



مجانا مع جريدة السفير

اللنبي في مصر

بقلم المارشال ويفل



بقلم المارشال ويفل

اللنبي في مصر

ترجمة

علي إبراهيم الأقطش و مصطفى كامل فوده

مقدّمة

لا نريد بهذه المقدّمة أن نعرض لحوادث الكتاب ولحكم ويفل عليها بنقد تفصيلي، فذلك ما لا سبيل إليه الآن، كما هو أمر متروك لفطنة القارئين ولكتاب نقده في المستقبل القريب عن أخطاء السياسة المصرية الحديثة، إنما أردنا أن نشير فقط إلى بعض النقط البارزة التي يمكن ملاحظتها بسرعة.

لقد اخترنا هذا الكتاب لأسباب عدّة: لأهميّة الموضوع الخاصة بالنسبة لنا كمصريين، إذ هو يتناول حقبة من أهم الحقب التي مرّت بنا في تاريخنا الحديث ولأهميّة اللنبي نفسه باعتباره رجلاً من كبار الإنجليز، ولصلته الوثيقة بتلك الحقبة من تاريخنا، ثم لأهمية ويفل كذلك بوصفه قائداً بريطانياً عظيماً اتصل بمصر وعرف المصريين وكانت له باللنبي أيضاً صلة قوية، ثم للصراحة العارية والنفاذ العجيب والإلمام الكافي والفهم الدقيق للمواقف والحوادث والأغراض والأشخاص التي أملت على السياسة المصرية الإنجليزية في تلك الحقبة المزدحمة بالمتناقضات في تاريخ مصر وتاريخ اللنبي وإنجلترا في ذلك الوقت، وللأسلوب الذي كتب به الكتاب وهو أسلوب مركّز

حاسم لاذع يشبه الطلقات النارية أو يشبه مشية الجندي القوي الصريح الصارم الذي يتعجّل هدفه برصانة وثقة، ويقصد إلى الحقيقة ويظهرها في أقل مساحة ممكنة وأقصر وقت مستطاع، مما يجعل ويفل بحق من أحسن كتّاب التراجم المحدثين.

ولسوف يرى القارئ كثيراً من الطعون توجّه إلى شخصيات ألف أن يذكر اسمها أمامه مقترناً بكثير من فروض التوفير والتقديس، حتى لقد يبلغ به الألم أحياناً حدّ الاشمئزاز، وخاصة عندما يوجّه الطعن إلى أعزّ الأشخاص علينا وأقدس المعاني بالنسبة لنا، ولكن ذلك نفسه بعض غرضنا من هذه الترجمة، فلا يجب أن يعمينا الحب لشخصية من الشخصيات أو الإعزاز لحرمة من الحرمات عن الاستماع بأناة إلى ما يوجّه لها من نقد أو ما يؤخذ عليها من عيوب، فإن ذلك أدعى إلى إثبات هذا الحب ومعقوليته وأحرى أن يجد له من الأسباب الحقة ما يدعو إليه، وحتى لا يكون حبنا وإعزازنا مجرّد هوىً سريع أو نزعة غالبة، أو مجرّد تعصّب أحمق وحماس جهول.

ثم إن في هذا الكتاب لعرضاً عميقاً صادقاً لطريقة بريطانيا التقليدية. وهي ما لا بدّ لنا من إدراكه إذا كنا نريد أن نصل إلى شيء من النجاح معها، إذ لا بدّ من الفهم الصحيح لعقلية اللاعب الذي تناوله أو تشاركه ولأسلوبه، إذا كنت تبغي الوصول بعملك هذا إلى نتيجة ذات قيمة في الحقيقة، إذ لا يكفي أن تنازله أو تعاونه هكذا اعتباطاً أو حيثما يتفق لك، تاركاً مجرى الحوادث لسلطان الفوضى من ناحيتك ولسلطان الاستغلال من ناحيته، أو جاهلاً بحقيقة المصير الذي تنساق إليه لجهلك بحقيقة التصرفات والأغراض من ناحيتك وناحيته.

نعم، لقد أصبحت مشاكل السياسة المصرية "من صنع المصريين" !

ولعلّنا نفهم - بعد القراءة - مواقف قوّتنا ومواقف ضعفنا، وأن نعرف أسباب القوّة والضعف فهي أسبابهما دائماً. وأن نعلم أن السياسة الدولية لا يدعمها غير القوة، سواء الحربية أو الاقتصادية أو النفسية.

إننا مقدمون على فترة كالفترة المدروسة في هذا الكتاب؛ لنا نفس الآلام ولنا الأماني عينها. فعسى أن ننظر إلى أنفسنا نظرة فاحصة نزيهة، لا نحابيها ولا نتملّقها، وعسى أن نتعظ بأخطائنا وندرك حقيقة مواقفنا، وعسى أن نسير على هدىً من أغراضنا وهدىً من وسائلنا، وعسى أن نعرف ما حقّقناه - إن كنا حقّقنا شيئاً - من آمالنا، ونعرف ما بقي علينا أن نحقّقه منها.

ونحن من دعاة الاتفاق بين مصر وبريطانيا. ولكن ليست العبرة بكلام يكتب أو بأنظمة تقام، بل العبرة بالتنفيذ والعبرة بخلوص النية وعقد العزيمة على المطابقة بين ما كتب وأقيم وبين حقيقة جوهره ومعناه. ولقد أدّت مصر واجبها في هذه الحرب، وقدّمت لبريطانيا أقصى ما يمكن من صنوف المساعدات والعون، ، وكان يحدوها في ذلك الإخلاص والفهم. فعسى إذن أن تقدّر بريطانيا الديمقراطية قيمة الصداقة الحقّة، وقيمة الآلام الصادقة الحقّة، وقيمة الآلام الصادقة في نفسية الشعوب؟

المترجمان

مقدّمة المؤلّف

نويت الترجمة للنبي من سبع سنوات تقريباً، أي بعد وفاته بقليل. وكنت إذ ذاك قائد فيلق في ألدرهورست، ولكن كنت يومها مشغولاً، إلا أن عملي لم يكن ليقتل أملي في تحقيق ذلك الغرض بعد وقت معقول. كنت بحاجة إلى شهور عدة أجمع فيها مواد كتابي، لأن اللنبي لم يترك أي تقرير عن حياته ولم يخلّف أية أوراق خاصة به، ولم أكد أبدأ الكتابة حتى أرسلت إلى قيادة بفلسطين وما أسرع أن أصبح عليّ معالجة أمر ثورة هناك. ثم عدت إلى إنجلترا في سنة ١٩٣٨ لأتسلّم "القيادة الجنوبية" - وهي أكثر قيادات إنجلترا عملاً - فلم يعد في مكنتي مرة أخرى سوى أن أوفّر قليلاً من الوقت للكتابة. حتى إذا أمرت بالسفر إلى الشرق الأوسط - قبل قيام الحرب الحالية بشهرين - كنت قد فرغت تقريباً من الترجمة للنبي في حياته الحربية، ثم أخذت بعد ذلك في كتابة الجزء الذي يعادله أهمية - إن لم يزد عليه - وهو عمله كمعتمد بريطاني في مصر. ولمّا رأيت الأمل قليلاً في إتمام هذا الجانب - طالما ستستمر الحرب - اتخذت العدة لنشر ما

انتهيت منه فعلاً، تاركاً قصة المسألة المصرية إلى ما بعد الحرب. وكانت النتيجة أن نشر كتابي "اللنبي. دراسة في العظمة" في سنة ١٩٤٠. قصصت فيه حياة اللنبي حتى نهاية حربه ضد الترك في سنة ١٩١٨.

ولقد بدا لي من المؤسف - في العامين الأولين للحرب عندما كانت قيادتي العليا بمصر. ألا أستفيد من وجودي هناك وألا أقوم على الأقل بجمع المواد اللازمة من الذين عرفوا اللنبي وعملوا معه - بريطانيين ومصريين - ثم تمّ لي - بالتدريج جميع المواد لهذا الكتاب. ولقد كنت أكتبه في ساعات - أو أنصاف ساعات الفراغ التي أتيحت لي، وكثيراً ما كانت تفصل بينها أيام أو أسابيع وأحياناً شهور، كل ذلك خلال عامين من المجهود الحربي الشاق. بل لقد كنت أكتب بعضه أثناء رحلاتي بالطائرة، ولمّا نقلت إلى الهند نحيت ما كتبته جانباً - إلا أني شعرت بعد ذلك بأن نشر شجاعة اللنبي وزعامته على الناس ربما تكون وحياً لهم في هذه الأيام القاسية وعلى هذا قمت أخيراً بمجهود خاص لمراجعة الكتاب وإتمامه.

لم يسبق لأحد نشر قصة اللنبي في مصر بالتفصل ولا بما يليق به. وكتاب لورودلويد "مصر منذ كرومر" كتب بالتأكيد من غير معرفة تامّة بالحقائق. كان اللنبي لا يعنى إلا بالنتائج التي يصل إليها فقط ولم يسلك أبداً طريق تبريرها أو توضيحها. وإني لآمل أن يستطيع كتابي هذا - ويمكن الاعتماد على ما فيه من حقائق - تقديم حكم أكثر صواباً على حياته وأخلاقه. وأعتقد بأنه جدير بأن ينضوي تحت عنوان كتابي السابق "دراسة في العظمة" كذلك أعتقد أن المعاونة الصادقة التي قدّمتها لنا مصر في هذه الحرب - وخاصة حين بدأ نصرنا مشكوكاً فيه عند المصريين - إنما ترجع

إلى حدّ ما - لما تركة فيها اللنبي من أثر للعزيمة البريطانية وللمعاملة الطيبة.

ولمّا كان سيظهر هذا الكتاب بعد الجزء الأول بمدة طويلة، رأيت أن أعيد هنا نشر فصلين منه هما "اللنبي الرجل" و"اللنبي الجنرال" وهما يلخّصان خلق اللنبي وصفاته الحربية، وسيساعدان القارئ على تقدير تاريخ حياة اللنبي وأخلاقه كوحدة كاملة.

وإني لمدين بالشكر لرجلين عاونانى بسخاء بما قدّماه من معلومات هما: سير والفورد سلبي وجووالد ديلاني. وقد عاشا أيام الحوادث التي وصفتها وكانت لهما معرفة تامة بمن تكلمّت عنهم من الشخصيات، فوق ما لهما من فهم عميق لروح التاريخ. فأعطاني سلبي باعتباره موظفاً بدار المعتمد البريطاني بالقاهرة ثم بوزارة الخارجية البريطانية - وجهة النظر الخفية، أي وجهة النظر الرسمية. وكان ديلاني - بصفته مندوباً لرويتر - على اتصال وثيق بالدوائر الرسمية وغير الرسمية، المصرية والبريطانية ولا يعادل معلوماته وحكمه على مجرى الحوادث بمصر شيء. وإنه لأكثر مني جدارةً لوضع هذا الكتاب لكنه - بدلاً من ذلك وهبني بسخاء معلوماته ومساعداته. لكني أرجو أن يكتب هو سريعاً كتابه عن مصر. وبين الآخرين الذين قدّموا لي مساعدتهم القيّمة ونصائحهم من أصبح في ما بعد السير موريس آموس والسير ألكسندر كين بويد، و ر ز ا. فرنس، وثلاثتهم كانوا من موظفي دار المعتمد أثناء وجود اللنبي، وبينهم كذلك الكولونيل ر. هـ أندرو ابن أخت اللنبي. كما أتقدم بالشكر لوزارة الخارجية البريطانية لسماحها لي بالاطلاع على الوثائق الرسمية الخاصة بتلك الفترة. وفي النهاية أشكر ابن عمي رايموند وايثل باكستون، لكل ما قام به في ما يختصّ بالاتفاق لي مع الناشرين في الوطن بالرغم من غيابي عنه.

وإني لأشعر بالأسف العميق أن ليدي اللنبي - وهي التي طلبت مني كتابة هذه المذكّرة عن زوجها - لم تعش لترى هذا بعد أن تم. لقد تركت في نفوس الذين عرفوها ذكرى سيدة كريمة نبيلة، كانت خير رفيق لزوجها العظيم.

نيودلهي أبريل سنة ١٩٤٣

المؤلّف

اللنبي في مصر

لم يحفل اللنبي بما سيكتبه المترجمون له، أو بأن تكتب ترجمة له على الإطلاق، فلم يعن بتفسير نجاحه ولا بتبرير أي عمل قام به، بل كان لا يحمل ضغينة لمنتقديه أو منقصيه، كذلك لم يترك أي تقرير عن حياته أو أي مادة تؤلّف مثل هذا التقرير، إذ كان برماً بالذين يسترجعون الحوادث الماضية قائلاً إن المستقبل وحده هو المهم.

وعلى كل فمن المستحسن أن نحاول سرد قصته ورسم صورته. وليست الفائدة فقط في الترجمة لجندي ناجح في أشدّ الحروب امتحاناً للنفوس، وإداري حكيم في بلاد مضطربة وفي أوقات حرجة، بل إن خلُق اللنبي كان من الندورة في صدقه وقوته بحيث يصلح نموذجاً، ومع ذلك فقد كان ذا فطرة - بالرغم من فظاظتها وعنفها أحياناً - تستطيع أن تفلت من الكراهية التي يستشعرها معظم الناس لمن ينصّب نموذجاً لهم.

لقد توطدت شهرة اللنبي كجندي بحملتين عظيمتين في فلسطين وسوريا. كانت الحرب العظمى سنة ١٩١٤ - سنة ١٩١٨

في غالبها شاقّة قاسية، مفتّتة للقلوب وقليل من مناورات تلك السنوات ما سوف يذكره الناس ويتدارسونه كأمثلة للفن الاستراتيجي، فمعارك المارن وتاننبرج وحملات الجبهة الروسية سنة ١٩١٤ وسنة ١٩١٥ واكتساح الصرب ورومانيا والعمليات التي بدأت عند غزة - بير شيبه وانتهت بسقوط بيت المقدس والقضاء التام على الجيوش التركية في فلسطين وسوريا، كل هذا سيكون المادة الأساسية لدراسة تحليلية. وفي اثنتين منها كانت اليد العليا للنمبي؛ ولو أنه في الحق كان يمتاز في انتصاراته على عدوّه بالعدد والعدّة إلا أن طريقة إنجازها تدل على قوة في التصوّر وصلابة في التنفيذ يجب أن تعليا قدره بين عظام القادة الحربيين، فبداية معركة أراس Aras في أبريل سنة ١٩١٧ تبيّن أنه حتى في ظروف حرب الخنادق السيئة كان يضع خططه بطريقة مبتكرة؛ ولو بقي بفرنسا يومئذ وأتيحت له الفرصة الكافية فلربما استطاع أن يأتي بما يحسّن الموقف الحربي ويعجّل في نهاية ذلك الصراع الطويل. ومما يجدر ذكره هنا أن اثنين من مشاهير ضباط فرقة الدبابات قرّرا أنه كان أكثر ضباط القيادة العليا في الجبهة الغربية فهماً، إذ كانت له حقاً صفات الشجاعة والولاء واستقامة الفكر ووضوح الغرض والدراية بمهمته وحسن التصرف في تطبيق معلوماته، مما يجعله جندياً عظيماً في أي عصر وفي أية ظروف.

ولقد أظهر نفس هذه الصفات وزاد عليها جلداً وتسامحاً أصليين في نفسه - ولو أن مظهره وتصرفه لم يوحيا بذلك دائماً - أظهرها أولاً في إدارة أراضي العدو المحتلة التي اكتسحتها جنوده في فلسطين وسوريا ثم في أرض مصر العتيقة الخادعة أثناء فترة دقيقة وخطيرة. أما نجاحه كدبلوماسي وإداري فقد كان محلاً للمناقشة أكثر مما كانت مقدرته كجندي، ولقد انتقدت بمرارة

معالجته للمسألة المصرية في بعض الدوائر، فهل ردّ عن نفسه قط أو دافع؟ كلا. لم يكن ذلك سبيله ومع ذلك فسيأتي اليوم الذي نتمكن فيه من تقديم ما يحسّن فهمنا وحكمنا على ما قام به في مصر، بل ها هوذا مجرى الحوادث خير برهان على بعد نظره وحسن فهمه.

ولسوف تبقى التقارير والمستندات الرسمية لانتصاراته كجندي ولنجاحه أو فشله كإداري في متناول استراتيجي المستقبل ومؤرخيه ليحلّلوها ويناقشوها، ولكن التاريخ وخاصة الحربي منه جاف داعٍ للخطأ مجرد من الفهم الواضح للشخصيات ولدوافع القائمين بالدور الأول فيه، فهو شبيه بالطعام المحفوظ: تنقصه الفيتامينات الضرورية للصحة. إن غرض هذه الترجمة هو أن تسجّل صورةً للنبي كرجل ولا تزال الذاكرة حية واعية ولا يزال كثير ممن عرفوه على قيد الحياة، أكثر من أن تصف بالتفصيل أعماله في الحرب والسلم. ولربما كان اللنبي الآن قريباً منا إلى درجة ألا نستطيع تقديره نهائياً كقائد وإداري ولكن سرعان ما سيغدو بعيداً منا بحيث لا يستطاع تصويره كرجل.

انحدر اللنبي من الريف من أرومة إنجليزية عريقة: وكان يمثّل تلك الفضائل التي يجب أن يعتبرها الإنجليزي أخصّ صفات جنسه: التسامح والشفقة وحب السلام والنظام وحسن المعاملة. وليس لعائلته تقاليد من الناحية العسكرية، وكان المجد آخر ما يطرأ في باله. لم ينظر إلى العسكرية نظرة المحترف الباحث عن شهرة خاوية بل نظرة المواطن الصالح يحمل السلاح دفاعاً عن السلم والتجارة، لذلك كان يرغب دائماً في العودة من ضرورة القتال البغيض إلى قريته أو مدينته، إلى بيته وعمله. ولما كان ضابطاً حدثاً أسرّ لصديق له بأن أعظم ما يشوقه في الحياة أن

يمتلك حديقة وأن يغرس الأزهار ولكنه وقد اختار حياة الجندية فقد بقي محتفظاً بإحساسه العميق بالواجب وبولائه - وكانا رائديه طيلة حياته - حتى لقد جعلا منه أحياناً رئيساً شديداً على من يعملون تحت إشرافه. لم تكن مطامعه الشخصية كبيرة ولم يسع مطلقاً إلى الترقيه ولكن خلقه وكفاءته قد جعلا من المؤكد أن تسعى إليه الترقية. لم يزعم اللنبي أبداً الزهد في التمتّع باستعمال السلطة ولا في ما تهبه من المزايا والمكانة. كانت تغلب السعة والرجاحة في تفكيره على العمق فيه ولم يكن ذا عقل بعيد الخيال مبدع كمارلبرو وكانت عبقريته الحربية أهدأ وأكثر صلابة كعبقرية ولنجتون، وذلك لبّ الخلق وحسن التصرف. ولقد وهب ذاكرة عجيبة الوعي عرف كيف يملأها بحكمة مضيفاً معرفته القويمة بمهنته وكثيراً من معلوماته الدراسية إلى ما اكتسبه في صباه من المعلومات الشعبية في قريته، وفي هذه النواحي الثلاث احتفظ اللنبي بثروته الثقافية جديدةً نضرة. كان مدُّ معلوماته عظيماً فليس من الحكمة أن يحكم على شيء في حضرته من دون التأكد من الحقائق، إذ يبدو أنه قد قرأ وفهم وتذكر أكثر ممن أصدر الحكم في الموضوع نفسه، وهو لا يتظاهر بمعلوماته ولا يتكلم لمجرد التأثير ولكنه ما كان ليترك حكماً خاطئاً أو ناقصاً يصدر أمامه من غير أن يصححه. كان مجدّاً كثير القراءة يجد لذة في التنقل خارج وطنه، فلم تسنح فرصة لزيارة بلاد جديدة ولرؤية مناظر لم يرها من بلاد إلا وانتهزها، لم يكن أحب شيء إليه من الهدوء وكل ما يوحى بالسلام كالحدائق والطيور والمباني العتيقة، أما الصيد فكان هوايته المفضلة.

كل هذا لا يبدو متفقاً تماماً مع اسم "الثور" الذي أطلق عليه واشتهر به في الجيش. ومع ذلك فقد كان هذا الاسم يصدق عليه - إلى حد ما - عند الذين رأوه وعرفوه للمرة الأولى. كما أنه

يتفق وبعض أطواره النفسية. كان حجم جسمه وسلوكه وقوته الجسدية الظاهرة تؤثر بذاتها، وطلعته الصريحة الواضحة بفكه القوي وعينيه الثابتتين تؤكد قوته وشجاعته. يناسب صوته وجهه. فهو قوي واضح واثق بنفسه إلى حد العجرفة تقريباً، والإحساس بقوة تكوينه ووجهه وصوته كلها عظيمة التأثير فيمن يتصلون به، أما شخصيته المسيطرة فكانت الوحي والعماد لمن عرفوه وواجهوه بهدوء وبغير وجل، ولكنه من غير شك كان مخيفاً مربكاً لمن قابلوه لأول مرة ولمن اضطربوا في حضرته وخاصة في عمله الرسمي. كان يسلك مسلك الغلظة والخشونة فأسئلته صريحة حادة يتطلب عنها إجابة مباشرة سريعة. وأي محاولة للتملص أو التعمية أو حتى التردد قمينة أن تفجّر غضبه الذي يهز أثبت الناس.

ولسنا في حاجة إلى خبرة طويلة لكي نتأكد من أن هذا الاسم الذي أطلق عليه إنما يصدق فقط على مظهره، وأن الرجل عظيم العقل والخلق بقدر ما كان عظيم الجسم، وأن نظرته إلى الناس - على الرغم من انفجارات غضبه - إنما هي نظرة العطف والتسامح. فالصفة الخلفية البارزة في اللنبي هي عظمة في العقل تنافس عظمةً في الجسم. كان عاجزاً عن أدنى صِغار أو ضعة نفسية في معاملته للناس أو في المسائل الخلقية ومهما بلغ غضبه من قوة فما كان يحب الأذى أو ينطوي على الضغينة، وعلى الرغم من ثقته الشديدة بنفسه لم يكن عنيداً بل كان على استعداد دائم أن يسمع آراء المختصين ويتقبل نصحهم لو رآه سديداً. وإذا بتّ في أمر لم يطلب من أحد تحمل المسؤولية معه، فإن سارت الأمور سيراً حسناً لم يبخل بالاعتراف بخدمات مرؤوسيه وإن ساءت الأمور اقتصد في إبداء اللوم، فما نزل أبداً إلى الدرك الذي يتهرب فيه من المسؤولية ولا إلى درجة الدفاع عن نفسه.

كان دائماً مهيباً مهذباً مع النساء وكلهن يحببنه، رحيماً لطيفاً مع الأطفال وكلهم يعزه، وكان متحفظاً مع الرجال حتى مع أولئك الذين يعرفونه خير المعرفة. ولقد ظل - إلا في أحوال نادرة - متباعداً مترفّعاً لا يسأل الناس عن سرهم ولا يبوح لهم بسره. كان عظيم الثقة بنفسه حتى يكاد ألا يعترف بوجود الريب في نفوس من هم دونه، وطريقه في الحياة بسيط مستقيم غير ملتو، فلا الرهبة ولا الرغبة بجاعلتيه يحيد عنه. وكان الهدوء والسلام غايته التي يهدف إليها، سلام الريف الإنجليزي الذي خرج منه.

تلك هي الخطوط الأساسية التي ستحاول الصفحات التالية أن تكوّن للنبي صورة منها، صورة جندي عظيم وشريف شجاع يمثل مبدأ أسرته: "الإخلاص والجد" : العقيدة، التي عاش بها ومات عليها.

اللنبي الجنرال

خدم اللنبي بلاده ثماني سنوات شاقة أخريات، وظل فيلد مارشال في الخدمة حتى نهاية عمره ولكن انتهى في الواقع تاريخ حياته كقائد للجنود ساعة عقد الهدنة مع تركيا. ويبدو أن المكان اللائق لمحاولة تقديره كقائد ولتحديد مكانه بين العظماء من رجال الجندية البريطانيين هو هنا. لم يطلب هو لنفسه مثل ذلك المكان بينهم، لا لشعوره بالتواضع بل لأنه لا يعتقد بجدوى الوقت الذي يضيع في مناقشة مزاياه أو نقائصه. لقد أدّى ما طلب منه على خير ما يستطيع وتلك هي النتائج - حسنة وسيئة - أمام العالم فليرها ويحكم.

لقد كان النبي رجلاً ناجحاً. وسواء أعادت انتصاراته إلى الحظ أو إلى عمل رجاله أو إلى مزايا القتال في جنوده أو إلى ضعف عدوه أو إلى مهارته الشخصية فليختر كلّ ما يعجبه. أما هو فلن

يفعل شيئاً لا بلسانه ولا بقلمه ليغيّر من ذلك الحكم شيئاً، اللهم إلا أن يكافئ بسخاء من عاونوه. إن العمل التالي هو كل ما يعنيه هو، لا مناقشة الماضي. ولو كان اللنبي من لاعبي البريدج لما سمح بأي بحث في سبب الهزيمة Post-mortems وإنما لاكتفى بتسجيل المكسب أو الخسارة مع كلمة مديح أو تعزية لشريكه جاعلاً همه في اللعبة التالية. ومن رأيه أنه إذا فرغ المرء من عمله فلينفق إذن سنيه الأخيرة في دراسة الطيور الحيّة والوحوش والزهور وفي زيارة نواحٍ جديدة من العالم فذلك بالتأكيد أجدى من مناقشة حوادث قديمة ميتة تستعصي على الذاكرة سواء أكان ذلك بالخير أم بالشر. "إذا حزمت أمرك فلا تعاوده" تلك كانت إحدى الحكم المفضلة لدى اللنبي، وقليل من له القوة التي يطبق بها تلك الحكمة تطبيقاً كاملاً مثله.

إن قليلاً من الجنرالات عامة - وبالتأكد قليلاً من المحدثين منهم - من كان له من التجربة ما كان للنبي كقائد في الميدان وفي أماكن التدريب ففي الخدمة العاملة قاد فصيلة في زولولاند وبتشوا نالاند وكتيبة وفرقة في حرب جنوب أفريقيا ثم فيلقاً وجيشاً وأخيراً قاد حملة مستقلة فيها لحرب العظمى. وفي السلم قاد ودرّب فرقة وآلايا ولواء. وذلك لعدة سنوات في كل قسم من الأقسام السابقة. ودرس إلى جانب التجارب العملية نظريات مهنته دراسة جدية ونجح في كلية أركان الحرب وعيّن مدرساً بها فكان عظيم الكفاءة. ومن الصعب على أي ناقد أن يعثر على نقص في استعداده الفني للقيادة.

ومع ذلك فلم يكن ضيّق الأفق العقلي كالمختصين بل كان مدى هواياته غير عادي كمعلوماته خارج مهنته وكل ما كان يعرفه حربياً ومدنياً فإنما يعرفه حق المعرفة، فلم تك معلوماته سطحية

كأي محدث خاوٍ أو ضابط مدّعٍ يفهمه الناس على حقيقته. كذلك اتسع نطاق رجلاته واستعمل عينَيه وأذنيه ولسانه بدراية وفهم.

إن الخلق في كل المهن - وخاصة الحربي منها - أعظم قيمة من العقل أو التجربة ويمكن القول بكل تأكيد بأن خلق اللنبي وافٍ بأنسب ما تتطلبه المهنة الحربية القاسية من شروط؛ فشجاعته الجسمية والعقلية عظيمة كاملة حتى ليحسبها أمراً عادياً لا يحس وجوده. يتصرف بسرعة وثبات ساعة الخطر لا لأن الخطر يحفزه ولكن لأن هناك عملاً يجب أن يتم للحظته. أما ولاؤه لرؤسائه فتدل أعماله عليه، فما نبس بكلمة نقد لأوامرهم أو لقراراتهم. ذلك إضافة إلى صفة أخرى ربما ندر وجودها هي ثقته بمرؤوسيه. فالشجاعة والثقة والاستقامة كلها كانت خصائصه وهي بالتأكيد الصفات الأساسية الواجبة لمن وضع بين يديه خير وشرف أناس كثيرين.

فما الذي كان ينقص اللنبي إذاً حتى اعترف البعض بعظمته على مضض؟ وحتى كانت شخصيته غير مقربة إلى الجماهير فترة طويلة من حياته العسكرية؟ كان ينقصه قدر من ضبط النفس وقليل من التعاطف والقوة التي تثير الحماس وتلهم الأتباع. ولئن أساءت إلى سمعته أبلغ الإساءة انفجارات غضبه الفجائية وما كان يبديه أحياناً من عدم ضبط النفس حتى ليكاد أن يشبه في ذلك الأطفال لا سيّما وأنه لم يعن أبداً بإصلاح ما كانت تحدثه من أثر (فلن يعرف قلة ما تدل عليه تلك الصفات من طبيعة الرجل الحقيقية إلا من عاشوا بالقرب منه وشاهدوه في كل يوم) فلم يفهم اللنبي مطلقاً أن العواطف لا العقل هي التي تقود الناس وتلك الوحشة التي كانت تشمله والإيحاء بالسيادة العقلية فيه هي التي أبعدته عن قلوب ضباطه وجنوده. ربما كان ذلك عن عمد منه لأن أي تظاهر بالحب كان خليقاً أن يضايقه كل المضايقة. كان ينقصه دافع الطموح بينما كان الواجب دافعه الأول.

والواجب أقل حفزاً إلى العمل من الطموح في سبيل نهج في الحياة أو من الحماس لقضية من القضايا.

ولمّا أصبح جنرالاً في القيادة العليا كانت المفاجأة وسرعة الحركة سلاحيه الرئيسيين لهزيمة أعدائه. يضاف إلى ذلك قوة في متابعتهم بغير هوادة. وتلك هي الدروس التي سيلاحظها دارسو حملاته، وربما لاحظوا إلى جانب ذلك ميله إلى انتهاز الفرص ولو أنه كان يبذل قصاراه للتقليل منها. فلم يكن اللنبي مقامراً لا يبالي بل كان يحصى الاحتمالات بعناية حتى إذا رآها في جانبه ورأى النصر راجحاً أقبل على المخاطر بغبطة إذ لم يؤمن اللنبي أبداً بالمبدأ الحديث القائل "بالسلامة قبل كل شيء" ذلك المبدأ الذي غالباً ما يكون علامة انحطاط الأعمال والحكومات والجيوش والأمم.

ولا ترجع مهارته في وضع الخطط وخدع العدو إلى ومضات الإلهام الخاطفة وإنما ترجع إلى قراءة كثيرة ودراسة للمعارك الماضية وللظروف الحاضرة، ولا يتحرك عقله بسرعة - إلا عند العمل - بيد أنه يسير بثبات.

وله صفة أخرى أقل ظهوراً وإن كانت الأساس الحقيقي لانتصاراته تلك هي عنايته بالإدارة وهذا ما أوضحناه في الكتاب. ليست الإدارة صفة برّاقة ومع ذلك فهي جديرة بأن تلقى قليلاً من العناية عند تدوين التواريخ الحربية. صاحت إحدى الشخصيات في قصة من قصص سكوت "أين قرأت أن سبرتريسترام وزن القش والقمح؟ أو أن سير لانسلوت وزّع كتل الخشب أو أن أي فرسان بالمائدة المستديرة تنازل فساوم في ثمن حزمة من القش؟" ولكن لو لم يعن هؤلاء الفرسان حقاً بتفاصيل شؤونهم الداخلية لباءت مشروعاتهم بالفشل. وحقاً لم يرتكب اللنبي مثل ذلك الخطأ. نعم

لم يتدخل مطلقاً في التفاصيل لكنه مع ذلك كان يصر على أن يطمئن من حيث إتمام كل استعداد ممكن لتوفير الغذاء والذخيرة والاحتياطي ولضمان صحة جنوده وللعناية بالمرضى والجرحى إلا إذا كان يتعقب عدواً، فعندئذ لا يحفل بتحذيرات ضباط التموين بل يدعو جنوده ليحيوا الحياة الشاقة وليقاتلوا بعنف وبذلك لا يدع للعدو فرصة الرجوع إلى القتال مرة أخرى.

كان أثره الشخصي في طريقة قيادته أكثر ظهوراً عنده منه عند قادة الجيوش العظمى أي الجيوش الحديثة. فإذا وثق بضباطه أمضى أقل وقت ممكن في المكتب وأكثر وقت مستطاع بين جيشه لا مع جنود المقدّمة فحسب بل في زيارة القواعد والمستشفيات والمصانع ومعسكرات التدريب أيضاً وكذلك كل المؤسسات التي يحيا بها الجيش ويتحرك ويقوم عليها. وكانت تعينه على ذلك بنيته ومظهره فله قدرة على احتمال الرحلات الطويلة في الطرق المتربة المزدحمة وفي أشد الأوقات حرارة كل ذلك من دون أن يظهر عليه أقل أثر للإعياء، حتى تركت له قوة احتماله هذه في نفوس جنوده أثراً لا يمحى ومن هنا لم يتطرق الشك لمن رآه من أولئك الجنود - وكلهم رآه - في أن له قائداً حقاً أو في أن العمليات الحربية إن فشلت فسيعود فشلها إلى عجز في القيادة أو ضعف في قوة تصميمها.

وآراؤه في الطاعة بسيطة: فالأمر هو الأمر والنظام هو النظام. طاعة من دون سؤال، في كل الأوقات وفي جميع الظروف. وتشدده في بعض الأوامر كضرورة إبقاء سيور الخوذ تحت الذقن وارتداء الخوذات الحديدية وبعض المحظورات كركوب الخيل بأردية قصيرة أو ربطها إلى جذوع الأشجار قد خلق كثيراً من القصص التي تروى عنه وترك وراءه في عقول البعض صورة

المستبد الأحمق الواجد لذة في تفاصيل تافهة عن الثياب والنظام. لم يكن ذلك حقاً فالأوامر التي أصر عليها كان لها من الأسباب ما يبررها في حين أنه كان يخفف ويلغي كثيراً من التقييدات التي ظهر له عدم ضرورتها. إنه ما اهتم مطلقاً بسفاسف الملبوسات أو العادات. لكنه لم يسمح قط بالتغاضي عن مخالفة الأوامر أو التساهل بحجة الظروف. ومن هناك كان تأنيبه لعدد من الجنود المنهوكين - وكانوا قاتلوا مدى ساعات - لأن سيور خوذهم مرفوعة، ومنعه الأردية القصيرة حتى في وادي الأردن الشديد الحرارة وهياجه حين رأى جثة جندي في الخنادق وعلى رأسه قبعة عادية بدل الخوذة الحديدية.

ولقد أغفل ناقدوه أو هم لم يدركوا أن اللنبي نادراً ما كان يعاقب إلا بلسانه ومع ذلك فعندما كان رئيساً على إحدى الكتائب اعتقد بعض ضباطه أنه كان متسامحاً أكثر مما يجب ولما تولى القيادة العليا كان يراجع أحكام المجالس العسكرية أو المسائل الأخرى المتعلقة بالنظام ويجهد نفسه في تفهّم أي حالة تعرض عليه جانحاً إلى الرحمة ما وسعه ذلك.

وحقاً قد غلبت الفظاظة على ألفاظه وعلى معاملته للضباط حتى الكبار منهم بل وفي بعض الأحيان على مرأى ممن هم أقل منهم رتبة. وكان ذلك مبغضاً من الكثيرين ولكن كان الواجب عند اللنبي فوق كل شيء، أما المشاعر الشخصية - مشاعره هو أو مشاعر أي شخص آخر فتأتي بعد ذلك بكثير ولقد قال مرة لأحد ضباطه: "أنا لا يهمني أن أكون مهذباً أو غير مهذب مع أي إنسان ما دمت أعتقد أنه لا يؤدي واجبه". وبالرغم من ذلك فقد كان - في نفس الوقت - يعطي الفرصة لكل شخص فإن بذل غاية جهده فنادراً ما ينقله من مركزه حتى لو كان هذا الجهد على غير ما يرام، إذ

يفضل أن يخدمه رجل نزيه متوسط الكفاية يستطيع أن يثق به على أن يخدمه رجل أكثر كفاءة ولكن لا يضمن أمانته وولاءه.

كان اللنبي يحب انتقاء ألفاظه حتى ليظن أحياناً متحذلقاً في استعماله للإنجليزية. وأسلوبه الرسمي والعادي بسيط صارم، جميل واضح، من لغة موطنه، خالٍ من الصفات والأحوال التي لا موجب لها، وخالٍ كذلك من الكلمات الدخيلة والمبتذلة. ومتى عرف شخص أسلوبه سهل عليه تسويد أي وثيقة له، ولكن كم لقي منه الضباط الجديدون عليه ما يؤلمهم لكثرة ما يحذفه مما كتبوه له للمرة الأولى. فكلمة حديثة مثل (dump ومعناها مخزن مؤن في العراء) كان يستبعدها بتقريع مرّ من أي وثيقة رسمية تقدم له. ولو قد سمعها لتصنّع عدم فهمها.

حدث عقب موقعة بيرشيبه والاستيلاء على غزة أن أحس المكتب الحربي بأن تقرير اللنبي المختصر عن انتصاراته لن يروي ظمأ الجمهور للأخبار فأبرق بطلب زيادة في المعلومات وأدرك ضابط من قلم المخابرات ما كان مطلوباً فكتب برقية طويلة أقرب إلى أسلوب مراسل حربي واسع الخيال ظفر بصيد لم يظفر به سواه. فلما عرضت على اللنبي انفجر غضباً لمحاولة إرسال مثل هذا التقرير المزوق الجدير بمراسل صحيفة - باسمه. وبعد أن هدم اللنبي بنقده المؤلف المسكين أملى هو تقريراً آخر رزيناً عن العمليات الحربية لا تكاد توجد به صفة واحدة وبالتأكيد لم يكن فيه ما يشبع رغبة الجمهور في التفاصيل الوصفية البراقة.

فإذا كان ما سردناه ملخصاً صادقاً لصفات اللنبي الحربية وأخلاقه فما أثر ذلك كله في الحرب العظمى؟ لقد عجب البعض أن يصبح ذلك الخائب بفرنسا منتصراً في فلسطين. وعلّلوا ذلك إما بأن ظروف الحرب هنا أصبحت أيسر وإما بأن القيادة المستقلة

كانت تلائم اللنبي أكثر. إن ذلك لشبيه بانتقال لاعب كرة في إحدى المباريات من قلب الهجوم إلى مركز الجناح ثم إظهاره بعد ذلك لمهارة لم تكن في الحسبان وإصابته الهدف إصابات عديدة رائعة. ولكن لا بدّ وأن هذا اللاعب نفسه كان في الحالين ماهراً قديراً إذ إن مجرد عبور البحر المتوسط لا يكفي لتحويل اللنبي من قائد خائب إلى قائد عظيم فلا مفر إذاً من أن يحتاج فشله المزعوم بذلك الميدان الحرج المليء بالأوحال في فرنسا إلى المزيد من الدراسة. وحقاً إن ما قام به اللنبي في ذلك الميدان ليعادل - على الأقل - ما قام به أي قائد بريطاني غيره. فلقد احتفظ اللنبي بثباته في فوضى الانسحاب من مونز Mons وفي الاندفاع المفاجئ نحو الأين Aisns كأي قائد آخر إن لم يكن أثبت من بعضهم. ربما لم يقم فيلق الفرسان بعمل ظاهر للعيان لكنه هو الذي غطّى جناحي الجيش واضطر بذلك العدو إلى الاحتفاظ بقوة عظيمة من فرسانه خارج المعركة. أما في معركة أيبر Ypres الأولى فقد قام سلاح الفرسان بقيادة اللنبي بعمل عظيم من أعمال الدفاع لا نظير له في التاريخ وذلك باشتباكه مع قوة هائلة من مشاة العدو ويرجع الفضل الأولى في ذلك - من غير شك - إلى ثبات القائد والمثل الذي ضربه بنفسه وإلى إرادته الحديدية.

ولقد انتقدت كثيراً قيادته التالية أي قيادته للجيش الخامس. فقيل إنه أضاع حياة عدد من جنوده بقيامه بهجمات أو بهجمات مضادة في ظروف يعتبر النجاح فيها صعباً أو مستحيلاً. ولكن تجب ملاحظة أن اللنبي إنما تولّى قيادة هذا الجيش في أزمة موقعة أيبر الثانية عندما كان القتال محتدماً وبعض الأراضي قد فقد فعلاً وحين بدا من المشكوك فيه الاحتفاظ بأيبر نفسها وبذلك لم تتح له حينئذ معرفة طبيعة الأرض أو صفة الجنود قبل القيام بمقاومة

الهجمات المضادة العنيفة المتجددة. وذلك بينما قد أمر بالاحتفاظ بمواقعه بأي ثمن. ولقد نجح في ذلك من غير أن يفقد الجيش إلا قليلاً من الأراضي وفي أدوار المعركة النهائية. ففي مثل تلك الظروف كان لا يسع اللنبي أن يأتي غير ما أتاه. بل ربما أنقذ اللنبي بتصميمه ذلك مدينة أيبر نفسها. ولكن لسوء الحظ صوّره مسلكه الخشن في صورة قائد فظ عنيد لا همّ له سوى الهجوم إلى الأمام من غير مبالاة.

أما قيادته للجيش الثالث فقد دلت على أنه لم يكن عديم الاهتمام بأرواح الجنود. ففي الأحوال العادية كانت نسبة خسائره في المحافظة على الخطوط أقل كثيراً منها في الجيوش الأخرى وربما رجع بعض ذلك إلى جودة خنادقه وإلى أن اللنبي كان يقلّل جداً من الهجوم على الخنادق، ذلك الهجوم الذي يسبب الخسائر من غير مبرّر ويؤدي لأعمال انتقامية فادحة. وهنا أيضاً كانت خشونته وانفجارات غضبه المقياس الذي يحكم به الجيش عليه. ففي معركة آراس Arras كان المجد الذي ظفر به أقل من المجد الذي يستحقه. إن يوم ٩ أبريل سنة ١٩١٧ لهو أمجد أيام قتال القوى البريطانية بفرنسا في مدى عامين ونصف وإن كان ما أعقبه من بطء التقدم وفداحة الخسائر قد قلّل من قيمة ذلك النجاح. وحتى في هذه الهجمات الأخيرة كانت الخطة من وضع القيادة العليا، وفي وقت لم تستبدل فيه أبداً جنود الجيش الثالث المنهوكة بقوى جديدة كما حدث في المعارك العظمى في السوم أو في باسشندال.

أما الهجوم النهائي الكبير في معركة آراس Arras وهو الذي تمت خيبته تقريباً - فقد أُمر ببدئه في الظلام وفقاً لآراء قائد جيش آخر وعلى الرغم من احتجاج اللنبي المتكرر.

وبينما استفاضت شهرة اللنبي بين ضباط فيلقه وجنوده بأنه رجل غضوب كثير الضجيج فإذا به في نظر ضباط أركان الحرب صموتاً إلى حد ما، عديم التأثير في الاجتماعات الدورية لقادة الجيش فلم يظهر فيها بالمظهر الذي أوجبته مزاياه. لم يكن يحب النقاش فعقله كالبارجة قوي راجح يتطلب الفراغ والزمن للمناورة والعمل. ولم يكن قط على وفاق مع هيج بل كان كل منهما أميل إلى الصمت في حضرة الآخر.

وهكذا - بخلاف الأنبياء - كان التقدير الذي ظفر به اللنبي في فرنسا قليلاً، أما في محيطه هو الخاص - محيط الذين عملوا بالقرب منه - فقد اعترفوا جميعاً له بكفاياته وصدق خلقه، ولو أن اعترافهم هذا لم يكن ليضعف من الرأي العام للجيش فيه إلا بمقدار ما يغير مقال في مجلة شهرية متزنة من رأي كوّنه الجمهور من الجرائد اليومية المنتشرة. لقد كانت للنبي بفرنسا "صحافة" سيئة وبذلك تأثرت شهرته ولو درس سجل أعماله الحقيقي لدعى ذلك إلى مقارنته بما قام به أي من معاصريه.

وما بنا من حاجة إلى استعادة انتصاراته بفلسطين فالأسلوب الذي تمت به يجعله بحق أعظم قائد بريطاني في الحرب العظمى. فمن حيث العبقرية الوقادة فاق هيج ذو العقل المتزن وإن كان في مثل عزيمته وشجاعته، وفاق "بلمر" في قوة التوجيه، ولو أنه أقل منه تعاطفاً. وكان أقوى من "رولنسون" وإن كان في مثل مهارته، وهو أوسع أفقاً من "مود" وأكثر تجربة في القيادة من "روبرتسون" وأعظم ثباتاً في القلب من "هنري". لقد كان من طراز "ولنجتون" الذي يشاركه في كثير من النواحي، في واقعيته الصائبة وميله الطبيعي إلى إخفاء نواياه وفي مفاجأة عدوه وتقديره لقيمة الإدارة بل وفي نقص التعاطف لديه.

فهل لنا أن نضع اللنبي بين الطبقة الأولى من القادة البريطانيين؟ تلك الصفوة القليلة وعلى رأسها "مارلبرو" هذا الذي تدعو عبقريته إلى مقارنتها بعبقرية نابليون أو عبقرية أي قائد عالمي عظيم. إن من يفوقه بالتأكيد قليل. نعم ربما كانت تعوزه بعض حمية "كرومويل" وحيويته المبدعة، أو ينقصه تطبيق "ولنجتون" الهادئ وحيوية "ولف" النارية كما قد ينقصه عطف "مور" الحار ومقدرة "كتشنر" المنظمة. ولكن لم ير الجيش البريطاني سوى قلة من القادة الذين كانوا أحسن عدة في العقل والجسم لمحنة الحرب، وأقل استعداداً لفقد شجاعتهم في أحلك الساعات وأكثر قسوة في استعجال الفائدة وإتمام النصر. وبالتأكيد لم ير الجيش البريطاني من هو أعظم منه إحساساً بالولاء والواجب، أو أكثر منه صدقاً واستقامة طبع، وهذه هي مميزات الفطرة العظيمة الكريمة.

مخلفات الحرب.. آثار الحرب
سوريا وفلسطين
من نوفمبر ١٩١٨ إلى يونيه ١٩٢٠

وقعت الهدنة مع تركيا في ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٨ فأصبح اللنبي بعدها سيد فلسطين وسوريا. ولقد حطمت حملته الخاطفة - التي اندفعت بجيوشه من قرب يافا إلى شمال حلب أي مسافة ٢٥٠ ميلاً في أقل من ستة أسابيع - قوات العدو المواجهة له تحطيماً تاماً، حتى ظن أنه قاضٍ بذلك على كل الصعوبات الحربية في الشرق الأوسط. ولكن الحرب تخلق الجديد من المشاكل بقدر ما تحلّ القديم منها.

ففي أواخر سنة ١٩١٨ وأوائل سنة ١٩١٩ رأى اللنبي أن انتصاره التام قد أنبت له بذور خلافات كانت تحجبها ضرورات الحرب وكانت هذه خلافات سياسية أكثر مما كانت حربية. وأصبح بذلك عليه - باعتباره القائد العام - أن يجد لها - على الأقل - حلاً مؤقتاً إلى أن يضع مؤتمر السلام قراراته. فبات عليه تنظيم الإدارة في سوريا كلها وفيها الفرنسيون والعرب يؤيد كل

منهما مطالبه بحماس وعنف، وفي منطقة شمال حلب رفض الجنرالات الأتراك بقواتهم الكبيرة المسلحة - الخضوع لشروط الهدنة؛ بينما كان السكان من الأرمن يستصرخون للحماية، كما أثارت مسائل ومواعيد تسريح الجيوش قلق الجنود المنهوكين وكان من المحتمل أن يصبح ذلك مصدر عناء إن لم يعالج بعناية، ثم كانت هناك مشكلة التخلّص من عدد هائل من أسرى الترك إلى معالجة اللاجئين الأرمن والتصرف في كميات كبيرة من الحيوانات ومخزونات أخرى مختلفة، كل ذلك فوق الإرادة اليومية لعدد كبير من الجنود الموزعين في منطقة صعبة المواصلات يبلغ طولها بضع مئات من الأميال ويتراوح عرضها بين خمسين ومائة ميل.

في بادئ الأمر كانت المصاعب في الجبهة فقط، في الأماكن الحديثة الغزو بينما قامت الإدارة اليومية في فلسطين خلف الجبهة بعمل باهر، فحتى ذلك الحين لم يكن قد اتضح بعد ما ينذر بالنتائج التي ستترتب على وعد "بلفور" أو ما ينذر بالنزاع بين العرب واليهود ذلك النزاع الذي سبب كل هذا العناء والحيرة في البلاد المقدسة. أما بعيداً في مصر فقد بدا هناك كل شيء على ما يرام، حيث ظل المصريون هادئين يظهر عليهم الرضا طول الحرب لما جلبته لهم من أرباح وافرة إذا لم يكنأحد يقدّر قوة العداء الذي أثارته شكاوى حقّة كانت تضطرم في نفوس المصريين - المتعلمين منهم والفلاحين - وكانت خليقة بأن تنفجر بمثل تلك المفاجأة والوحشية.

وأول ما شغل اللنبي كانت تنظيم سوريا وفلسطين المحتلة وقد وضع أسس ذلك قبيل عقد الهدنة مع تركيا وأصبحت كل فلسطين تسمى "أراضي العدو المحتلة الجنوبية" وتولّى قيادتها الماجور جنرال "سير آرثر موني" وكان بالفعل يدير ذلك الجانب من

فلسطين الذي احتل قبل الهجوم النهائي. أما الجزء الساحلي من سوريا ما بين اسكندرونة وعكا بما فيه بيروت ولبنان فقد وضع تحت الإدارة الإدارة الفرنسية وأطلق عليه أولاً "إدارة أراضي العدو المحتلة الشمالية" ثم فيما بعد "الغربية"، أما "إدارة أراضي العدو المحتلة الشرقية" والتي يدّيرها العرب فقد كانت منطقة فسيحة غير محدودة إلى حد ما تمتد من حلب إلى دمشق شرق المنطقة الفرنسية ومن هناك تتجه جنوباً حتى تشمل حوران والبلاد المعروفة الآن بشرق الأردن. وفي ما بعد عندما احتلت سيليسيا Cilicia في ديسمبر سنة ١٩١٨ تألفت منطقة جديدة أطلق عليها "إدارة أراضي العدو المحتلة الشمالية" وتولى إدارتها أحد الفرنسيين ثم غيّر بعد ذلك اسم "إدارة أراضي العدو المحتلة الشمالية" "بإدارة أراضي العدو المحتلة الغربية" ووضعت جميع هذه الإدارات الأربع تحت سلطة اللنبي المباشرة وأصبح هو قائدها الأعلى ومن ثم أخذت تُرسل مشاكل النقد والمالية والأشغال العامة والبوليس والقضاء واللاجئين وإنقاذ الفقراء وما إلى ذلك بلغات ثلاث إلى قيادته العليا للتصرف، كل ذلك في الوقت الذي رفض فيه الجنرال المختص بالتموين - وكان اسكتلندياً حذراً - أن يسمح لضباطه أو لمستشاره المالي بأي نوع من أنواع التدخل لتسيير دفة الأمور في إدارة أراضي العدو المحتلة وبذلك غرق ضباط القيادة العليا وهم يقتحمون، في ما خشي الضباط المساعدون أن يطأوه بأقدامهم من المشاكل المالية والقانونية والإدارية المعقدة. أما في ما وراء إدارات أراضي العدو المحتلة فقد كانت الإدارة عسكرية محضة وتحت إمرة قائد فيلق الفرسان الصحراوي الجنرال سير "هاري شوفل" الذي استخدم الموظفين الأتراك في منطقة شمال خط بغداد الحديدي تلك التي تشمل مدن ماراش وعنتاب Aintab وأورفا

Urfa وقد احتلت في آخر سنة ١٩١٨ منعاً للجيوش التركية المنسحبة من تذبيح الأرمن.

ولقد طفق اللنبي كعادته يذرع المنطقة التي يديرها ويحل المشاكل في موضعها على قدر ما كان يستطيع، وامتدت مسؤولياته من قاعدته في مصر - وكانت لا تزال تحت الأحكام العرفية - فعبرت سيناء - معتمداً على الخط الحديدي الحربي في مواصلاته - لتشمل كل فلسطين وشرق الأردن وسوريا ثم انتهت إلى أماكن تبعد عن حلب بأكثر من مائة ميل إلى الشمال والشرق. وامتدت في سيليسيا حتى جبال طوروس في الشمال الغربي حيث جعل من حيفا على جبل الكرمل مركزاً لقيادته يوم ذاك.

ولكن سرعان ما قامت مشاكل دقيقة تستدعي منه الحل السريع. وكان أهمها رفض بعض الجنرالات الأتراك - وأشهرهم علي إحسان باشا قائد القوة المنسحبة من جبهة أراضي الجزيرة - تسريح جيوشهم تماشياً مع شروط الهدنة. ولما كان منالهم صعباً لم يرغب اللنبي في الزج بنفسه أكثر من ذلك داخل أراضي تركيا ولذلك عوّل على استعمال الضغط على الحكومة التركية.

وما أهلّ فبراير سنة ١٩١٩ حتى كان اللنبي على ظهر البارجة تمرير مسافراً من حيفا إلى القسطنطينية وكانت يحتلها الحلفاء إذ ذاك، وهناك اجتمع بوزيري الحربية والخارجية التركيين. أما هذا الاجتماع فقد أظهر شخصية اللنبي في أقصى سطوتها إذ أتى الوزيران التركيان وهما متأهبان للمناقشة والمحاجة فلم يكن من اللنبي إلا أن اكتفى بمجرد قراءة مطالبه المتضمنة عزل علي إحسان ثم سلمهما صورة منها مصمماً في الوقت نفسه على ضرورة الموافقة فوراً من دون مناقشة أو محاجة وأدهش ذلك الوزيرين التركيين غاية الدهشة حتى أسرعا بإعطاء الوعد بإجابة تلك

المطالب، ولقد بلغ من تأثرهما الشديد بإصرار اللنبي أن عجّلا بالتنفيذ فأبعد في الحال عليّ إحسان من قيادته وتوقفت بذلك المعارضة تماماً. وهكذا بقي اللنبي في القسطنطينية ٣٦ ساعة، وأنجز غرضه في ٥ دقائق بمجرد أن أبدى تصميمه الذي لا ينثني.

وكانت سوريا المشكلة التالية. ففي بداية سنة ١٩١٩ أخذ الاحتكاك بين الفرنسيين والعرب يزداد وبلغ الغضب بالفرنسيين مداه لما اعتبروه تشجيعاً إنجليزياً للقضية العربية ومع أن طلب الفرنسيين للسيادة على سوريا كان يعتمد على العاطفة والتقاليد أكثر من اعتماده على أي حق من الحقوق أو حتى على المصالح الخاصة فإن ذلك لم يمنع من اعتراف الحكومة الإنجليزية بالسيادة الفرنسية في اتفاق Sykes-Picot المشؤوم. ومع ذلك فقد اشتكى الفرنسيون من أن الضباط البريطانيين يؤيدون صراحة مطالب العرب في إدارة سوريا كلها وزادوا فاتهموا اللنبي نفسه بالتحيّز وإن كان موقفه كما كتب لأحد أصدقائه في ذلك الوقت "عليّ عمل الكثير من الأمور وأمامي الكثير منها للتفكير فيه. إن كل الأمم وكل الراغبين في أن يصبحوا أمماً وجميع أنواع الديانات والمذاهب السياسية كل أولئك قائم الواحد منها في وجه الآخر، وكل منها يحاول أن يجذبني إلى جانبه، ولكني ما زلت محتفظاً بغايتي، وأعرف أن عليّ أن أسير بحذر".

ولما ذهب فيصل إلى أوروبا ليدافع عن القضية العربية استُدعي اللنبي، في أوائل مارس سنة ١٩١٩ ليحضر مؤتمر السلام، وليدلي بآرائه في المسألة السورية. وتحدث في اجتماع عقد بباريس في ٢٠ مارس ١٩١٩، فقال: إنه لو فرضت فرنسا حكمها على سوريا بغير رغبة أهلها، فستقوم الاضطرابات بين الفرنسيين والعرب. بل ربما قد تقع الحرب بينهما ثم إذا باللنبي يستلم – في

اليوم التالي - من الوزارة تعليمات بالعودة إلى مصر ليقوم بمنصب المعتمد هناك، وليعيد النظام، ذلك ولم يكد يمضي على وجوده بباريس أكثر من ستة وثلاثين ساعة.

وقبل أن نلمّ بأسباب هذا التعيين المفاجئ يجمل بنا ذكر أهم الحوادث التي وقعت في سوريا بعد ذلك، فعلى الرغم من أن اللنبي قد استمر مسؤولاً عن إدارة سوريا العسكرية مدة السبعة أو الثمانية أشهر التالية إلا أن مصر كانت حينئذٍ شاغله الأول، لقد قرر مؤتمر السلام - الذي استُدعي منه اللنبي في مثل تلك الساعة - تأجيل الحل العسير بتعيين لجنة من مندوبي أميركا وإنجلترا وفرنسا لتزور سوريا، وتتحقق بنفسها من مطالب السوريين، ولو تم ذلك لكان متفقاً مع الوعد الذي سبق للنبي أن أعطاه لهم باسم الحكومتين الإنجليزية والفرنسية في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ بُعيد عقد الهدنة مع تركيا، وقال فيه: إن غرض الحلفاء هو أن يقيموا حكومات وطنية يختارها الأهالي بمحض إرادتهم. وأناب البريطانيون سير "هنري ماكماهون" و"و. ج. هوجارت"، وكلاهما معروف تماماً بنزاهته وحسن سمعته وثقافته، وأناب الأميركيون "شارل كرين" ودكتور "هـ. ك. كنج" أما الفرنسيون فلما أدركوا كره الشعب لهم في روسيا رفضوا مشروع ذلك التحقيق، وامتنعوا عن تعيين أي مندوب لهم على الإطلاق، مفضلين بلوغ غاياتهم باستعمال الضغط السياسي في باريس، وأدرك البريطانيون الإدارك كله أن الفرنسيين سيرفضون الموافقة على آراء لجنة لم يمثلهم فيها أحد، ولكنهم مع ذلك لم يجدوا وسيلةً ما يقنعون بها الفرنسيين لتعيين مندوبيهم. وعلى هذا فقد ذهب الأميركيون - وحدهم - إلى سوريا. وأظهر بعد ذلك تقريرهم أن السوريين سيرحّبون بانتداب أميركي، وسيرضون عن

انتداب إنجليزي لكنهم سيرفضون الانتداب الفرنسي، كما بيّن أنه يجب معاملة سوريا وفلسطين باعتبارهما وحدة لا تنفصل كما كانا أيام الحكم التركي. إلا أنه قبل عودة المندوبين الأميركيين - وفي الواقع قبيل مغادرتهم سوريا - استطاعت الدبلوماسية الفرنسية - وكانت تعمل بين مساومات المؤتمر الملتوية - أن تصل إلى أغراضها في سوريا، فلكي يحتفظ البريطانيون بالعراق وفلسطين اضطر رئيس الوزارة البريطانية إلى الموافقة على وضع سوريا تحت الانتداب الفرنسي؛ وهكذا لم يتح للتقرير الأميركي حتى مجرد الظهور.

وعلى الرغم من أن الانتداب لم يكن قد قرر بعد، وأن مؤتمر السلام لم يكن قد انتهى إلى شيء فقد ظفر الفرنسيون من الحكومة الإنجليزية - وكان يزداد فزعها حينئذٍ من جراء تكاليف جيوش الاحتلال الباهظة - بالموافقة على أن يحل الفرنسيون محل الإنجليز في سوريا خلال خريف سنة ١٩١٩ وفعلاً تمّ سحب الجيوش الإنجليزية واستبدلت بوحدات فرنسية في نوفمبر وكادت تنشب بسبب ذلك الحرب بين العرب والفرنسيين بين دمشق وبيروت لولا أن حال دون ذلك نفوذ اللنبي وحده، فقد اتفق أن كان وقتئذٍ بصحبة القائد الفرنسي الجنرال غورو فأرسل اللنبي أحد ضباط القيادة ليقف بين القوتين وليثني العرب عن هجومهم. وكان ذلك آخر عمل له في سوريا تأجل به النزاع حتى يوليو سنة ١٩٢٠ حين تجددت الأعمال العدائية نتيجة لإعلان شروط الانتداب الفرنسي على سوريا. واحتل الفرنسيون دمشق بعد معركة قصيرة وغادر فيصل البلاد وكما هو معروف عوّض الإنجليز في ما بعد حلفاءهم العرب بما كان في مقدورهم. إذ أقاموا فيصل ملكاً على العراق وأخاه عبدالله على شرق الأردن.

ويمكننا تلخيص قصة فلسطين أيام اللنبي هنا. فقد كانت سياسته أن يديرها - قدر المستطاع - وفقاً لما تمليه القوانين الدولية التي تطبق على بلاد الأعداء المحتلة في الحرب وكانت تقضي بأن يكون الحاكم مجرد أمين ليس من شأنه أن يغيّر من الأوضاع القائمة أو القوانين الموجودة إلى أن تقرر معاهدة السلام مصيرها. وكان ذلك في نظر اللنبي مانعاً من منح القضية اليهودية أي امتياز من الامتيازات حتى يضع مؤتمر السلام قراراته. ولكن على الرغم من كل ذلك وضد كل القواعد المقرّرة أرسلت وزارة الخارجية البريطانية لجنة صهيونية إلى فلسطين في ربيع سنة ١٩١٨. ولكن اللنبي استمر في حرصه على التفسير الحقيقي لواجبات الإدارة الحربية ما أمكنه ذلك حتى أصبح هدفاً لنقد بعض ضيقي الصدر من الصهيونيين. ولما أن اعتبر ضابط اللنبي السياسي كولونيل ماينتزرهاجن - meintzerhagen وكان ضابطاً بقلم المخابرات سنة ١٩١٧ - أن اللنبي لم يتبع سياسة وزارة الخارجية حسب تصريح بلفور أرسل إلى الوزارة رسالة في هذا المعنى فلما رآها أحد أصدقائه أنذره بأن اللنبي لن يسمح لأحد ضباطه بمثل ذلك النقد وأجاب ماينترزهاجن باحتمال ذلك ثم مضى مصرّاً على القيام بما يعتقده من واجبه. ولكن جاء عزله أسرع مما تنبّأ به صديقه فقد تمّ ذلك في الحال عقب رؤية اللنبي لنسخة من تلك الرسالة ومع ذلك فلم يكن ماينترزهاجن بالذي يخشى اللنبي بل كان يقابله مقابلة الأنداد وكان تعليقه الوحيد "كنت أحسبك تعتقد أن من الواجب عليك أن تعطي خادمتك مهلة أطول بعد إنذارها" فضحك اللنبي وافترقا وهم أصدقاء. لقد كانت لهما هواية واحدة هي دراسة الطيور.

وفي أوساط سنة ١٩١٩ حل الماجور جنرال سير "هاري

واتسون" محل سير "آرثرموني" كحاكم عسكري على فلسطين ثم حل مكانه هو أيضاً الماجور جنرال سير "لويس بولوز" الذي كان رئيساً لأركان حرب اللنبي. وقد انتهت الإدارة العسكرية نفسها في آخر يونيو سنة ١٩٢٦ حين أصبح سير "هربرت صمويل" أول حاكم مدني هناك. أما تقدم التجربة الصهيونية في ما بعد، ونجاحها وفشلها، والرخاء الذي أتت به والبغض الذي أثارته يوماً في ذلك النزاع المشؤوم من صواب أو خطأ كل ذلك لحسن الحظ خارج عن نطاق هذه الترجمة.

لقد احتفظ اللنبي جهده بحياد دقيق في كل هذه الخلافات السياسية في سوريا وفلسطين. إن عطفه كان - ولا شك - مع فيصل والعرب لكنه استعمل سلطته ونفوذه ليبقى العرب ضمن النطاق الذي وضعته حكومات الحلفاء مدة إدارته لسوريا. وكان من رأيه أن تشجيع وزارة الخارجية للحركة الصهيونية إنما هو عمل سابق لأوانه إذ لا تزال فلسطين تحت الإدارة العسكرية والقانون الدولي يمنع من أي تغيير رئيسي فيها، ومع ذلك فلم يكن أبداً معادياً لرغبات اليهود في ما يختص بزيادة الهجرة وليس من الممكن بعد ذلك أن ننسب إليه أنه كان يتوقع كل الأخطاء التي جلبتها التجربة الصهيونية.

مصر - الحماية
مارس سنة ١٩١٩ - فبراير سنة ١٩٢٢

ربما يختلف ما يصيبني من خير وما يصيبك من خير، ولكن الخير أو الشر الذي يُجبر الناس عليه خليق أن يضج منه الشعب ألماً.

(الملك فيصل... ذكرت في كتاب لورنس)

غضب أمة (مارس - أبريل سنة ١٩١٩)

قليل من الإنجليز - حتى من الذين عرفوا مصر جيداً - من نظر في مارس سنة ١٩١٩ إلى المصريين على أنهم أمة بمعنى الكلمة، وقليل منهم من وجد لغضبهم سبباً معقولاً. فلما كنا مشتغلين بالحرب أوشكنا أن نقطع خلالها كل صلة لنا بالشعور المصري حتى لقد بلغ الأمر بنا أن حسبنا إعلان الحماية في ديسمبر سنة ١٩١٣ - الذي كان مجرد إجراء حربي - والذي حسبه كذلك أغلب المصريين - تقريراً لمستقبل مصر وبذلك لم يعد يحتاج هذا المستقبل في نظرنا إلى أي تغيير عاجل. لم تحدث الحماية يومئذٍ في نظام الحكومة المصرية سوى تغيير بسيط. فقد

بقيت وزارة الخارجية الوحيدة بغير وزير مصري إذ أحيلت أعمالها على المعتمد البريطاني وبينما لم تمس بشيء تلك الامتيازات - التي تستثنى الأجانب استثناءً كبيراً من السلطات القضائية والتشريعية والمالية - كان من أهم مزايا الأحكام العرفية التي أعلنت في نوفمبر سنة ١٩١٤ أن أعطت مراسيم الوزراء المصريين سلطة التنفيذ على الأجانب بالرغم من هذه الامتيازات.

ولقد فسّر هدوء مصر في ظل الأحكام العرفية مدة الحرب بأنه موافقة منها أو على الأقل عدم اهتمام بالحالة الراهنة. ومن الوجهة المادية كانت مصر في رخاء شامل إذ قفزت فيها أثمان القطن - محصولها الرئيسي - قفزةً لم يحلم بها أحد، بينما دفع الجيش أثماناً طيبة لكل ما اشتراه من العلف والحيوانات والمحاصيل الأخرى، كما كانت مرتباته التي يدفعها عالية إضافة إلى إطعامه الفلاحين المجندين في الفرقتين العظيمتين فرقة الجمّالة المصريين وفرقة العمال المصريين الطعام الحسن، كل ذلك زيادة على ما أنفقه الجنود أنفسهم بسخاء في القاهرة والإسكندرية وبعض الأماكن الأخرى، ثم إن مصر قد تمتعت بكل مزايا الحرب الطويلة المضنية من غير أن يصيبها شيء من الخسائر. فلماذا إذاً لا ترضى؟ أولم يبلغ الجحود بها أن تعض اليد التي أطعمتها بسخاء كل تلك السنوات التي كان فيها الفزع والفقر والموت نصيب كثير من الشعوب؟

وطبيعي أن يكون هذا رأي الجنود الذين يؤلفون جمهرة البريطانيين في مصر أواخر الحرب، فقد انحصر كل تفكيرهم ونشاطهم في الأعمال الحربية ولم يسمح لهم وقتهم بالعناية بالمسألة المصرية أو حتى بمشاعر المصريين. أما القلة المستنيرة من موظفي وزارة الخارجية وموظفي المصالح المدنية والضباط

الحربيون الذين اشتغلوا بمسائل الأحكام العرفية والأمن العام والبريطانيون المقيمون في مصر والذين اتخذوها وطناً ثانياً لهم فقد أدركوا كلهم تلك المشاكل والأخطار، وإن كانوا قد فشلوا جميعاً فشلاً تاماً في تقدير نمو الروح الوطنية وفي تقدير قوة إحساس المصريين - المتعلمين والأميين من الفلاحين - بآلامهم، كما لم يدركوا أن تلك الأمة قد وجدت لها زعيماً يعبّر عن روحها وغضبها.

بل حتى أولئك الذين كان أولى بهم أن يميلوا نحو بريطانيا العظمى - السلطان المدين لهم بعرشه، ورشدي رئيس الوزراء الذي أدار دفة الأمور بمصر مدة الحرب. والوزراء الآخرون، وكبار الملوك الذين أثروا ثراء كبيراً من بيع القطن (طبقة الباشوات) قد خاب ظنهم لعدم اعتراف بريطانيا بمساعدة مصر لها في مجهود الحرب، فبينما سمح لعرب الصحراء بحضور مؤتمر السلام وعرض قضيتهم فيه، كما سمح كذلك للقبرصيين والسوريين، عومل المصريون - وهم الأكثر منهم مدنية - كما لو كانوا مستعمرة بريطانية إذ رفض السماح لهم بالاشتراك في المؤتمر، ولربما أحس المصريون حينئذٍ إحساس صاحب المنزل استعمل منزله مدة طويلة فندقاً من نزلاء - ولو أنهم دفعوا له أجر إقامتهم - إلا أنه لم يدعهم بنفسه، ثم ظلوا فيه من دون أن يقدموا كلمة شكر له.

أما شكايات طبقة الأفندية فترجع في أساسها إلى الأثر المنتظر من التعليم الأوروبي في العقل الشرقي المستعد بطبيعته لاستيعاب العلم بسرعة ولكن بغير تعمّق مع فقد الثبات الخلقي الذي يجب أن يحدثه العلم. فقد أنشأ ذلك التعليم طبقة متزايدة من الراغبين في الوظيفة الحكومية أو في المحاماة. ولما زاد المتخرجون على الحاجة، تحوّلوا إلى السياسة والصحافة والتهييج. وكان اعتقادهم

البسيط أن الكم الإنجليزي وقد هيّأ للتعليم بقاءه عليه كذلك أن يهيّئ للمتعلمين العمل الهيّن المضمون. وعلى هذا بدت لهم كل وظيفة يشغلها في الحكومة إنجليزي كأنها اعتداء على حقوقهم. غير أنه يجب الاعتراف بأن صفات الموظفين البريطانيين قد انحطت أثناء الحرب لذهاب الكثيرين من خيرتهم إلى ميادين القتال على حين كان عددهم آخذاً في الازدياد قبل الحرب بسنوات عدة، وذلك ما أحنق المصريين. وإذاً فمن وجهة النظر المصرية انحطت المساعدة البريطانية بينما ازداد التدخل البريطاني.

وأما شكاوى الفلاحين فكانت أبسط من ذلك وأكثر مادية، فقد ازدادت حاجات الجيش - كلما تقدّمت حملاته - إلى العمال والحيوانات والمواد الغذائية ولم يعد التطوع يكفي وحده للوفاء بها وبذلك لم يجد رجال الحرب وسيلة للحصول على حاجاتهم سوى الضغط على الحكومة المصرية وأدى ذلك بدوره في النهاية إلى أشنع صور الضغط في القرى. فراحوا يجندون الناس على الرغم من إرادتهم في فرقة العمال وأخذوا يستولون على حيواناتهم ومحصولاتهم حتى كانت تؤخذ منهم أموالهم أحياناً باسم اكتتاب للصليب الأحمر. وكما يحدث دائماً في مثل تلك الاضطهادات وقع العبء الأكبر على أشد الناس فقراً وأقلهم نصيراً من غير أن يدرك الجيش والموظفون من الإنجليز كل تلك المظالم التي ترتكب باسمهم. ولكنهم - بالطبع - مذنبون في نظر الفلاحين. لقد أغضى الفلاحون عن الحكم الإنجليزي لحمايته لهم من الظلم أما وقد أصبح الإنجليز هم أيضاً ظالمين إذاً فليسقط الأجانب الملاعين. وما حلّ عام ١٩١٩ حتى تهيأت في الدلتا مواد كثيرة تنتظر الاشتعال.

لم يكن الرجل الذي أشعلها وهو سعد زغلول - ذلك الذي

قدّر له أن يصير البطل الوطني والمناهض الأول للسياسة البريطانية في الثماني سنوات التالية - غير خليق بتمثيل مزايا قومه وعيوبهم. كان رجلاً من الشعب كعرابي باشا الذي سببت ثورته الاحتلال البريطاني كما كان أول مصري صميم من غير طبقة الحكام القديمة من الأتراك يتولى منصب الوزارة. وكان نزيهاً وطنياً وهب القدرة على الخطابة المؤثرة الحية والمقدرة الدقيقة على رؤية وتقدير الجانب الفكاهي للأشياء. وكان طويلاً نحيفاً بارز عظام الخدين ضيّق العينين وكان شجاعاً صريحاً في بعض الأحيان متردداً خائفاً في أحيان أخرى، ويستطيع أن يكون جذاباً لو لم يكن طاغية فظاً من حين إلى آخر. ولأنه لم ينجب سرّته جداً صحبة الأطفال. وكان نبيلاً مهذباً مع النساء دائماً وتعتبر حياته الزوجية المثل الأعلى للصداقة - زوجته بنت رئيس وزراء معروف هو مصطفى فهمي باشا تعاون بإخلاص مع اللورد كرومر سنوات طويلة - ولم يكن سعد يطيق تعذيب الحيوانات. حكي أنه عندما كان منفياً في جبل طارق سنة ١٩٢٣ دعي لزيارة مدينة إسبانية أقيمت بها مصارعة للثيران فما كاد يرى ذلك حتى صدمه المنظر وغادر المكان في الحال بطريقته التي لا تقلد ثم أعلن لمضيفه بقوة رأيه فيه وفي الذوق والثقافة الإسبانية وكان مما قاله له "إن الحيوانات لا تستطيع الكلام لكنها تفهم. بينما البشر يتكلمون ولكن غالباً لا يفهمون". لم يكن زغلول زعيماً بطبيعته كما اكتشف ذلك بسرعة من اختاروه في الأصل لذلك المركز، وكثيراً ما كانت تروعه هو تلك المكانة الخطيرة التي وجد نفسه فيها، ومع ذلك فقد كان مغروراً غيوراً على زعامته كما كان طموحاً. والطموح كما قال مارك أنتوني "يجب أن يكون من طبيعة بالغة الجد والقوة" ولكن قليلاً ما يغري التعب والخطر المتعلم العادي

من المصريين. فكان زغلول مستعداً للمتاجرة بالقليل الذي قاساه منهما في سبيل أمته بل وللمبالغة في المقدار الذي عاناه، وإن الثوريين في الجماعات الأشد مراساً ليأنفون من اعتبار متاعب زغلول هذه مشاقاً على الإطلاق. لقد كان أقل شجاعة وحكمة سياسية بل حتى أقل مقدرة على التفاهم من "دي فاليرا" المناهض المعاصر لإنجلترا.

كان زغلول أول ناظر للمعارف في مصر اختاره لورد كرومر وقال عنه في خطبة له قبيل مغادرته مصر "إن لم أخطئ فسيكون لزغلول بك ناظر المعارف الحالي مستقبل عظيم النفع للشعب ففيه جميع الصفات الضرورية لخدمة بلده، فهو أمين قدير له من الشجاعة ما يتفق ومعتقداته" ولكن كانت كفاءاته على الرغم من ذلك كفاءات هدم أكثر منها كفاءات بناء، وسرعان ما اتجه إلى المعارضة يبشر بتعاليم الاستقلال التام لمصر سنوات عديدة، ومع ذلك لم يكن هو مؤسس الوفد كما عرف بهذا الاسم حزبه من بعد، بل كان الوفد من عمل الآخرين، عمل أناس معروفين مثل محمد محمود باشا، وإنما وافق زغلول على الانضمام إليه فقط بعد أن رفضت وزارة الخارجية ترشيحه للوزارة.

أما تسابق الحوادث التي أدت إلى ذلك الانفجار فكانت باختصار كالآتي:

زار زغلول المعتمد البريطاني سير "ريجنالد وينجت" بعيد الهدنة على رأس وفد معه وجعل يطالب - مدعياً الكلام باسم الشعب المصري - بالاستقلال التام لمصر، فلما أخذ المعتمد البريطاني على غرة أجاب بالإجابة التي لا تلزمه بشيء، وكان زغلول في نفس الوقت قد طلب كذلك أن يسمح له ولوفده بالسفر إلى لندن لعرض القضية المصرية على الحكومة البريطانية.

وبعد أن نظرت وزارة الخارجية البريطانية في هذا الطلب أرسلت رأيها بالرفض رفضاً لا سبيل معه إلى الاتفاق. فما كان من زغلول - حينئذٍ - إلا أن بدأ حملته ليضم الأمة للدفاع عن قضيتها. وفي نفس الوقت طلب ممثلو مصر الرسميون - رشدي رئيس الوزراء وزميله عدلي - أن يسمح لهم كذلك بالسفر إلى إنجلترا لبحث مستقبل مصر وأيّد المعتمد البريطاني بقوة طلبهم هذا ولكن جاءت إجابة وزارة الخارجية "أن لا جدوى وراء هذه الزيارة" لقد كانت من غير شك غلطة فاحشة. كانت غلطة من حيث الأسلوب السيئ لا النية السيئة ولكن في الشرق يعطي الأسلوب أهمية أكبر - وربما أعطيت النيّات أهمية أقل - مما هي الحال في أوروبا وهذا الفرق نادراً ما يلاحظه الإنجليزي العادي. إن المصري ليقدر التهذيب أكثر مما يقدره الإنجليزي في الوقت الذي يقدر فيه المصري العدل المجرد أقل منه... ولكن لا بدّ أننا قد بدونا للمصريين - في نهاية الحرب - غير مهذبين وغير عادلين. وطبيعي أن تتدهور مقاييس التهذيب والعدل أثناء الحروب.

إذاً ارتكبت وزارة الخارجية خطأين. خطأ بعدم احترامها لنصيحة الرجل المسؤول والموجود في نفس الموقف وآخر برفضها السماح لتلك الشكاوى بالتنفيس عن ذاتها. تصرّفان مشكوك دائماً في صوابهما، وكان عذرهم يوم ذاك أن مؤتمر السلام شغل كل أفكارهم. ولكن كان هذا العذر مع ذلك هو نفس السبب في تذمّر المصريين، فقد وعدت العرب والشعوب الأقل مدنية من المصريين بعرض قضيتهم في باريس بينما لم يسمح بذلك.

لقد ألقى هذا الموقف الذي وقفه الإنجليز وقوداً جديداً في

حملة زغلول النارية، وكذلك قدّم رشدي وعدلي استقالتهما بعد أن رفض طلبهما واستدعى حينئذٍ السير ريجنالد وينجت ليشرح الموقف بنفسه فراح يلح من دون فائدة بضرورة السماح للوزراء المصريين ولزغلول بالمجيء. فلما قرب شهر فبراير سنة ١٩١٩ أن ينتهي، دعا وزير الخارجية مستر بلفور رشدي وعدلي لزيارة لندن ولكن جاء ذلك بعد الأوان حين جاوزت حملة زغلول كل حد بحيث أصبح واضحاً للوزيرين أن أي اتفاق يصلون إليه في لندن سيرفض في مصر ما لم يوافق آراء زغلول، ولذلك رفضا أن يذهبا إلا أن يسمح لوفد زغلول بالسفر هو الآخر، وهذا ما لم تكن لتقرّه وزارة الخارجية.

والآن لم يكن الانفجار ليتأخر فقد بلغ الهياج الذي أثاره زغلول حد التهديد بخلق الاضطرابات والأخطار للبريطانيين والأجانب الآخرين بمصر ولم تجد السلطات الحربية سبيلاً إلا أن تنذره ليكفّ عن نشاطه في الحال. ولما رفض الخضوع قبض عليه في ٨ مارس سنة ١٩١٩ كما قبض على ثلاثة من زملائه ونفي الجميع إلى مالطا. وما هو إلا أن اشتعلت مصر كلها بالثورة في بضعة أيام. كان مظهرها الأول هجوماً غير منظم على المواصلات في كل أنحاء البلاد، فقطعت خطوط السكك الحديدية وأحرقت المحطات وقطعت أسلاك البرق والتلفون وسرعان ما عزلت القاهرة عن بقية البلاد. لم يكن عدد الضحايا من الأوروبيين كبيراً. وإن قتل ثمانية من الإنجليز في ظروف بالغة الوحشية بينما كانوا مسافرين بالقطار من الأقصر إلى القاهرة، ولقد أعلنت يومها قصة هذه المأساة المحزنة، أما قصة هانم عارف - وهي ساقطة من ملوى - فلم تعرف كما ينبغي وربما لا نخرج بذكرها هنا عن الموضوع. لما وصل القطار ملوى وكانت جثث القتلى من

الإنجليز مكومة في إحدى العربات قابلته في المحطة جماهير فقدت رشدها وراحت تجرّ خارج العربة جثة رجل منها كانت لا تزال به نسمة من الحياة مبالغةً في التمثيل به. ولم يتحرك الشعور الإنساني في واحد من هذا الجمهور المؤلف من ألفي شخص من جميع الطبقات إلا في قلب هانم عارف إذ أبكاها المنظر فحاولت أن تحمي بنفسها جثة الرجل لكنها ضُربت ونُحيّت.

وأثر عملها الرحيم هذا في نفوس الجالية البريطانية أعمق الأثر ففتحوا قائمة اكتتاب لها وفكروا أول الأمر في إعطائها قطعة أرض إلا أنها احتفظت بمميزات طبقتها إذ فضلت الحلى واختارت سوارين غليظين من الذهب وخاتماً مهر باسمها ثم أعطوها سواراً ثالثاً عليه كتابة مناسبة وما بقي من الاكتتاب أخذته نقداً. وكان ما كتب على السوار كما يأتي:

إلى هانم عارف

هدية الاعتراف لجميل عطفها على جندي بريطاني يحتضر في ١٨ مارس سنة ١٩١٩.

إن الله يثيب فاعل الخير.

كان الجنرال "بالفن" قائد الجيش في غياب اللنبي وهو رجل رابط الجأش إلى درجة خارقة وجندي متزن العقل وكان في الحق رجل الموقف رأى ذلك حتى أنه ألّف فرقاً سيارة راحت تجوب البلاد لإعادة النظام ولم ينقض أكثر من أسبوع بقليل حتى كان زمام الموقف في يديه. وأسرعت الحكومة البريطانية في نفس الوقت بتعيين اللنبي معتمداً بريطانياً لها كما ذكرنا من قبل ثم أمدّته بتعليمات منها "أن يستخدم أقصى سلطته في جميع المسائل الحربية والمدنية وأن يتخذ كل الإجراءات اللازمة

والملائمة لإعادة القانون والنظام وأن يدير كافة الشؤون بما تتطلبه ضرورة استمرار الحماية البريطانية على مصر على أساس وطيد مشروع".

كان اللنبي رابع أربعة من الجند مثلوا إنجلترا في مصر. فأما السير "هنري مكماهون" وكان زميلاً للنبي في هيلري وفي الكلية الملكية الحديثة، فقد خدم في الجيش بضعة سنين فقط قبل أن يلتحق بالسلك السياسي. وأما الثلاثة الآخرين، كتشنر وونجت واللنبي نفسه فقد كانوا جنوداً عاملين وقتما عينوا.

وصل اللنبي القاهرة في ٢٥ مارس سنة ١٩١٩ فوجد الأمور يطّرد تحسنها في قبضة "بالفن" القوية وراح يستعرض الموقف ويأخذ رأي مستشاريه من البريطانيين والمصريين ولم يأت مساء اليوم التالي لوصوله حتى قام يخطب في جماعة من الأعيان وجهت إليهم الدعوة للحضور في دار المعتمد البريطاني.

"لقد عينني جلالة الملك معتمداً له في مصر ورغبتي وواجبي أن أساعد على إقرار السلام والهدوء وإرضاء المصريين.

أما نواياي فهي:

أولاً: وضع حد للاضطرابات الراهنة.

ثانياً: القيام بتحقيق دقيق لكل المسائل التي سببت غضب البلاد.

ثالثاً: إزالة أسباب الشكوى متى ثبت صدقها".

"إنكم أنتم من يستطيع توجيه الشعب المصري وواجبكم أن تعملوا معي لمصلحة بلادكم. لا يمكنني أن أعتقد بأن واحداً لن يساعدني في كل سبيل أسلكه، بل إني على استعداد أن أعتمد عليكم للبدء بالعمل توّاً وكل قصدي أن تهدأ العواطف الثائرة التي جمحت الآن وبعد أن يعود الهدوء أوقن بأنكم ستثقون بي لتحقيق

جميع الشكاوى بنزاهة. وسوف أتقدم بالاقتراحات المطلوبة لرضا المصريين وخيرهم".

لم يتحول اللنبي عن خطته هذه أبداً. ولكن حدث في نفس الوقت تقريباً - بينما كان يعمل هو على سكب الزيت فوق الماء الفائر - أن نشرت في القاهرة خطبة اللورد كرزون في ٢٤ مارس فأثارت بنشرها حنق المصريين العظيم. فقد وصف كرزون الاضطرابات في مصر بأنها "حوادث سطو أكثر منها حركة سياسية" ثم قال "إن الشيء الوحيد الذي يغتبط له هو تصرف كثير من الموظفين المصريين". وكانت النتيجة المباشرة لذلك أن أضرب هؤلاء الموظفون ليظهروا بإضرابهم أنهم لا يقادون من حيث ظنهم كرزون.

وأبرق اللنبي في ٣١ مارس - ولمّا يمض عليه أسبوع - إلى الوطن ينصح بإطلاق سراح زغلول وزملائه والسماح لهم بالسفر إلى أوروبا، فكانت هذه التوصية منه صدمة للحكومة البريطانية. لقد أرسلوا رجلاً قوياً ليخضع لهم شعباً عاصياً فكان أول اقتراح قدمه لهم تساهلاً سبق أن رفضوه مرتين. وراحت وزارة الخارجية تستشير وينجت - الذي سبق أن أشار عليهم بهذا السماح - عاد الآن يلح في تذكيرهم بأن أي تساهل في الظروف الراهنة سيعد ضعفاً منهم لا يليق.

ولكن كان من الصعب على الحكومة البريطانية أن تتغاضى عن نصيحة الرجل الذي أعطته منذ قليل كل السلطات التامة لمعالجة الموقف. فوافقت على اقتراحه على مضض منها. وأعلن اللنبي في ٧ أبريل الإفراج عن زغلول وزملائه الثلاثة والسماح لهم بالتوجه أينما يريدون. ولقد قُدّر لثلاثة من هؤلاء الأربعة وهم اسماعيل صدقي ومحمد محمود وزغلول نفسه أن يغدوا رؤساء وزارة في

مصر أما الرابع وهو حمد الباسل فكان كمّاً زائداً وهو زعيم بدوي قليل التعليم. ولقد هوجم - يومئذ وفي ما بعد - هذا التصرف الحكيم الذي قام به اللنبي هجوماً قاسياً حتى إن متكلماً باسم وزارة الخارجية ختم موجز معاصراً للحوادث بهذه الكلمات "وعلى ذلك فقد حقق أسبوعان من العنف ما لم تحققه أربعة شهور من الإقناع ولن ينسى قط مغزى هذا الدرس لا في مصر ولا في أي مكان آخر من الشرق"، وكتب بريطاني مقيم بمصر وله بها معرفة طويلة "إن إعلان ٧ أبريل كان له وقع القنبلة علينا فمن حيث توقير مركز بريطانيا وسلامته يعتبر عمل اللنبي هذا إحدى المصائب إذ بات على من كانوا قبل ذلك مستعدين للوقوف بجانبنا أن يذهبوا إلى الجانب الآخر حماية لأنفسهم" وقال لورد لويد في كتابه "مصر منذ كرومر" وقد نشر بعد ذلك الوقت بزهاء أربعة عشر عاماً.

"إن من الصعب تبرير هذا الاستسلام لعامل الفوضى. فمهما بدا قرار نفي الزعماء وعدم السماح لهم بالسفر غير حكيم أو بدا ظالماً فإن نقض هذا القرار وفي مثل تلك اللحظة كان له من المؤكد تفسير واحد وتفسير واحد فقط: هو أن القوة نجحت حيث فشلت الطرق الدستورية" ولكن على الرغم من ذلك قليل ممن درسوا تاريخ مصر قبل الأزمة وبعدها من يخطّئ اللنبي أو من يظن أنه كان ممكناً - باستعمال وسيلة أشد عنفاً - أن يغير الرأي المصري أو يغير مجرى الحوادث التي وقعت في ما بعد. إن كلام لورد لويد يتضمن أنه لو أطلقت يد جنرال "بالفن" للسير بإجراءاته إلى نهايتها لتغيرت بذلك الحال ولكن جنرال "بالفن" نفسه كان من الذين نصحوا ببعض التساهل لوجهة النظر المصرية وكان ذلك منه قبل وصول اللنبي وبعد وصوله على السواء،

وكذلك كان كلايتون[1] وهو من يعرف مصر جيداً ومن لا يمكن اتهامه بضعف تصميمه كما لا يمكن اتهام "بالفن" وأما افتراض أن اللنبي إنما تصرف مدفوعاً بقلة حزمه فافتراض ينفيه تاريخ حياته كما تنفيه أخلاقه.

وممكن أن نجد مفتاح عمله في تلك المرحلة من تعليق له صرّح به لأحد ضباطه وكان قد جاءه بتقرير يشير فيه أحد مرؤوسيه باستمرار إلى "الصعوبات المحيطة بموقفي" قال اللنبي "ما الذي يعنيه هذا الرجل بتلك الصعوبات المحيطة بموقفه، أنا ما وجدتني أبداً في موقف صعب طول حياتي. لقد وجدت أحياناً في موقف مستحيل وعندئذٍ كنت أتخلص منه بأسرع ما أستطيع". إن هذه الإشارة لتلقي لنا ضوءاً يكشف أمامنا خلق اللنبي كله: إنها ترى قوة رجل أعد لمواجهة أي موقف ولإنكار كل صعوبة تعترض مجرى عمل يعتبر صواباً ومع هذا كانت له البصيرة التي يعرف بها العمل المستحيل والشجاعة والأمانة اللتان تجعلانه يعترف بذلك. فسرعان ما أدرك - ولو أن الثورة المصرية قد نفخ المهيجون فيها إلى درجة الغليان - أن قوة الغليان هذه التي فاقت الحد كانت التعبير الذاتي لغضب أمة له أسبابه. فما كان أيسر عليه - بما في يديه من قوة - أن يتخذ من الإجراءات الصارمة ما يقمع به وينتقم لكنه بذلك لم يكن إلا ليزيد من صعوبة الوصول إلى التفاهم الودي مع الشعب المصري ذلك التفاهم الذي من دونه يصبح مركزنا في مصر مستحيلاً، ولقد كان على علم بأن عمله هذا سيرمي بالضعف في معظم الدوائر ولكنه كان من القوة

---

(١) سير جلبرت كلايتون مستشار الداخلية مات وهو يلعب البولو أثناء توليه منصب المندوب السامي في العراق، في سبتمبر سنة ١٩٢٩.

والحكمة بما يكفيه للقيام بعمله. وكبقية القرارات التي اتخذها في حياته - عظمت أو صغرت - لم ينظر وراءه قط لتبريره أو للدفاع عنه.

وبعثت النتيجة المباشرة لذلك على التفاؤل إذ انقلبت مظاهرات الفوضى إلى مظاهرات ابتهاج وعاد رشدي إلى رئاسة الوزارة إلا أن عناصر الشر التي حلت الثورة عقالها ظلت تستوجب القضاء عليها فكان لا يزال في كثير من الحوادث البشعة - كقتل الجنود البريطانيين والمدنيين من الأرمن واليونان - في المدن وفي الأقاليم على السواء. وكان لا يزال من الاضطراب كثير مما يستلزم القمع بيد قوية. في الوقت الذي قام المتطرفون فيه بمجهود آخر لاستعادة السيطرة بالقيام بحملة تهديدية ضد موظفي الحكومة حتى نجحوا في الوصول إلى تنحي رشدي باشا ثانية عن رئاسة الوزارة في ٢١ أبريل. فرأى اللنبي أن يوقف التهديد بإعلان صارم أصدره في ٢٢ أبريل ثم ألّف الوزارة محمد سعيد باشا - وهو تركي من المدرسة القديمة قوي ولكن لا يبالي - بعد ذلك بشهر لتسيير دفة الحكومة المصرية، ثم أعقبت ذلك فترة هدوء نسبي.

وسنختم هذا الوصف للمتاعب المصرية بهذه النادرة اللطيفة وهي حديث دار بين اللورد اللنبي وبين أحد جنرالاته في مؤتمر عقد بأبريل عندما كانت تدرس الإجراءات لتخفيف العقوبات والرقابة.

اللنبي: سمعت أنك تفرض غرامات قاسية على القرى في منطقتك.

الجنرال: نعم يا سيدي إذا سلكت قرية مسلكاً معيباً غرّمتها بمقدار ١٠٪ من ضريبة الخفر المستحقة عليها.

اللنبي: ذلك غير ما سمعت إذ أخبرت أنك تفرض عليهم

غرامة تعادل عشرة أمثال ضريبة الخفر.

الجنرال: نعم هذا حق يا سيدي. عشرة في المائة.

اللنبي: ولكن ليس هذا ١٠٪ هذا ١٠٠٠٪ في المائة.

الجنرال: أوه. أهو ذاك (ثم يتوقف وتلى ذلك فترة سكوت). حسناً عندما أقول لهم ١٠٪ يعرفون ما يجب عليهم أن يدفعوه ثم يدفعونه بالتمام يا سيدي.

أبو الهول واللغز
مصر مايو ١٩١٩ - ديسمبر ١٩٢١

إن شخصية بمفردها فعلت الكثير لتعيد سمعة الإنجليزي وكلمته إلى القمة التي بلغاها قبل الحرب – من مقال بالتيمس عن لورد اللنبي يوليه سنة ١٩٢٥

الصلح - المسالمة

أتمّ اللنبي مهمته وهي إعادة النظام والقانون إلى مصر، وسواء رجع ذلك إلى التصفية الحكيمة كما ظن مؤيدوه أو عاد إلى التسليم الأحمق كما ادّعى ناقدوه فالواقع أنه أتمّ ذلك بأسرع ما كان في الإمكان ومن غير أن يثير الألم في نفس شعب كانت كراهيته ظاهرة. ولقد وقعت من وقت لآخر بعض الاضطرابات في السنوات الست التي قضاها في منصب المعتمد البريطاني واتهم مرات أخرى بالضعف وبالتردد في معالجتها ولكنه نجح في مايو سنة ١٩١٩ في تحقيق فترة من الهدوء النسبي يُمكن معها تقدير الجزء الثاني من مهمته وهو "استمرار الحماية على أساس وطيد مشروع".

لم يحتج اللنبي وقتاً طويلاً ليفهم أن الحماية علاقة مستحيلة بين بريطانيا ومصر، ولكن حكومة جلالة الملك لزمها ثلاث سنوات حتى وصلت إلى هذه النتيجة. ولزمها أربع عشرة سنة أخرى لتحقق بمعاهدة ما كان يرجى أن تكون قاعدة وطيدة مشروعة للتفاهم بين البلدين ولو بمحنة حرب جديدة، ولقد كانت الخطوة التي خطاها اللنبي في أوائل سنة ١٩٢٢ أول خطوة حاسمة في طريق هذا التفاهم.

ولكي نقدر الخدمات التي قام بها اللنبي في مصر ونتتبع تعقيدات المشكلة التي حيرت الدبلوماسية والحكومة يجب أن نقدم صورة واضحة للأشخاص والحوادث وللموقف فأولاً: قليل من مراقبي البريطانيين - حتى من الذين وكل إليهم أمر إدارة صلاتنا بمصر - من فهم تاريخها أو نظام الحكم الذي سادها فهماً صحيحاً. فالإنجليزي العادي يعلم أننا أخذناه بلداً مفلساً غير منظم مضطهداً، وأننا بإدارتنا النزيهة الماهرة أصلحنا ماليتها وأقمنا العدالة بها وأحللنا النظام محل الفوضى ثم يعلم أننا قدناها وحكمناها منذ ذلك الحين. ولكن قليل من كان يعرف أن مصر كانت تتمتع باستقلالها الذاتي تحت الحكم التركي منذ أيام محمد علي وأن هذا الاستقلال كاد أن يكون تاماً إذا استثنينا الامتيازات. وإذاً فلم يكن المصريون - حين طالبوا بالاستقلال يبحثون عن شيء لم يسبق لهم أن عرفوه بل كانوا يبغون بذلك استعادة حقوق اكتسبوها يوم كان الأتراك سادتهم. وإن كان صحيحاً أن تلك الحقوق إنما اكتسبها وتمتع بها حاكم أجنبي مطلق لا هذا الشعب المصري الذي يطالب بها الآن.

لم يفهم غالبية الناس كيف كانت تدار الرقابة البريطانية، ولا هم أدركوا أن القوة التنفيذية لم تكن بأيدي المستشارين البريطانيين

وأن قراراتهم إنما تكتسب القوة التنفيذية من طريق الوزراء المصريين الذين يقدم لهم هؤلاء المستشارون مشورتهم. وكان اللورد جرانفيل الوزير البريطاني المختص من وضع سنة ١٨٨٤ القاعدة التي تحتم قبول المشورة المقدمة من المستشار البريطاني إلى الوزير أو الحاكم المصري. وبهذه الوسيلة أصبح البريطانيون حكّام مصر الحقيقيين. ولكن لا بدّ من أن يفهم أن الوزراء هم وحدهم فقط من يستطيعون إصدار الأوامر وعمل القوانين وأنه من دون الوزير يستحيل أن تحكم مصر حكماً مدنياً. وقامت الحماية فلم تغير من هذه الحالة شيئاً إذ ما زال المستشارون البريطانيون عاجزين تماماً عن القيام بأي عمل طالما لم توجد الوزارة التي يقدمون لها مشورتهم فإذا لم توجد هذه الوزارة يصبح محتماً أن تحكم البلد بالأحكام العرفية وهذه في الواقع طريقة من طرق الحكم السيئة وبالأخص في أوقات السلم، ثم هي بعد ذلك تناقض تماماً تقاليد البريطانيين وعلى هذا يجب أن يكون همّ اللنبي الأول أو أي معتمد بريطاني سواه أن يوجد الوزارة التي تستطيع القيام بأعباء الدولة.

ويمكن الحديث عن اللنبي الإداري في مصر لكنه في الحقيقة لم يهتم بالإدارة قدر ما اهتم "بإيجاد وزارة". وكان عليه في بعض الأحيان أن يقنع سياسياً مرتاباً جزعاً يكره العمل بواجبه في قبول العبء بالرغم من رفض دوننج ستربت وضجيج الأزهر وهذا عمل لم يكن للنبي رغبة فيه ولا له مران عليه. ولكن على الرغم من ذلك فقد بلغ به إخلاصه وحسن تقديره - وهي صفات طبيعية فيه - وصبره واحتماله - ويتحققهما فيه من عرفوه تماماً - مبلغاً من النجاح عزّ على أي دبلوماسي محنك.

ولقد ظل اللنبي - في محيط السياسة المصرية المضطرب -

الشخص الوحيد الصلب الثابت المستقيم دائماً المخلص لكلمته أبداً الذي كانت نعم عنده هي نعم ولا عنده هي لا. والذي كان على استعداد أن ينصح بعطف وأن يصغي بمحبة، والذي لم تدخل في الشؤون الداخلية لمصر إلا قلما استطاع والذي عندما فعل ذلك لم يدع للشك مجالاً في أنه خليق بأن يطاع.

وكان في مصر - إلى وزراء ذلك الزمان - شخصيتان يحسب دائماً لهم كل حساب. أولهما شخصية زغلول بطل الاستقلال ومعبود الشعب ومن كان وعناده وغيرته تنمو مع الهتاف باسمه حتى ليجعله ذلك أقل إصغاء لداعي العقل، والثانية شخصية السلطان - وفي ما بعد الملك - وهذه تخالف تلك كل الاختلاف فهو فطن أكثر مما هو قوي وسياسي أكثر منه متجبراً وقد كان في مقدوره أن يلعب دور الأوتقراطي ولكن لم تتوفر له القوة التي تجعله ديكتاتوراً. أما مقدرته وأثره فليس من سبيل إلى إنكارهما. وكانت علاقاته باللنبي - في العادة - حسنة فقد أحب كل منهما الآخر.

وكانت هناك شخصية ثالثة أكثر تحييراً للعقول ولذلك تطلبت من العناية نصيباً أكبر هي الجماهير المصرية. فمصر بلد لا يستطيع الإنسان - ملكاً كان أو وزيراً - أن يعتمد فيه طويلاً على رأيه العام إذ هو مفاجئ سريع التغير في حماسه وفي غضبه. وإن بلداً ترتفع فيه نسبة الأميين يكون أثر الصحافة فيه ضعيفاً إلى حد ما ونادراً ما يكون معتدلاً. وتصبح الخطب في المساجد والهمسات في المقاهي والإشاعات في الأسواق الوسائل التي تنتشر بها المعتقدات الشعبية وتثار بها العواطف. ولقد كانت الجماهير المصرية خطيرة في ثورانها الذي تفاجئ به وفي عنف تطرفها لكنها احتاجت في العادة إلى قليل من القوة لإخمادها بشرط أن تستعمل بسرعة وبحزم.

ولقد استغل الزعماء الشعبيون - وخاصة زغلول - جماعة الطلبة كسلاح سياسي فبات من السهل تهييجهم بقليل من الخطب الملتهبة وبالطبع ألفى هؤلاء مظاهرات الشوارع أكثر تسليةً من ذلك الروتين التعليمي الثقيل وأضحت الاضرابات المدرسية أمراً مألوفاً تبعث عليه أتفه المناسبات فيكفي أن يلقي في لندن أحد الوزراء البريطانيين خطبة لا ترخى التلاميذ حتى يترك هؤلاء مقاعدهم مندفعين إلى الطرقات في مظاهرات ذات ضوضاء وعجيج وأصبحت مناسبات بعض الحوادث من سنة ١٩١٨ إلى سنوات عدة "الحجة" التي يهملون بها واجباتهم ويفضلون بموجبها الفوضى وبات التعليم والطاعة غير معروفين لنسبة كبيرة من التلاميذ المصريين.

وثمة تيار آخر في مصر لم يتأثر به اللنبي ولو أنه كان خليقاً أن يزعج من هو أقل منه إهمالاً للنقد هو جزء كبير من الجالية البريطانية موظفين وغير موظفين ومقيمين ومهاجرين. كانوا يتهمون اللنبي - بوجه عام - بقلة الحزم في معاملة المصريين ويقولون: "لقد كانت الأمور تسير في الأيام الماضية سيراً حسناً حين لم يكن قد وجد هذا الكلام في الاستقلال وحين كان المصريون يقومون بما يطلب منهم ويومئذٍ لم يتطلب الأمر سوى قليل من العزم". "ولو أعطى المصريون درساً قاسياً لنكصوا على أعقابهم" أو "لم يكن يحدث هذا في عهد كرومر" وتلك كانت كلمات أولئك الناس. لم يلتفت اللنبي لتلك الهمهمة الاستعمارية يتشدق بها سائح كسلان أو لتلك الشكايات يرددها موظف ناقم بل جعل ينصبّ باهتمام لمن كانت لهم معرفة حقة وفهم صحيح للبلاد.

وهكذا كانت الحال أمام اللنبي وكان الخط التلفوني بين لندن والقاهرة في إحدى طرفيه القاهرة وفي الطرف الآخر شخصيات

دوننج ستريت والعوامل المكيفة لسياسة الإمبراطورية البريطانية في الداخل وفي الخارج.

كان لورد كرزون وزير الخارجية، ولو أن الخبرة والسرعة في البت والكفاءة والمعرفة كانت وحدها الصفات المطلوبة لما وجدت إدارة الخارجية البريطانية من هو خير منه فهو صائب الحكم - عادة - على الأشياء، ولكن لأنه فقد قوة الشخصية والعزم الذي يؤيد به وجهة نظره في وجه المعارضة ضاع جانب كبير من عمله. وكانت السياسة البريطانية - في السنوات التي تلت الحرب - عديمة الثبات والاستقرار كما كانت باهتة الأثر، ولقد وهب كرزون القدرة على معرفة الأخطاء التي سترتكب ولكنه - على الرغم من عدم إقراره لها - كان يتقهقر في وجهها فترتكب وكانت أمور الوطن تستغرق الجزء الكبير من وقت الحكومة حتى لم تكن السياسة الخارجية تلقى سوى اليسير من العناية وذلك في الوقت الذي بدا فيه على ثورة أيرلندا أنها ستستمر طول الأبد بل ربما ستزداد سوءاً بحيث تتكرر حوادث الإضراب من العمال علاوة على ما كان لديهم من الارتباكات الخارجية المعقدة بخلاف المسألة المصرية. ثم كانت حالة الشعب البريطاني نفسه بحيث جعلت من العسير انتهاج سياسة قوية في الخارج فلقد أنهك التعب القوم هناك من جرّاء تلك المغامرات الخارجية وتلك الارتباكات التي كلفتهم كثيراً حتى لقد اشتدت رغبتهم في العودة إلى الحالة الطبيعية بأسرع ما يستطيعون فلأول مرة في حياتها حاربت الأمة كأمة وما أرادت ذلك بل كانت تطمع في العودة سريعاً إلى عملها التقليدي، إلى تجارتها. ولما سئل السير هنري ويلسون رئيس أركان حرب الإمبراطورية عما يوصي به لتوزيع القوات البريطانية العديدة في الخارج لم يملّ من تكرير نصيحته بأن "أخرج من

الأماكن التي ليست لك وابق في ما هو لك" وربما لوحظ أن إيرلندا ومصر تدخل في هذه الأخيرة.

هذه الصورة السابقة للكيفية التي عولجت بها المشكلة المصرية ناقصة بالضرورة إذ أغفلت ديماغوجي الكثير بينما يمكن معارضة البعض من تقديراتها. وتلك هي خطوطها البارزة فيها. فمصر وفيها شعب جاهل أميّ في أغلبه - يقوده ديماغوجي عنيد - وهذا الشعب يطالب بالاستقلال من غير فهم لما يمكن أن يجره من مسؤوليات بينما اتبع المصريون الأكثر اعتدالاً - هرباً من المسؤولية - إملاء الجماهير بدل أن يقودوها هم وإنجلترا وفيها حكومة ائتلافية من أعضاء غير متوافقين يقودهم رئيس يجهل عن الشعوب الأجنبية والمسائل الخارجية الشيء الكثير، فتقاسمته بذلك مجموعة من المشاكل العويصة داخلية وخارجية، أعطيت من بينها مشكلة مصر أهمية ضئيلة نسبياً، ولكن بالتأكيد لم يكن لها في نظر مجموعة الأمة أهمية ما، وبين كل هؤلاء وقف اللنبي. اللنبي الجندي الذي ألف استلام الأوامر المحددة وتنفيذها بالدقة. أما الآن فقد وجد - بدل الأوامر المحددة - سياسةً غامضة لا يسهل دائماً تفسيرها ويستعصي أحياناً تنفيذها.

وبدلاً من أن يصبح قادراً على القيادة أو يدان له بالطاعة اضطر إلى الإقناع كما اضطر إلى التوفيق، ولقد كانت لديه القوة ليستعملها كعلاج أخير وكان عنده ما يغريه باستعمالها لكنه أدرك أن القوة ليست هي أبداً الوسيلة التي تحل بها مشكلة العلاقات بين إنجلترا ومصر.

إن من تكلموا - يومئذٍ أو بعد ذلك - عن سياسة اللنبي كثيرون ولكن لم يكن للنبي وما كان ليكون سياسة خاصة. لقد كلّف بتنفيذ سياسة الحكومة البريطانية وهذا ما أداه - على قدر ما

استطاع أن يفسر تلك السياسة - بولائه المعروف. ولكنه أقام لنفسه من جماع ثروته العقلية بضعة مبادئ سيّر على هواها الأمور اليومية بمصر.

فمبدأه الأول. لو أن سياستنا المعترف بها الخاصة بتدريب المصريين على حكم أنفسهم، كانت سياسة صادقة أو كانت تعني في الحقيقة شيئاً لبات من العبث التدخل وأخذ أزمّة الأمور لمجرد قيام صعوبة ما، ولو كان للوزراء والموظفين أن يتعلموا الحكم، وكان للبوليس أن يصير قادراً على حفظ النظام وكان للجيش المصري أن يغدو في مكنته معاونته عند الحاجة، لوجب إذاً أن يتعلموا مواجهة مصاعبهم وأخطارهم بأنفسهم ولوجب ألا يعتمدوا على البريطانيين حين يقع ما يخلّ بالنظام أو ما يثير الفزع. وهذه الفقرات المقتطفة من رسائل اللنبي لأمه - وكان يكتب إليها من مصر مرة كل أسبوع أو كل عشرة أيام حتى توفيت سنة ١٩٢٢ - تدل على مراعاته لهذه القاعدة "٦ أبريل سنة ١٩٢١، بعد حدوث بعض الاضطرابات "أنتظر أحسن الفرص إذ أرجو أن يقوم المصريون بسياسة أنفسهم ولست أبغي التدخل إلا إن تعرّضت حياة الأوروبيين أو مصالحهم للخطر".

ولقد كانت لهذه القاعدة - بالنسبة لانفجارات الجماهير المصرية خاصة - أخطارها الواضحة فقد انتقد اللنبي في مناسبات عدّة - وعلى الأخص بعد ما وقع في الإسكندرية من حوادث الشغب التي سببت فقد حياة الكثيرين - بأنه لم يسبق بحمل التبعة قبل ذلك بوقت كاف، إلا أن قاعدته هذه كانت سليمة ولو أنها تستلزم رجلاً شجاعاً ليواجه ما يمكن أن تبعثه من أخطار.

وكان مبدأه الثاني: عدم المساومة أبداً في المسائل السياسية. وفي ذلك كان حكيماً أيضاً. فالمساومة تلازم الأضعف بينما العزم

الكريم شأن الأقوى، ولما بات من الضروري أو من المستحسن أن يتساهل مع المصريين بعض التساهل كان رأيه أن يتمّ ذلك في الحال وبحرية ومن دون محاولة للظفر بمزية في مقابل ذلك. وكانت عقيدته هذه أساس العمل الذي حصل به على تصريح سنة ١٩٢٢.

وكان مبدأه الثالث: اعتقاد راسخ فيه بأن مركزنا في مصر إنما يعتمد تماماً على قوتنا البحرية في البحر الأبيض. فطالما احتفظنا بها وسعنا إعطاء المصريين كل المنح المعقولة، إذ يصبح في أيدينا السيادة على مصر ما دامت لنا السيادة على البحر الأبيض. فإذا فقدنا هذه السيادة أصبحت الحقوق التي يطالب المصريون بها عديمة الجدوى.

وأعظم ثناء وجّه إلى اللنبي على حسن صنيعه ما سجله رجل وافر العلم بمصر والمصريين - هاري بويل - ومن أكثر من وثق بهم كرومر من معاونيه وقد جاء إلى مصر في ربيع سنة ١٩٢٢ لتمضية إجازته في الظاهر، ومبعوثاً من وزارة الخارجية - من غير شك - ليكتب لها تقريراً غير رسمي عمّا كان يصلها من نقد كثير للنبي. ولو أنه أرسل ليلعن إلا أنه بقي ليبارك كما تدل على ذلك المقتطفات الآتية من يومياته:

"كان لي حظ الاطلاع على جانب كبير من جوانب اللنبي، الرجل الذي أعجبت به كثيراً. إن مركزه في مصر لمن أصعب المراكز، إذ ينطوي على الكثير من المسائل التي لم يسبق له كجندي أن يعالجها. ولقد وافقت مدة خدمته أنشط فترة في تاريخ الحركة الزغلولية ولكن على الرغم من ذلك فقد تصرّف بنجاح غير مألوف ولست أتردّد في القول بأن جانباً كبيراً من نجاحه إنما يعود إلى ما فيه من مشابهة للورد كرومر سواء في جسمه أو في خلقه".

"إن اللنبي هو وحده الشيء الطيب الفريد الذي أستطيع العثور عليه في هذا الأفق".

"يزداد حبي للنبي يوماً عن يوم فهو زميل لطيف وخير من يصلح للظروف الراهنة. كم تمتلئني غضباً هذه المؤامرات التي تدبّر له هنا وفي لندن".

ولقد وجد اللنبي مرؤوسوه الدبلوماسيون كما تمنّوه أن يكون وسرعان ما أحبوه وأعجبوا به، ولئن كانوا قد توقعوه جندياً خشناً جافياً لا حظ له من العلم بالأدب ولا مهارة عنده في قول أو في كتابة فلقد أدركوا خطأهم أسرع مما ظنوا. فكتب أحدهم عنه يقول، لقد كتب أمس مذكرة مختصرة اطلعت عليها ممن أعمل معهم" ودهش واحد آخر - وكان يقدم للنبي مسوّدة رسالة فيها استشهاد مترجم لأحد كبار المسرحيين القدامى من اليونان - حين سمع اللنبي يقول عند قراءتها" إن أردنا الاستشهاد بأسكيلوس فليكن ذلك باليونانية القديمة نفسها" ثم تلا اللنبي النص اليوناني.

ولقد ألهب اللنبي كل رجاله - في وقت من الأوقات - بسوط غضبه وبقسوة لسانه. لكنهم عرفوا جميعاً قصر هذه النوبات ومضيّها من غير أن تترك وراءها أثراً أو ذكرى. ولقد قدروا فيه جميعاً سرعته في فهم الضروري من المشاكل كما قدروا فيه قوة تصميمه وولاءه التام لمن خدموه، ويدل على ذلك أنه أمر بتسجيل كل نصيحة خاصة قدمها مرؤوس في الدفاتر الرسمية ثم لم تنفذ ذلك إن ثبت بعدئذ صوابه. ومن ناحية أخرى عرف اللنبي بسرعة كيف يقدر صفات مرؤوسيه حتى لم يكن ينظر إليهم أو يخاطبهم كما لو كان يخاطب "جماعة من الضعفاء ذوي المعاطف السوداء" أي جماعة من الكتبة الخانعين. ولم يعمل أبداً موظفو

دار المعتمد كفريق، لا بولاء أشد ولا بانسجام أتم مما عملوا تحت قيادة اللنبي.

ودار المعتمد في مصر - حيث أمضى اللنبي أكثر من ست سنوات - بناء على ضفة النيل بديع، تمتد حوله حديقة جميلة تبلغ النهر العظيم إذ تسمح مياهه وطميه بالنمو لجميع النباتات، وكثيراً ما أنفق اللنبي في هذه الحديقة من وقته الجزء الكبير بل كان يسعده أن يريها للزائرين وكان يسرهم منه ذلك لو لم يخالط سرورهم خوف - هم على حق فيه - من بجعة كبيرة اعتادت أن تتبع اللنبي أينما يسير وتغار عليه ممن تراه بصحبته من الأطفال والنساء، وقد حدث لهذه البجعة نفسها أن روّعها مرة أسدان هاربان - جيء بهما إلى اللنبي ليراهما قبل أن يرسلا إلى حديقة الحيوان - حين طفقا يطاردانها في أرجاء الحديقة ولم تبعد حديقة الحيوان هذه إذ كانت على ضفة النيل الأخرى فجعل اللنبي يكثر من زيارتها لما يجده في ذلك من متعة ولما كان يحصل عليه من زيادة في معلوماته السابقة عن الحيوانات والطير. وكان يشمل بحبه الحيوانات كلها إلا الكلاب فما أحبها وما اقتناها. لم يتظاهر اللنبي بمركزه أبداً بل كان يسير في القاهرة من دون حرس واحتفال. اللهم إلا ياوره. حتى أواخر أيامه حين أمر رسمياً ألا يخرج إلا وفي صحبته الحراس.

وقد بقي اللنبي يمتطي الخيل وإن كان أقل من عادته إذ اقتطعت واجباته الرسمية كثيراً من وقته. وفي الشتاء كان يصيد البط الذي يزور الدلتا المصرية في أفواج هائلة، وفي الصيف عندما تنتقل الحكومة إلى الإسكندرية كان يستحم بانتظام حتى كاد مرة - في يوليو ١٩٢٠ - أن يفقد حياته في البحر. كان اليوم عصيباً وقد توغّل اللنبي - وهو السبّاح القدير - داخل البحر فلما

أراد الرجوع أحس بصعوبة عظمى فجعل يغالب حتى انفجر أحد شرايينه وبذلك أنهك قلبه ورئتيه واضطر أن يلزم بعدها الفراش أسبوعين، ولو أن أحداً غيره أقل منه عزيمة لكان من المحتمل أن يطويه البحر في مياهه.

وكان يقام في دار المعتمد كثيراً من حفلات الاستقبال خاصة ورسمية ولقد ندر أن مر بها يوم لم تقم فيه حفلة غداء أو عشاء. وكان اللنبي وزوجته مضيفين رائعين من كل الوجوه حتى إن أقوى الحفلات صبغة رسمية كان يحيطها جو من روح الصداقة والفخامة. وتبين القصة التالية عطف اللنبي وظرفه كمضيف فقد حدث أن أمر ضابط كبير في فلسطين - كان على وشك القيام بزيارة لمصر - أحد مرؤوسيه بأن يرسل برقية إلى القائد العام في القاهرة وكان صديقاً حميماً له بأنه آت لتمضية الليلة معه وقال له "أخبره بأني سأصل متأخراً ولكن لا عليه من ضجر بشأن عشائي بل حسبه أن يضع قليلاً من الشمبانيا وبعض شطائر الكبد في حجرتي" ثم أرسلت هذه البرقية خطأً إلى دار المعتمد بدل أن ترسل إلى القائد العام، فلما وصل الضابط إلى القاهرة دهش إذ وجد ياور المعتمد البريطاني في انتظاره بالمحطة ويقول له إن برقيته وصلت وإن المعتمد البريطاني يأسف لتناوله العشاء في الخارج ولكن الحجرة معدّة له. ولم يضجر كل ذلك الضابط بسهولة، إلا حين وجد الشمبانيا وشطائر الكبد في حجرته إذ أدرك أنه في حاجة إلى شيء من الإيضاح. ولما أصبح الصباح وقابل مضيفه بادره بالاعتذار عن "الغلطة الشنيعة" التي وقعت منه أمس فرد عليه اللنبي: "أي غلطة. أوليست الشطائر من الصنف المطلوب" ثم أبى اللنبي أن يستمع منه لكلمة اعتذار أو إيضاح قائلاً "إنه مسرور لرؤيته ولتمكنه من تقديم العشاء الذي تعوده".

وكذلك كان أثر ليدي اللنبي في دائرتها ملحوظاً كأثر اللنبي في دائرته، وكانت تخفي وراء تصرفها الرقيق وجاذبيتها شخصية قوية وخلقاً صارماً كخلقه وكانت أقل تأثراً بالعواطف وأكثر واقعية وإدراكاً من معظم النساء. وهي دقيقة المحافظة على مواعيدها لا تتعجل الأمور قط، كما كانت تسمو على التآمر وتترفع عن القيل والقال، جمّة الهدوء والوقار لا تتغير بتغير الأحوال. كانت امرأة عظيمة، وكانت خير من يكمل عظمة اللنبي.

الفصل الثالث

لجنة ملنر

مايو سنة ١٩١٩ ديسمبر سنة ١٩٢١

الحكومة في خير صورها شيء ناقص، فالأفضل أن يختار الشعب النظام الذي يعجبه، أولى من أن يفرض عليه نظام - وإن كان أفضل منه - لا يحبه.

لورد ملنر

اقترحت الحكومة في أول أبريل - بعد تعيين اللنبي - إرسال لجنة تحقيق برئاسة لورد ملنر وأفهمت اللنبي أنها فعلت ذلك تكملة لاقتراحه الإفراج عن زغلول وصحبه. ولكن رفض اللنبي أن يثنيه عن عزمه حتى رجل مشهور كاللورد ملنر وإن وافق على أنه ربما يكون لتلك الزيارة فائدة في المستقبل.

ولجنة التحقيق هذه هي الوسيلة المحببة لدى الحكومة البريطانية لحل المشاكل المعقدة سواء في الداخل أو في الخارج. وإن لها لمزايا واضحة. فهي تؤجّل على الأقل مدّة ما ضرورة

الانتهاء إلى قرار غير مرغوب فيه وقد أتاحت لهم لجنة ملنر والمفاوضات التي أعقبتها فعلاً فرصة للتنفس دامت أكثر من عامين وهي كذلك تقدم لعدد من الموظفين الممتازين حاليين وسابقين عملاً مسلياً يشغلون به وقتهم، فوق ما تتركه من تقارير كثيرة جديرة غالباً بالقراءة لما تزخر به من معلومات قيمة وإحصاءات منظمة، ثم هي أخيراً توحي بالأمل دائماً في أن تنجلي أعمالها عن حل عملي مقبول للمشكلة.

وكان على لجنة ملنر - لكي يعظم أثرها - أن تصل مصر في مايو أي في فترة الهدوء التي تلت إعادة النظام. ولكن كان ملنر وهو عضو بالوزارة جمّ المشاغل متعددها، ولم يكن من السهل العثور على أعضاء أكفّاء في مثل هذه الفترة القصيرة وخاصة وهناك قاعدة مسلم بها في مثل هذه اللجان هي أنه كلما كانت المشكلة صعبة كلما كان ذلك أدعى إلى زيارة الأعضاء - ولم يكن الفصل الحار في مصر أنسب الأوقات للعمل المنتج. وهكذا تأجّل وصول البعثة حتى الخريف بل لقد تأجّل حتى الشتاء، وفي هذه الأثناء كان معارضو اللجنة قد تمكنوا من تنظيم معارضتها وتدعيمها.

وقام اللنبي في نفس الوقت بإجازته إلى انجلترا ولم يكن قد زارها منذ أكثر من عامين، لقد غادرها في يونيو سنة ١٩١٧ رجلاً غير معروف تقريباً يومذاك وخائب الأمل إلى حد ما. ونقل بعد ذلك إلى ميدان ثانوي بعد فشله في آراس كما اعتقد الكثيرون ثم ها هو اليوم يجيئها وقد غدا رجلاً ذائع الصيت وافته مظاهر التكريم من كل ناحية، فأثنى عليه مجلسا البرلمان، وأنعم عليه بلقب "فيكونت" وأعطى ٥٠ ألف جنيه هبةً وحظي بلقب اللورد - وقد أحزنه ذلك جداً إذ جاءه الإنعام في نفس اليوم الذي كان

ابنه ميخائيل سيبلغ فيه الحادية العشرين. ثم رقّي في صيف سنة ١٩١٩ إلى رتبة فيلد مارشال وعيّن في سنة ١٩٢٠ كولونيلاً في فرقة - "حرس الحياة" فخوّله ذلك حمل "العصا الذهبية". إلى جانب ما منحته له الدول الحليفة التي حاربت ألمانيا - الولايات المتحدة، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، رومانيا، اليونان، مصر والصين، اليابان، والحجاز - من أوسمتها.

وللشخص الذي ينعم عليه بأحد ألقاب التشريف - "ايرل، فيكونت، بارون، ماركيز" - أن يختار لنفسه موضعاً أو مواضع يشتق منها لقبه، فاختار اللنبي ل نفسه "مجدو" حيث نال هناك أعظم نصر له، و"فليكستو" وكانت لا تزال مسكن أمه. واختار للرمز الذي يلبسه "حصاناً" يمثل به سلاح الفرسان الذي ينتمي إليه ويدين له - كثيراً - بانتصاراته، و"جملاً" ليسجل به الدور الذي أدّاه ذلك الحيوان النافع المكروه في حملات فلسطين. ولسوف يصعب في المستقبل على أي جنرال بريطاني أن يختار لنفسه رموزاً مماثلة، لأن الدبابة أو سيارة النقل لن يلقيا قبولاً من "كلية الأسلحة".

ولقد وهبه كثير من المؤسسات والنقابات والجمعيات التي كان من غرضها السلام ألقاب التشريف للنجاح الذي أصابه في الحرب، كذلك منحته عدة جامعات درجات كأكسفورد وكمبردج وأدنبرة وييل، وأنعمت عليه نقابات مدينة لندن القديمة - مثل الصاغة وتجار الأسماك والبقالين - بلقب "رجل حر"، بل لقد أطلق اسمه على جواد سباق - لم يكسب هذا الجواد في سباق الدربي - وعينته عدة من الأندية عضواً بها مدى الحياة. ولعل أعجب تكريم ناله كان عضوية ناد من أكثر أندية الكريكت تحفظاً! زنجاري. وكانت مبادؤه الثلاثة: احفظ وعدك. احفظ اتزانك. احفظ

هدفك. وقد استطاع اللنبي أن يفي بالمبدأين الأول والأخير. بل لقد اتبعهما طول حياته.

ولقد أعطي الشرف المدني المتوج وهو "لخمسة من قواد الحرب هم جلليكو وبياتي وفرنش وهيج واللنبي". وأقيم احتفال الإنعام على اللنبي في ٧ أكتوبر سنة ١٩١٧ حينما استقبل في قاعة "الجلدهول" ثم أهديت له "الحرية" و"سيف الشرف" ودعي بعد ذلك إلى حفلة غداء في "مانسيون هوس" وقبل ذلك بأسبوع أو بأسبوعين كان اللنبي قد استقبل استقبالاً عائلياً في فليكستو يوم ذهب لزيارة أمه وكان سنها إذ ذاك ٨٨ عاماً.

ثم رجع اللنبي إلى مصر في نوفمبر فألفى الحياة السياسية قد ساءت في غيبته ووجد عهد الهدوء قد ولّى.

فلقد نظم زغلول - ولم يزل بباريس - من طريق أنصاره في مصر معارضة لبعثة ملنر بغية مقاطعتها، وقدم رئيس الوزراء محمد سعيد استقالته بحجة أنه يجب تأجيل البعثة حتى تعقد معاهدة السلام مع تركيا. وبالتالي أصبح لا مناص من إيجاد خلف له. ثم وصلت البعثة في أوائل ديسمبر. وقد قصد بأعضائها البارزين أن يكونوا ممن يميلون لمصر، وكانوا وبقية أعضائها الآخرين - عدا ملنر - سير رنيل رود Renell Rodd الذي خدم في مصر أيام كرومر وجنرال سير جون ماكسويل Gén. Sir. John Maxwell الذي قضى عدة سنوات في خدمة الجيش المصري وكان فيها شخصية محبوبة من المصريين، ومسترهرست Hurst المستشار الأول بوزارة الخارجية ومستر سبندر Spender من بين الأحرار الممتازين وكان مدير التحرير وستمنستر جازيت Westminister Gazette وجنرال سير أوين توماس Gen Sir Owen Thomas وكان من حزب العمال. لكن كان للبعثة عيبان - في نظر

المصريين - خطيران. فأولاً تضمّن نص تعيينها إبقاء الحماية على مصر وثانياً على الرغم من أنها هيئة إنجليزية محضة إلا أنها اقترحت طلب دستور لمصر، وهذا أمر كان المصريون يعدون أنفسهم أهلاً له تماماً، ثم هو شيء يعنيهم هم أكثر مما يعني غيرهم. وكذلك نجحت مقاطعة المصريين للجنة فغادرت مصر بعد ذلك بثلاثة أشهر من غير أن تتصل بالرأي العام المصري أي اتصال مباشر إلا أن يكون ذلك من طريق صياح الجماهير العدائي لها. ولكن على الرغم من ذلك كان لها بعض اتصالات عامة من وراء الستار.

ولقد أنفق اللنبي الستة أسابيع الأولى من سنة ١٩٢٠ ومعه ليدي اللنبي في رحلة قام بها في السودان وذلك - في الغالب - ليكون الميدان خالياً في وجه البعثة. وبدأ اللنبي بزيارة الملك حسين في جده وهو الذي طالما تمنى أن "يقبّل اللنبي في جبينه الذكي" والملك حسين كحاكم رجل صعب غير معقول لكنه عظيم الحفاوة جذاب في إضافته. أهدى للنبي سيف شرف ودعاه إلى مأدبة عربية تقليدية تدعى "السماط" لا تقام إلا في المناسبات الخاصة وفي العادة حينما يحتفي بزيارة واحد من الفاتحين. وراح العبيد يسيرون بأصناف الطعام على طول المائدة خدمة للضيوف الذي كان فيهم أكثر من مائتين من رؤساء القبائل من نواحي الحجاز المختلفة، ثم غادر اللنبي جده متجهاً إلى بورت سودان وسواكن وعطبرة والخرطوم ومن هناك ركب النهر إلى الجنوب حتى بلغ بحيرة نو في مديرية بحر الغزال فلما عاد زار مديريتي كسلا ودنقلة حتى إذا وصل كوروسكو - شمال وادي حلفا تماماً - وجد هناك حطام طائرة كانت تقوم برحلة في إحدى المخاطرات المبكرة التي وضعت أساس الطرق الجوية الطويلة المدى في أنحاء العالم في السنوات التي أعقبت الحرب وكان طياروها من جنوب

أفريقيا بيير فان راينفالد Pierre Van Reyneveld وكيونتن براند Quintin Brand ولقد بلغا كورسكو من لندن في سبعة أيام - الأمر الذي يعتبر في يومها رقماً سياسياً - فاصطحب اللنبي الطيارين معه على ظهر باخرته لكنهما ما كادا يعودان إلى مصر حتى جدّدا محاولتهما بطائرة أخرى للوصول إلى جنوب أفريقيا ولقد تم لهما ذلك بعد حادثة في روديسيا وبذلك كانا أول من أتمّ رحلة جوية من انجلترا إلى الكاب.

وعاد ملنر ببعثته إلى إنجلترا في مارس سنة ١٩٢٠. ولو أن المعتدلين من المصريين والمسؤولين منهم لم يجدوا في أنفسهم الشجاعة التي يخرجون بها على تلك المقاطعة إلا أنهم أدركوا الآن أنه من المستحسن الاتصال باللجنة قبل أن تكتب تقريرها، ثم أقنعوا زغلول بعد مفاوضات عدة تصون الكرامة بالسفر معهم إلى إنجلترا ليفتح باب المناقشة مع البعثة في آخر مايو.

ثم قدّم ملنر - في أوائل أغسطس وبعد مفاوضات شاقة طويلة - مشروعاً يحقق إلى درجة بعيدة أماني المصريين إذ كانت ستستبدل الحماية فيه بمعاهدة تعطي الاستقلال لمصر مع تقييده ببعض تحفظات خاصة بمصالح البريطانيين. ولقد نصح اللنبي بقوة - وكان يومها في إجازة بإنجلترا في أغسطس - بأن يقدم المشروع في الحال إلى مجلس الوزراء وأن يعلن في حالة إقرارهم له كحلّ من جانب حكومة صاحب الجلالة. وبأن لا يسمح بنشر نصوص ذلك المشروع بحال ما قبل أن يدرسها مجلس الوزراء، ولكن لم يؤخذ بنصيحة اللنبي أو لعلها وصلت متأخرة. إذ قدم ملنر - في اندفاع عجيب من دبلوماسي محنك مثله - مذكرة بمقترحاته لزغلول من غير أن يحصل منه على أية موافقة عليها أو حتى من دون أن يتعهد له زغلول بتأييدها.

بل لقد راح زغلول - لخوفه من فقدان تأييد الجماهير المتقلبة - يصرح بأن الأمة المصرية يجب أن توافق على تلك المقترحات، وهي نفسها الأمة التي طالما نادى بأنه وحده ممثلها الذي تثق به، وسمح له بإرسال بعض زملائه إلى مصر ليجسّ بهم نبض الرأي العام هناك وطبعاً أعلنوا لهم نصوص المقترحات وكانت النتيجة أن نظر المصريون إليها - كما سبق أن توقّع اللنبي - على أنها أدنى عرض قدمته بريطانيا، وأصبح عبثاً بعد ذلك كل ما أعلنه كرزون من أن تلك الموافقة إنما كانت اقتراحاً فقط اقترحته بعثة ملنر وأنه ليس من الضروري أن توافق عليها الحكومة البريطانية، ولكن ملنر - العضو في الوزارة - كان في نظر المصريين ممثلاً تام السلطات للحكومة البريطانية في المفاوضات. وبهذا فقد أصبح كل قول يخالف ذلك دليلاً عندهم على سوء نية البريطانيين، وإذاً كان لكره اللنبي لطريقة المساومة في المعاهدات ما يبرّره.

وحتى بعد ذلك كان من المحتمل أن تتم الموافقة على تلك المقترحات، لو أن زغلول أبدى ما يدل على زعامته، إلا أنه برفضه التدخّل سواء بتأييد المشروع أو برفضه ترك أنصاره في حيرة من أمرهم بينما أعطى لخصومه الفرصة التي يرجونها. وبعد مناقشات طويلة غير مثمرة قدمت اللجنة تقريرها، ثم تقرر فتح باب المفاوضات على أساس مقترحاتها مع وفد رسمي من مصر.

وكان ذلك في سنة ١٩٢١ بعد انقضاء عامين تقريباً على الاضطرابات التي عيّنت البعثة لتحقيقها وبعد عام على زيارتها لمصر. ولكن كان لا بد من تأخير آخر، إذ إن مفاوضات تأليف الوفد كانت طويلة ملتوية. فالسلطان فؤاد، وعدلي رئيس الوزراء، ومعبود الشعب زغلول كل منهم أراد أن يكون له الصوت الأعلى في تكوينها.

ولما كان زغلول قلقاً على مكانته وغيوراً من ازدياد نفوذ عدلي كرجل معتدل فقد أبرق من باريس في مارس سنة ١٩٢٠ قائلاً إنه مستعد لتأييد وزارة عدلي بشرط أن تلغى الأحكام العرفية والرقابة وأن يرأس هو وفد المفاوضة الرسمي الذي يجب أن يضم أغلبية من الأنصار. ثم أسرع بعدئذ بوضع خطط عودته إلى القاهرة حيث وصل في ٥ أبريل. ولقد أظهر عدلي نحوه كل ما يثبت صداقته فذهب بنفسه إلى المحطة لتحيته كما لم يتخذ أي إجراء من شأنه أن يحول بين الأمة وبين إظهار أحر تحياتها لزعيمها الوطني.

وكانت رحلته على طول السكة الحديد من الإسكندرية إلى القاهرة فوزاً باهراً ثم امتازت بالمناظر الرائعة عند ما وصل العاصمة. وعذا اليوم بطبيعته عطلة وطنية غادرت فيه النساء خدورها - كما لم يحدث قبل ذلك - ليشاركن في استقبال من أعظم الاستقبالات التي قوبل بها مواطن في أي بلد من بلاد العالم، ولا بد أن يكون عدد الذين احتشدوا في المسافة القصيرة نسبياً بين محطة السكة الحديد وبين منزل زغلول نحواً من ٤٠٠٠٠٠ من الأشخاص على الأقل. ولقد امتلأ الطريق بالعربات التي ترفرف فوقها الأعلام. وسعف النخيل، وبالمركبات من كل صنف غطيت بالأزهار وعليها الفتيات يرقصن وبالموسيقات الشعبية من كل لون، وبالجمال والحمير، حتى تألّف من كل ذلك مشهد رائع عجيب.

لم يطل الوقت كثيراً حتى دبّ النزاع بين زغلول وعدلي، فقد بيّن زغلول بعد وصوله بثلاثة أسابيع في إحدى خطبه أن التعاون بينه وبين عدلي إنما يتوقف على الموافقة التامة على شروطه. وأعلن عدلي في نفس الوقت أن زغلول يؤيد الحكومة إلا في ما يختص برئاسة وفد المفاوضات ثم أكد أنه يجب أن يكون رئيس

الوزارة هو رئيس الوفد الرسمي حسب السوابق. وبدأ زغلول يفقد مكانته فأعلن خمسة من وفده ثقتهم بعدلي وأخذ زغلول يشتد في حملته على عدلي كلما أحس بتضاؤل نفوذه حتى كانت نتيجة ذلك المباشرة أن حدثت في مايو اضطرابات خطيرة في الإسكندرية مات فيها عدد كبير. وكان القتلى من المصريين ثلاثين، وقتلى الأوروبيين أربعة عشر، وكان الجرحى من المصريين مائة وثلاثين بينما كان جرحى الأوروبيين تسعة وستين.

وانتقد اللنبي لسماحه لزغلول بالعودة، ولعدم اتخاذه الإجراءات الرادعة الكفيلة بمنع حوادث الإسكندرية أو بقمعها في الوقت المناسب. لقد كان جلياً أن عودة زغلول إجراء خطير قد يعكر صفو السلام، ولكن كان من الصعب أن يرفض السماح بالعودة إلى مصر لشخص سمح له بالمفاوضة في إنجلترا ولشخص كان عدلي نفسه في مفاوضات معه لتأليف وفد مشترك.

كانت اضطرابات الاسكندرية استمراراً لحادثة وقعت في طنطا في أواخر أبريل حين أطلق البوليس النار على جمهور عنيد خطر، فقتل ثلاثة وجرح آخرين. ولقد نصح اللنبي في حينها بأن يقف البوليس موقفاً حاسماً إزاء هياج الجماهير ولكن وافق عدلي وهو الضعيف دائماً في وقت الشدة على القيام بتحقيق مع البوليس حملهم فيه شيئاً من المسؤولية، وبذلك أضعف من روحهم المعنوية ولم يعد في مقدوره أن يطلق النار في الحالة الشبيهة بتلك التي وقعت في الإسكندرية فلو اتبعت نصيحة اللنبي في حادث طنطا لما وقعت أبداً اضطرابات الإسكندرية، أما رغبته في عدم التدخّل فوراً بالجيوش البريطانية فكانت اتباعاً منه لسياسته وهي أنه إذا كان المصريون أهلاً للاستقلال فعليهم وحدهم أن يقمعوا اضطراباتهم.

وفي النهاية سافر الوفد الرسمي برئاسة عدلي إلى لندن في أول يوليه. ولم يكن يتوقع اللنبي لهذه المفاوضات بين كرزون وعدلي من النجاح أكثر من الذي توقعه لمفاوضات ملنر - زغلول وهذا ما حذر منه مراراً وزارة الخارجية البريطانية كل تلك الشهور. إذ لم يجد عدلي - إزاء زغلول الذي ما زالت له السيطرة على آراء الجماهير - في نفسه من الشجاعة ما ينسحب به من الموقف الذي سبق أن اتخذه زغلول مع ملنر. ومن هنا استمرت المفاوضات - التي كان يجب أن تنتهي في ظرف خمسة أسابيع أو ست - من يوليو إلى نوفمبر وكانت مسألة إقامة القوات البريطانية في مصر هي العقبة الكؤود، فلم تستطع صيغة من صيغ المتفاوضين تذليلها.

وهدأ الجو السياسي في غيبة عدلي هدوءاً معقولاً بالرغم من ما كان يثيره زغلول من هياج وبالرغم من زيارة أربعة من حزب العمال بدعوة من زغلول صرحت لهم بها الحكومة البريطانية ضد معارضة دار المعتمد البريطاني، ورأس ثروت الوزارة بالنيابة عن عدلي مدة غيابه ونجح في ذلك نجاحاً كبيراً، ولقد كانت الأغلبية من المصريين صادقة الرغبة في الوصول إلى الاتفاق وفي الهدوء، وكان زغلول قد ارتكب أخطاء جساماً أفقدته كثيراً من منزلته لولا خيبة الأمل التي سببها فشل المفاوضات وما أحدثته المذكرة الشديدة اللهجة التي أمر اللنبي بتقديمها للسلطان من أثر سيئ، فاستقال عدلي بعد ذلك بقليل، وزاد الغضب الشديد الذي أثارته في مصر تلك المذكرة من صعوبة الوصول إلى تأليف وزارة جدية. وهكذا انهار هذا المركز السياسي القوي الذي اكتسبه عدلي في مصر لنفسه وللمعتدلين معه وارتفع زغلول مرة أخرى من أطلال حماقاته كما يرتفع الطائر الخرافي، لقد كان سروره بفشل

مفاوضات عدلي جلياً لا يخفى على أحد وليست هذه منه بالنظرة الوطنية بل كانت منه نظرة شخصية.

ولقد حل الوقت الذي استعد فيه ثروت أن يقبل الحكم على أساس برنامج وافقت عليه وزارة الخارجية لولا أن ضيّع الفرصة منه ما أثاره زغلول من هياج، وأصبح الموقف في منتصف ديسمبر بحيث لا يمكن معه إقناع أي وزير بتكوين حكومة تدير الأمور في مصر؛ وبذلك أوجدت للنبي محاولة المساومة للوصول إلى معاهدة مأزقاً وترك له أن يتخلص منه.

ثم وقع في القاهرة أثناء ذلك ما أخل بالنظام فقرر اللنبي - بناء على نصيحة موظفين مسؤولين خشوا خطورة القلاقل واتساعها - أن يمنع اجتماعاً طلبه زغلول - المهيّج الأول - في ٢٢ ديسمبر وردّ زغلول على ذلك المنع ببيان وجهه إلى الأمة.

والآن كان اللنبي قد أدرك أنه ما من سبيل إلى التخلّص من مأزق العلاقات الإنجليزية - المصرية طالما بقي زغلول والمحيطون به في مصر - فقرر لذلك أن يتخذ خطوة جريئة فأمر باعتقال زغلول وخمسة من رفاقه في ٢٣ ديسمبر ونقل الجميع تحت الحراسة الحربية إلى السويس في طريقهم إلى المنفى، وقد دعا الضباط البريطانيون المعسكرون بالسويس زغلول إلى حفلة عيد الميلاد في ٢٥ ديسمبر، وفي ٣٠ ديسمبر غادر مصر إلى عدن حيث ظل إلى أول مارس سنة ١٩٢٢ ومن ثم نقل إلى جزائر سيشل، ولقد خيف أن تنفجر مصر من تصرف اللنبي هذا الشديد فيحدث فيها مرة أخرى ما يقلب النظام بصورة هائلة. وكان هذا رأي الكثيرين إلا أن اللنبي لم يشاطرهم رأيهم فقد صمّم كل التصميم على أن يقمع بشدة كل محاولة للإخلال بالنظام ووزعت قوات عظيمة في شوارع القاهرة قمعت بها المظاهرات في الحال

وأرسلت المراكب الحربية إلى السويس والإسماعيلية والإسكندرية في الوقت الذي أخذت الوحدات البحرية تذرع فيه النيل، ومن غير شك لم ينسَ أهالي الإسكندرية درس مايو الماضي إذ أظهروا ميلاً قليلاً لإثارة القلاقل وسرعان ما فهم منظمو السوء أن فرصة القيام باضطرابات واسعة النطاق ضيقة أمامهم.

وشكراً لإجراءات اللنبي الصارمة. لقد عاد الهدوء في آخر ديسمبر وانتهى الإخلال بالنظام، فعاد كل موظفي الحكومة إلى أعمالهم بعد إضراب قصير قاموا به حفظاً لكرامتهم، ورجع التلاميذ - وكانوا لا يزالون مضربين - إلى مدارسهم بعد تهديدهم بالفصل النهائي، وقرر المحامون وقف الإضراب مستبدلين ذلك بلبس الحداد مدة شهرين، ثم عادت مصالح الحكومة إلى العمل بحالتها الطبيعية.

ولكن لم يكن كل ذلك ليعني أن مصر قد عادت إلى أي استقرار سياسي. نعم عاد النظام بإجراءات حربية شديدة ولكن بقيت نفس المشاكل الأساسية أمام اللنبي ليحلها. فما زالت البلاد بغير وزارة بل لا أمل هناك في قيامها حتى يوجد طريق للخروج من ذلك المأزق. وبذلك اضطر اللنبي في ٢٨ ديسمبر أن يصدر قراراً يخوّل به وكلاء الوزارات - وكانوا كلهم إلا واحداً من الإنجليز - وظيفة الوزراء وسلطتهم في المسائل الإدارية إلى أن تتألف الوزارة الجديدة. ولكن كان من المستحيل على وكلاء الوزارات الإنجليز أن يديروا شؤون الحكومة في البلاد إلى جانب موظفين مصريين معادين لهم. لقد تحتم إذاً على اللنبي أن يوجد لنفسه مخرجاً يتخلص به من ذلك المأزق.

الفصل الرابع
تصريح ١٩٢٢

طمئنوا نفوسكم أيها السادة فسأنهي هذا الصراع

شكسبير

كان تصريح حكومة الملك في فبراير سنة ١٩٢٢ - وهو الذي ألغيت به الحماية على مصر - وأعلنت فيه مصر دولة مستقلة ذات سيادة الحد الفاصل الملحوظ في تاريخ العلاقات بين بريطانيا ومصر وهو أعظم عمل قدمه اللنبي في تاريخه السياسي.

ولقد انتقد منه هذا العمل وأسيء فهمه بل لقد قدم للناس مشوهاً ولذلك وجب أن تدرس أعمال اللنبي ودوافعه في ديسمبر سنة ١٩٢١ وفي الشهرين الأولين من سنة ١٩٢٢ دراسة كاملة ما استطعنا ذلك إذ هي جزء أساسي من ترجمته.

لقد حذر اللنبي الحكومة البريطانية أكثر من مرة خلال سنة ١٩٢١ لتتخذ العدّة التي تواجه بها فشل المفاوضات. ولم يخف اللنبي كذلك رأيه الخاص في أن تلك السياسة يجب أن تتضمن إلغاء الحماية. ولقد انتهى اللنبي الآن بعد سنتين من المساومات

إلى أن الوقت قد حان ليرغم الحكومة البريطانية على الاعتراف بحقائق الموقف فقد ترك لينفذ سياسة لا يمكن تنفيذها وها هي مصر الآن بغير وزارة والآلة الحكومة فيها معطلة تماماً بينما انتهى زمن التعاون مع المصريين، ذلك التعاون الذي تأسس عليه الحكم البريطاني في عهد كرومر وفي ما تلاه من عهود.

وتوصل اللنبي في الأسبوع الأخير من سنة ١٩٢١ والأسبوع الأول من سنة ١٩٢٢ من طريق أحد مرؤوسيه إلى الحصول على الشروط التي يستطيع بها الحزب المعتدل ورئيساه عدلي وثروت التعهد بتأليف الوزارة. ثم تم الاتفاق على الصيغة في ١٢ يناير وأعطى ثروت كشفاً مرضياً بأسماء الذين كانوا على استعداد للعمل معه من الوزراء، وكان اللنبي في موقف يسمح له بأن يبرق بذلك الحل إلى وزارة الخارجية للموافقة عليه.

ويمكن بقدر الإمكان تلخيص وتبسيط وجهة نظر اللنبي ووجهة نظر الحكومة البريطانية حتى ذلك الوقت بما يأتي: كانت الحكومة مستعدة - بعد عرض المسألة على البرلمان - لإلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر، شريطة أن يرتبط المصريون بشروط خاصة ببعض المصالح والحقوق الإنجليزية وأهمها سلامة مواصلاتنا الإمبراطورية، وحماية الأجانب في مصر ومركزنا في السودان. وهذا ما رفضه المصريون. ثم نصح اللنبي الحكومة البريطانية بوجوب إلغاء الحماية وإعطاء مصر الاستقلال في الحال، كما يجب على بريطانيا العظمى في نفس الوقت أن تعلن احتفاظها بحرية العمل إذا تطلبت مصالحها ذلك - في بعض المسائل التي عرفت في ما بعد باسم "التحفظات" إلى أن يحين الوقت الذي يمكن أن يتفق فيه على هذه المسائل اتفاقاً وديّاً. ولكن رأت الحكومة أنه من المحال علينا أن نتنازل عن مركزنا في

مصر بإلغاء الحماية ما لم نحصل أولاً على تعهدات من المصريين بشأن مصالحنا الخاصة. فرد اللنبي على ذلك بأنّ مركزنا في مصر لا يعتمد في الواقع على حماية خيالية غير محدودة بل يعتمد على قوتنا البحرية في المتوسط كما يعتمد على حامياتنا الموجودة في الدلتا فهذه هي ضماناتنا الحقيقية فإذا أعلنّا - ونحن الطرف الأقوى - أننا مصممون على حفظ حقوقنا في المسائل الأساسية لم يكن هناك خوف من إعطاء الاستقلال لمصر بل سيكون لذلك فائدة كبرى إذ سيرجع التعاون المصري بقوته مرة أخرى.

وطلب اللنبي في برقيته لوزارة الخارجية رداً منها في الحال، فأدى ذلك إلى اتهامه "بالهجوم" وبتصويبه فوهة الغدّارة إلى رأس الحكومة، وبأنه أرسل إليها إنذاراً نهائياً، وبأنه - وذلك حق - كان فيها جافاً كما كان عسكرياً. ولكن التفسير الحقيقي لذلك هو أن اللنبي كان يدرك أنه لم يعد أمامه من الوقت ما يضيعه كما كان على علم بطبيعة السياسيين المصريين المتقلّبة كذلك كان الحلّ الذي أسرع بطلبه الآن شيئاً غير جديد بل هو نفسه الحلّ الذي سبق أن قدمه للحكومة مراراً في السنة الفائتة، ثم هو حينئذ كان مصمماً على إيجاد المخرج من غير إبطاء، ولقد أبرق اللنبي - في نفس الوقت الذي أرسل فيه برقياته الرسمية - ببرقية خاصة إلى اللورد كرزون وزير الخارجية يطلب فيها مساعدته وأجابه كرزون بأنه سيبذل أقصى ما يستطيع ليحصل على قرار سريع من الوزارة، وبأنه يرجو أن تكون الإجابة مناسبة. وفي الواقع أوصى كرزون بكل قوته في مجلس الوزراء باتباع اقتراحات اللنبي إلا أنه انحنى في وجه المعارضة التي لقيها شأنه في ذلك شأنه في مناسبات أخرى. ثم أرسلت للنبي في ١٨ يناير برقية تقول إن الوزارة لا تستطيع الموافقة على مقترحاته كما قدمت واقترحت عليه فيها أن

يرسل اثنين من مستشاريه إلى الوطن هما سير جلبرت كلايتون ومستر آموس ليوضحا لهم المسألة أكثر من ذلك، ولم يكن هذا الاقتراح ليلقى أي ميل من اللنبي فأجاب في الحال بأن مستشاريه موافقان تماماً على الحل الذي سبق أن اقترحه وبأن إرسالهما إلى الوطن إنما هو تضييع للوقت لا جدوى فيه وبأن أحد موظفيه مستر سلبي Selby سيكون في إنجلترا بعد قليل وسيمكنه حينئذٍ إعطاء أي إيضاحات مسهبة يرونها ضرورة ثم كرّر في برقية شخصية ثانية لكرزون حججه الرئيسية مبيناً له خطر التأخير وختمها بتقديم استقالته إذا رفضت مشورته.

ولما انتقد اللنبي في ما بعد لسبب أسلوبه هذا ولسبب تسرعه في تقديم استقالته فقد وجب أن يتضح أن تقديم استقالته هذه إنما كان في برقية خاصة منه إلى كرزون، لم تكن استقالته استقالة نهائية إذاً، بل كانت نية اللنبي أن يقوى بها مركز كرزون وزير الخارجية في مناقشاته مع الحكومة. وكان كرزون قد أبرق إلى اللنبي بأنه سيؤيده أمامها حتى لو أدّى ذلك إلى تقديم الاستقالة، وبذلك اعتقد اللنبي أنه بوضعه استقالته بين يدي كرزون إنما يعطيه سلاحه إضافياً ليستعمله في وجه الحكومة، ثم إن التلغرافات الشخصية المماثلة لا تعرض في العادة على أعضاء الحكومة الآخرين كما تعرض عليهم التلغرافات الرسمية وهكذا عرض تلغراف اللنبي الشخصي ذاك من دون الإشارة إلى تلغراف كرزون الشخصي إليه. ولقد اعتبرت استقالة اللنبي هذه في نظر بعض الوزراء الجاهلين بحقيقة الأحوال كما لو كانت محاولة من قاطع طريق راجل يريد أن يلحق بعربة الحكومة.

وفي ٢٤ يناير أبرقت وزارة الخارجية إلى اللنبي بصيغة أخرى – وصفها كرزون في ما بعد بأنها قنطرة أقامها للنبي بصعوبة –

قوامها بالرغم من ذلك نفس الاقتراح بأن على المصريين أولاً أن يوافقوا على مطالبنا ثم تلغى الحماية بعد ذلك وأجاب اللنبي في ٢٥ منه بأنه سيحاول تنفيذ سياسة الحكومة هذه وإن لم يكن له أقل أمل في أن يرضى العمل بتلك الشروط وزير مصري ولهذا لم يجد لنفسه حيلة في تقديم استقالته رسمياً وبصورة نهائية وفي نفس الوقت أخبر المستشارون الرئيسيون الأربعة في الحكومة المصرية - وهم الذين قدّمت اقتراحات اللنبي بمشورتهم - وزارة الخارجية البريطانية بأن استقالة اللنبي معناها بالطبع استقالتهم أيضاً.

وبعد اجتماع آخر طويل للوزارة أرسلت برقية اتهام مطولة للنبي في ٢٨ يناير اتهمته فيها الوزارة بأنه غير فجأة ومن دون تنبيه منه سياسة استشارته فيها الحكومة، وسياسة كانت في معظمها نتيجة لنصائحه هو، كما اتهمته بتضليلهم في ما يتعلّق بأمل إيجاد وزارة تستطيع العمل بتلك السياسة، وبأنه الآن راح يقدّم إنذاراً نهائياً للحكومة ويطلب منها إجابة في الحال بغير مناقشة، ثم ختمت البرقية بأمر اللنبي بالعودة إلى الوطن لاستشارته وفي صحبته آموس وكلايتون وكلاهما من مستشاريه الرئيسيين. وفي الحقيقة كانت أغلبية الوزارة قد قرّرت تعيين آخرين مكان اللنبي ومستشاريه، وإذاً كان القصد من تلك البرقية أن تعد الوزارة مبررات عملها هذا في ما بعد. كانت هذه البرقية في الواقع خطأً تاماً في فهم الموقف وما أيسر أن تدحض اتهاماتها بل لقد أعطت للنبي حجة قوية للرد عليها، ولكنه بالرغم من ذلك لم يرسل إليهم إجابة مباشرة بل طلب إلى موظف مشهود له بالكفاءة الفائقة من معاونيه أن يعد رسالة يدحض بها اتهامات وزارة الخارجية له وحملها إلى الوطن، وتعد هذه الرسالة من خير ما كتبت للتدليل على شيء والتعبير

عنه، فقلب بها اللنبي حجج وزارة الخارجية رأساً على عقب. ويجمل ذكر الفقرة الأخيرة منها كشيء مميز للنبي.

"إن المهمة التي كلّفتني بها حكومة صاحب الجلالة هي أن أبقي حماية جلالته على مصر ولقد وفيت بذلك مع اعتقادي بأنها غير قمينة بالبقاء، بل لقد نصحت الآن بإنهائها بتصريح من جانب واحد كما سبق أن أعلنت كذلك ولقد بينت لحكومة صاحب الجلالة اتجاهاً أرى اتفاقه مع التقاليد العامة للسياسة البريطانية وللمؤسسات البريطانية، ثم هو في صميم مصلحة الإمبراطورية زيادة على ملاءمته لنمو مصر السياسي ذلك النمو الذي حاولت أن تشجعه دائماً حكومة صاحب الجلالة، والذي كان هدف الأعمال التي قام بها من سبقني من أولئك الرجال الذين عملوا على رفاهية الشعب المصري في الوقت الذي خدموا فيه وطنهم".

غادر اللنبي مصر في ٣ فبراير ولقد كانت أخبار الحماس البالغ الذي ودّعه به المصريون والبريطانيون والأجانب لا في القاهرة فحسب بل في سائر المحطات الأخرى على طول الطريق ثم في الإسكندرية أول سبب جعل مناوئيه في الوطن يشكّون في ما إذا كان من السهل عليهم التخلص من شخص بلغ حب الناس له هذا المبلغ ثم قوّى شكوكهم هذه ما نشرته الصحف من المقالات - وبخاصة جريدة التيمس - تأييداً للنبي وذلك على غير معرفة تامة منها بمقترحاته. ولقد كان لموقف التيمس منه أهمية خاصة إذ كان محررها الخارجي الفذ سير فالنتين شيرول Sir Valentine Chirol في مصر منذ قليل وكان اللنبي قد قابله بفتور لتضايقه من التعليقات التي نشرت في جريدته على السلطان لا عليه، فلم يكن لشيرول والحالة هذه ما يحفّزه على محاباة اللنبي لولا فهمه للمسألة المصرية، فلما أن علم في لندن بحقيقة المقترحات التي

عرضها اللنبي راح يؤيده في حرارة، بل أبرق إلى لورد نور ثكليف صاحب التيمس - والذي تصادف مروره يومئذ بمصر في طريقه إلى الوطن - يقترح عليه البقاء بمصر ريثما يدرس المسألة المصرية في موضعها وأرسل نور ثكليف بدوره برقية للنبي يسأله عما إذا كان ممكناً له أن ينزل ضيفاً بدار المعتمد البريطاني في القاهرة وأخذت الحيرة اللنبي إذ كان آخر من يرجو تأييد الصحافة وإذ كان لا ثقة له في رجالها غير أن رجاله أقنعوه باستضافته لنور ثكليف وما كاد هذا يمضي أياماً عديدة حتى طفق يجمع خلالها كل أنواع الآراء في مصر، بل لقد رأى بعينه وداع اللنبي المؤثر. وهكذا كانت المساعدة القيمة التي قدمتها التيمس في الأسابيع التالية أكبر عامل في نجاح اللنبي.

ولقد أوضح اللورد نور ثكليف بعد ذلك أن آمال المصريين في تسوية كريمة تركت تنمو مدة عامين بغير مقاومة فلما أن فشلت مفاوضات عدلي كرزون نشأ على أثرها شعور عام بالمرارة وعدم الثقة شلّت بسببه الحكومة في مصر وبذلك أصبح الموقف عجيباً فيها، فهذه الحكومة يديرها منذ ديسمبر وكلاء الوزارات وهذا وضع لا يمكن أن يستمر إلى غير نهاية ولم يظهر أي أمل في علاج ذلك الموقف ما لم يوجد حل لهذا المأزق، ثم أخذ في نفس الوقت موقف الموظفين البريطانيين الذين تعتمد الوزارة البريطانية عليهم في إدارة الآلة الحكومية في مصر، يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، وتبيّن للورد نور ثكليف أن من كانوا في مصر فهموا حقيقة الموقف وأحسنوا التصرف بحكمة وشجاعة ثم انتهى إلى أن المعتمد البريرطاني قد مهّد الطريق خير تمهيد لأحسن وسيلة عملية يمكن أن تحل بها المشكلة المصرية، وأنه من الأنفع الاستفادة من نصائحه إذ هي تؤكد في الحال حسن نية بريطانيا

وهذا ما كانت تستلزمه الحال في مصر بسرعة ثم قال إن تلك المقترحات لو نفذت لوضعت المصريين في الطريق الذي أرادوه لأنفسهم، كما أنها لا تعرّض مصالح بريطانيا المهمة للخطر بأي شكل من الأشكال. ثم أوضح لورد نور تكليف أخيراً أن هناك تضامن في الرأي وراء محاولات اللنبي للوصول إلى الحل وظهر ذلك بوضوح لا يدعو إلى الخطأ بدليل ذلك الجمهور الكبير الممثل لجميع الطبقات الذي ودع الفيكونت اللنبي في المحطة عند رحيله إلى لندن.

ووصل اللنبي إلى لندن في الصباح الباكر من يوم ١٠ فبراير فقابله على المحطة سير هنري ويلسون Sir Henry Wilson رئيس هيئة أركان حرب الإمبراطورية والسير فيليب شتوود Chetwood والمستر سلبي Selby وكانت حالة اللنبي المعنوية طيبة فلم يلبث أن أعلن لأصدقائه في الحال أنه لن يتزحزح قيد أنملة كما أنه لن يحاول إقناع أحد رافضاً بذلك من أصدقائه النصيحة التي توقع مجيئهم من أجلها.وعلى الرغم من تحذيره بأن الوقت لم يحن بعد للتوجه إلى وزارة الخارجية إلا أنه صمّم على سرعة الذهاب إلى دوننج ستريت ليترك لهم الرسالة التي يرد بها على ما سماه "الاتهام الخبيث" في برقية ٢٨ يناير التي أرسلتها له وزارة الخارجية.

وإن ما قدّر لهذه الرسالة في ما بعد لشيء طريف، فلقد كتب عليها كالعادة المتبعة في مثل هذه الوثائق الحكومية المهمة "تعرض على جلالة الملك وعلى حكومته" ولكن بالرغم من ذلك لم يكد لورد كرزون يقرأ صفحاتها الأولى حتى أسرع فاتصل بالتلفون بفرع وزارة الخارجية المختص ليمنع عرض تلك الرسالة، وما قابل اللنبي في المساء حتى انصبت ملاحظاته الأولى عليها فابتدر اللنبي

قائلاً: "إنها لوثيقة قوية تماماً يا لورد اللنبي ولا بد أن من كتبها شخص ماهر جداً. إنك لم تكتبها بنفسك أنت فمن كتبها لك؟" وأجاب اللنبي على هذه المبادرة غير اللبقة بقوله "كلا. لم أكتبها أنا ولكني موجود في كل كلمة من كلماتها ومستعد أن أمضي كل سطر منها إذا كانت لا تعجب حضرة اللورد. لقد كتبها لي رجل حاذق بالفعل" ثم قال كرزون بأنها وثيقة لا يناسب عرضها على الملك أو الحكومة إذ إنها ليست من نوع الوثائق التي اعتاد هو - بصفته وزيراً للخارجية - أو اعتادت الحكومة تسلمها من ممثليها في الخارج، فقال اللنبي إنه آسف لذلك، ولكن بما أن اللورد كرزون قد رأى من المناسب تقديم بعض الاتهامات ضده في البرقية المرسلة - وقد عرضت هذه الاتهامات من غير شك على الحكومة - فربما تكون هذه الرسالة إذاً رداً منه على تلك الاتهامات ومن الواجب لذلك أن يصر هو على عرضها.

وأنفق بعد ذلك كرزون قليلاً من الوقت في محاولة إقناع اللنبي بسحب استقالته وراح يذكره بتجربته هو يوم كان نائباً للملك في الهند إذ كثيراً ما كانت ترفض الحكومة مقترحاته ولكنه مع ذلك لم يكن ليستقيل وأضاف بأن هذا هو نفس ما يحدث الآن مع لورد ريدنج نائب الملك الحالي وأجابه اللنبي بأنه لا يريد أن يقارن بين عمل اللورد كرزون وعمل اللورد ريدنج وبين عمله هو فإن مسلكه هو واضح وأن كلمته كانت حينئذٍ عملة سائرة بين القاهرة والخرطوم فإذا هو وافق على العودة إلى القاهرة بعد رفض مقترحاته فمعنى ذلك أنها لن تساوي قيمة الورق الذي كتبت عليه وثانية لا يستطيع أن يضحّي بأي ثمن بالثقة التي يتمتع بها في مصر وعندئذٍ سأله كرزون في عطف عن كيفية تمكنهم من إيجاد خلف له أنها ستكون أكثر صعوبة كما ستكون غير مناسبة فقال

اللنبي "لو سألتني النصح لقلب لك أرسل رجلاً في مثل كفاءتي أو خيراً مني لو استطعت أن تجده".

ولما لم يستطع كرزون التأثير في اللنبي راح يقول له بأن من الواجب عليه أن يقابل رئيس الوزراء ولكن أصرّ اللنبي مرة أخرى على ضرورة اتخاذ قرار في الحال ثم انتهى الحديث بنقد مرّ صبّه كرزون على مسلك المستشارين لتقديمهم استقالتهم تضامناً مع اللنبي فأجاب اللنبي بأنه يعتبرهم قد خدموه بولاء كما خدموا حكومة جلالة الملك وبأنه لا يسمح بالمناقشة في هذه النقطة وفيما هو يغادر القاعة سأله كرزون عن مكان الليدي اللنبي فلم يستطع اللنبي إلا أن يرد عليه بطلقة أخيرة "لقد تركتها ورائي في مصر خشية وقوع الاضطرابات لو صحبتها معي".

ولقد ترك هذا الحديث الذي استمر ساعة ونصف تصميم اللنبي كما هو ثابتاً لا يلين. وكان اليوم التالي يوم سبت والعمل الوحيد الذي أداه اللنبي فيه هو ذهابه بنفسه إلى وزارة الخارجية ليتأكد من أن رسالته قد عرضت ولقد أخبره جلالة الملك في ما بعد بأنه قرأها وتذوق كل كلمة من كلماتها.

ولقد حدّد يوم ١٣ فبراير للمقابلة المهمة مع رئيس الوزراء إلا أنها أجّلت في نفس اليوم إلى صباح ١٥ فبراير وكان موقف الوزارة حينئذ سيئاً إذ وجد اللنبي المزيد من معاونة الصحافة بينما كانت رسالته هو رداً مفحماً على الاتهامات التي أريد بها تبرير إقاته كما كان له الحق وأمامه الفرصة - بصفته لورداً - لكي يعرض حالته في مجلس الشيوخ في حالة قبول استقالته. ولقد ترك لرئيس الوزراء مستر لويد جورج محاولة إخراج اللنبي من الموضع الذي خندق فيه والذي لم تجد في إخراجه منه أدلة وزير الخارجية.

ولقد ذهب مع لورد اللنبي إلى الاجتماع سير جلبرت كلايتون ومستر آموس. بينما كان لورد كرزون عوناً للمستر لويد جورج وما كادوا يجتمعون حتى قوبل اللنبي بنيران حامية من الأسئلة والاعتراضات على مقترحاته لكنه بادرهما بإظهار بعض نفاد الصبر شاكياً تعدّد المرات والفرص التي رفضت فيها نصائحه، فقال رئيس الوزراء "ولكنك تطلب مني الآن أن أترك كل من مركزنا في مصر من دون أي ضمان" فقاطعه آموس في نفس اللحظة قائلاً "ليس ذلك يا سيدي وصفاً صحيحاً لمقترحات لورد اللنبي" فأغضى عندئذٍ مستر لويد جورج عن آموس معاوداً ذكر اعتراضات الحكومة فعاد آموس وجاوب عليها وبينما المناقشة مستمرة إذا باللنبي يتدخل مقاطعاً "حسناً يا سيدي، لا فائدة إذاً من المناقشة أكثر من ذلك. لقد أخبرتك بما أعتقد ضرورته ولا تريد أنت ذلك، وليس من شأني أن أرغمك عليه. ولقد انتظرت خمسة أسابيع ليصدر القرار فلن أستطيع الانتظار بعد اليوم أكثر من ذلك وسوف أخبر أنا ليدي اللنبي لكي تعود إلى الوطن" فنهض حينئذٍ رئيس الوزراء ووضع يده على ذراع اللنبي قائلاً "لقد انتظرت خمسة أسابيع يا لورد اللنبي، فهل يضيرك أن تنتظر خمسة دقائق أخرى" ثم أعلن في نفس الوقت موافقته على مشروع اللنبي بعد إدخال بعض تعديلات قليلة عليه، فقال اللنبي إنه سيفحص تلك التعديلات ثم يعطي إجابته النهائية عليها ظهر ذلك اليوم، وسرعان ما أكد له مستشاروه - الذين وضع أمامهم التغييرات المقترحة بعد الاجتماع - بأنها تغييرات في الصيغة لا أهمية لها على الإطلاق، وبأنه قد حصل على كل ما أراد.

ثم بقي مجهود واحد كان من شأنه أن يعرقل الحل الذي اتفق عليه، ولم يأت ذلك من أعضاء الحكومة الذين سبق لهم أن

قاوموه دائماً ولا من المستر ونستون تشرشل الذي كان أكثرهم تصميماً في ذلك بل أتى من كرزون، كرزون الذي كان في الأصل يؤيد هذا الحل بحرارة إذ أخذ يقوم بمجهود ضعيف يحاول به العودة إلى الاقتراح القديم القائم بأنه لا سبيل إلى إلغاء الحماية إلا بعد الاتفاق على مسائل التحفظات، فلما وافقت الحكومة نهائياً على الوثائق التي اتفق عليها رئيس الوزراء مع اللنبي راح كرزون يتكلم في تذمر عن "غباوة أولئك الجنود". لقد ترك في نفسه فشله في التأثير في اللنبي في محادثاته معه من غير شك ألماً دائماً.

وغطت الحكومة هي الأخرى فشلها بسحابة من التصوير الخاطئ ففي إحدى المناقشات بمجلس العموم في ١٤ مارس لتأييد إلغاء الحماية على مصر راح مستر أوستن تشمبرلن الذي تكلم باسم الحكومة يصور المسألة بشكل يفهم منه أن اللنبي هو الذي تقهقر لا الحكومة فقال "أراني سعيداً حين أقول إن اللحظة التي جمعتنا بلورد اللنبي وجهاً لوجه قد أزالت كل خلافاتنا معه، إذ أدرك في الحال أننا لا نستطيع تغيير الحالة القائمة في مصر في ما يختص بتلك المسائل من غير أن نحصل على ضمان نهائي بقدرتنا على حماية مصالحنا والقيام بتعهداتنا". ثم كرر نفس تشويه الحقائق وبشكل أقوى من ذلك مرتين في خطابه، ولكن إنصافاً منا لرجل له احترامه يجب القول بأن تشمبرلن لم يشترك في المناقشات وربما كان يجهل بالتالي أن ذلك المختصر الذي أعطي له غير صحيح. ولم يحتج اللنبي على ذلك باحتجاج. لقد سار في طريقه من دون أن يهتم بما قيل عنه. ولكن بقيت ذكرى ذلك الخطاب عالقة بذهنه إلى أن أصبح أوستن تشمبرلن وزيراً للخارجية وربما ساعدت على سوء التفاهم الذي وقع لسوء الحظ بينهما.

تلك هي قصة الدور الخفي الذي لعبه اللنبي للحصول على تصريح سنة ١٩٢٢ باستقلال مصر. وما زال بعض الاستعماريين الذين لا يغفرون يتكلمون عن اللنبي بحرارة كأنه الرجل الذي باع جواز المرور وضيّع مركزنا في مصر. ولو صح اتهام رجل بذلك لكان ملنر. ففي الواقع لم يوجد أي جو للبيع ما دام لم يكن هناك الجواز الذي يستولي عليه.

وكانت هناك نقطة أخيرة رسمياً استمات بيأس بعض الحمقى في الدفاع عنها لولا أن حمتنا من ذلك حكمة اللنبي والآن هل يوجد شك في أن حله كان هو الحل الصواب؟ وفي أن أي حل آخر كالضم الفعلي أو الحكم العسكري - بغض النظر عن مسائل الأخلاق والعدالة - كان شيئاً لا يمكن التفكير فيه مراعاة لطبيعة الأمة الإنجليزية في ذلك الوقت ومراعاة لعدم ثبات حكامها. فما هو مدى الوقت الذي يسمح فيه الرأي العام بالحكم العسكري في مصر، وما مدى الوقت الذي تؤيد فيه الحكومة ممثليها في ذلك النوع من الحكم؟ أو لم يجرب اللنبي من قبل بنفسه تذبذب رأي الحكومة في سنة ١٩٢٠.

ولم تكن عظمة الخدمة التي قدمها اللنبي لوطنه ولمصر في تلك الأزمة في تعرفه للحل الصواب - الأمر الذي كان في مقدور أي شخص يعرف الحقائق والظروف - بقدر ما كانت في شجاعته وتصميمه اللذين أظهرهما في تبيين ذلك الصواب وفي حمل عبء الدفاع عنه في وجه كل تلك المعارضة وذلك التشويه، وكم يستحق مستشاروه الذين عرضوا مناصبهم للضياع تضامناً معه من تقدير الدولة بعملهم ذاك؟

ويمكن تصوير التناقض بين عمل مستر لويد جورج الذي كان أول من عارض مقترحات اللنبي ولكنه انتهى إلى تأييدها بشجاعة

سياسية فائقة عندما ظهرت له الحقائق، وبين عمل وردّ كرزون الذي أدرك من بادئ الأمر صواب الحل الذي عرضه اللنبي ولكن لم يجد في نفسه الشجاعة الخلقية التي يؤيده بها في وجه المعارضة. إن ذلك ليعطينا مقياساً لقيمة الرجلين في الأزمة. ففي قاعة المجلس كما في ميدان العمل ترجح كفة الشجاعة والأخلاق على مجرد المعرفة والمقدرة. وبعد هذه التجربة لم يعد اللنبي يحترم اللورد كرزون ولكنه بقي يعجب بلويد جورج ويحبه دائماً.

ولقد حدث أن ألقى اللنبي - بعد ذلك بسنوات - خطاباً في مأدبة على أثر إحدى هجمات لويد جورج على لورد هيج والجنود. فلما انتهى قال له واحد من أصدقائه "لقد خيبت أمل الصحافة إذ جاؤوا وفي ظنهم أن يسمعوا منك هجوماً على لويد جورج" فأجابه اللنبي في الحال "أهاجم لويد جورج؟ إني لأحب هذا الرجل. لقد كسب هو الحرب، ولكن بحق السماء لا تقل له ذلك".

الجزء الثاني
مصر - الاستقلال
مارس سنة ١٩٢٢ - يونيو سنة ١٩٢٥

أول النعم الأولى، الاستقلال.

جيبون. ترجمته لنفسه

أكانت الناس يهديها الإله
أو تغويها أعلى الحناجر
أو كان الأسرع أن يموت المرء بالسيف
أو الأرخص أن يموت بالانتخاب

. . . .

الدولة المقدّسة أو الملك المقدّس
أو إرادة الناس المقدّسة
فلا شأن، لهذه مع شيء لا يحس
هيّئ المدافع ثم اقتل

روديارد كيبلنج

الفصل الخامس
١٩٢٢: نشأة النظام الجديد في مصر

تذكر دائماً أن صنع سوار على قدر المعصم
أفضل من عقد طويل يتعثر فوقه من يلبسه.

جوان جرانت. الفرعون المجنح

أنفق اللنبي الأعوام الثلاثة الأولى التي قضاها في مصر معتمداً بريطانيا في الوصول إلى سياسة فاعلة يبني على قواعدها علاقاتنا بمصر بعد الحرب، وأنفق الثلاثة الأخرى في الإشراف على بواكير النظام الجديد الذي أثمرته تلك السياسة.

ولقد كانت هذه فترة من التبرّم وخيبة الأمل انتهت بجريمة حمقاء، وأرجع البعض مسؤوليتها إلى سعة الصدر التي ظهر بها اللنبي، ثم ختمت باستقالته في ظروف من سوء الفهم والإيلام.

إن أخطاء تلك الفترة ونكباتها هي أمام الجميع ليروها. ولقد أطفأت النجاح المكتسب والربح الحقيقي الذي ظفر به. لقد وضعت في هذه السنوات قواعد الحياة السياسية لمصر الحديثة وكان للنبي دور كبير في تشييدها وتأمينها وإن ما

أعقبها من حوادث ليبيّن أن تلك القواعد إنما وضعت الوضع الحسن الصحيح الحكيم بالنسبة لما تيسّر يومها من المادة والعمل.

وبينما كان اللنبي في تلك الفترة في أعين مواطنيه في مصر مدافعاً فاتراً عن حقوقهم وامتيازاتهم كان في نظر البعض من حزب العمال في وطنه حربياً متجبّراً يسحق حريات المصريين. وكذلك المصريون الذين لم يكونوا في حالة تسمح لهم بالشكران لواحد من الإنجليز أنحوا عليه لقسوته أكثر مما اعترفوا له بسماحته، إلا من كانوا على مقربة منه - مصريين أو بريطانيين- فقد أدركوا وحدهم مدى ما حقّقه إصراره على غرضه في أشد الظروف امتحاناً للنفوس ومدى الحكمة التي كانت تظهر بها نصائحه وأحكامه. ولكن لحسن الحظ لم يحفل اللنبي سواء لقي الثناء أم لقي الذم، لقد كرس نفسه لمشاكل النظام الجديد في مصر من دون التفكير في شهرة يختص بها أو منفعة تعود عليه.

كانت المشكلات المباشرة بعد إعلان تصريح سنة ١٩٢٢ هي: وضع الدستور، وإلغاء الأحكام العرفية التي استمر العمل بها زهاء ثماني سنين، وتعويض الموظفين الأجانب وخاصة البريطانيين الذين كانوا بسبيل من فقد وظائفهم وآمالهم في ظل النظام الجديد، ولقد حلت هذه المشكلات كلها بنجاح خلال الثمانية عشر شهراً التي تلت ذلك، ولكن كان الهدف الأقصى هو إبرام اتفاقية مع مصر بشأن مسألة "التحفظات": تأمين المواصلات الإمبراطورية والدفاع عن مصر وحماية الأجانب والسودان. ولو أتيح للنبي أن يبقى في مصر مدة أطول بعد ذلك لكان من المحتمل الوصول إلى حل لهذه المشكلات الصعبة منذ زمن بعيد، وذلك لثقة المصريين به واحترامهم له واعتقادهم نزاهته. ولكن كما حدث انقضى منذ

رحيله أكثر من عشر سنوات قبل أن تبرم مثل هذه المعاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر.

"يعطي مرتين من يسرع بعطائه وينزل بقيمة هبته إلى نصفها من يتردد ويعطي على كره منه". فلقد سمحت الستة أسابيع الأولى من سنة ١٩٢٢ والتي انقضت بين عرض مقترحات اللنبي على مجلس الوزراء وبين قبولها لبعض الآثار التي ترتبت على نفي زغلول بأن تضمحل بالتدريج، كما أتاحت الوقت للمتطرفين ليسمّموا فيه العقلية المصرية ضد أي هبات يقدمها الإنجليز، ولقد ساعدتهم على ذلك حوادث معينة. فقد فسّرت المعاهدة التي أبرمت بين بريطانيا وأيرلندا في نهاية سنة ١٩٢١ للدلالة على أن العنف والقتل كانا من أعظم الوسائل المؤثرة للظفر بالمغانم من بريطانيا العظمى، كما بدا ضعف حكومة لويد جورج الظاهر في بريطانيا نفسها نذيراً بسقوطها القريب، ثم إن ما كان يرجى من حكومة العمال قد عُرف لمتطرفي المصريين عندما مرّ مستر رمزي مكدونالد - رئيس الوزراء المنتظر لمثل هذه الحكومة - بمصر قبيل عودة اللنبي بالتصريح. فقد أعلن مستر مكدونالد لبعض الزغلوليين المحليين الذين احتفوا به في بور سعيد بأن أهالي إنجلترا "سيتحققون سريعاً من أنها كانت تحكم حكماً سيئاً" "وبأن مصر بعدئذ ستتولّى أمر نفسها" كذلك صرّح لهم بالأمل في سرعة رجوع زغلول.

وعلى ذلك فالسياسة السخية التي حصل عليها اللنبي بالتصريح قد قبلها المصريون إلى حد ما - على كره منهم وباعتبارها "دفعة" من الاستقلال التام. ولقد وجدت أمام الساخطين مواد كثيرة لاستعمالها فراحوا يتساءلون أي نوع من "الاستقلال" هذا الذي يمكن أن تتمتع به مصر بينما هي لا تزال تحت وطأة

كالأحكام العرفية يحكمها الجنود الأجانب، وبينما زعيم الشعب المختار لا يزال في المنفى، وبينما الموظفون الأجانب لا يزالون ينفقون المعاشات الضخمة ويحتفظون بمعظم المراكز الرئيسية ثم لا يمكن إقصاؤهم إلا بالتعويض الباهظ فقط وبينما السودان وهو الجزء المتمّم لمصر لا يزال تحت السيادة البريطانية؟

وتاريخ مصر السياسي خلال السنوات الثلاث من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٢٤ هو تاريخ صراع ثلاثي أطرافه الثلاثة الملك والجماعة التي تضم معظم المثقفين المعتدلين من المصريين والتي يصح تسميتها بحزب الأحرار، ثم الحزب الشعبي الذي ينادي بزغلول رئيساً له. ويمكن القول بأن اللنبي إنما اتخذ لنفسه موقف الحكم يتدخل أقل تدخل مستطاع لكنه ينفخ في صفارته بحزم عندما تقع أسوأ الأخطاء وأشدها وضوحاً متجاهلاً - شأن كل حكم نزيه - صياح الجماهير ونقدها عند كل قرار لا يحبونه.

أعلن فؤاد السلطان السابق ملكاً على مصر في ١٥ مارس ويبدو أن هذا الرقي في اللقب قد حوّل من طموحه وزاد في حبه للسيطرة فهو كسلطان لم يكن له سوى أثر ضئيل ولم يجتذب سوى انتباه يسير، أما وقد أصبح ملكاً فقد أراد أن يحيّي على قدر ما تسمح به الظروف الحديثة حكم جده محمد علي أو والده الخديوي إسماعيل. وبذلك أصبح عاملاً مهماً في السياسة المصرية وهو فائق المهارة كسياسي وكان من الفطنة بحيث أدرك قيمة الدعاية وكثيراً ما استعمل لذلك الصحافة، ولقد حاول دائماً أن يرفع إلى منصب الوزارة واحداً من أنصاره - أو اثنين - يكون على صلة بالسراي من وراء ظهر رئيس الوزراء فإذا لم يظفر حينئذٍ بما يشتهيه، جهد في العادة في جعل مركز رئيس الوزراء هذا مركزاً مستحيلاً.

وأما الحزب المعتدل والذي يمكن أن نسميهم بالأحرار فقد كان يضم أغلبية الأكفاء والأذكياء من المصريين وفيهم الكثيرون من طبقة الحكام السابقين من الأتراك، وممثلهم الأول المهم عدلي باشا وكان نموذج السيد العظيم، من أرومة عريقة، له مظهر مؤثر وأخلاق مهذبة، وطني كامل النزاهة يتمتع باحترام عظيم لولا أن حظه من الشجاعة السياسية كان قليلاً. فهو لا يستطيع أن يواجه صعوبة من الصعوبات أو موقفاً من المواقف الكريهة ما دام في استطاعته أن يتفادى ذلك. ولقد أطلق عليه اللنبي بعد تجربته لتردده مرة أو مرتين اسم "القصبة المرضوضة" ولم يعد يثق به إلا قليلاً، أما ثروت باشا - زميل عدلي - وأول رئيس للوزراء بعد التصريح فهو أشجع من عدلي كما كان ذا كفاءات وخبرة ممتازة فائقة ولو استطاع أن يحظى بمثل الاحترام والأتباع الذين حظي بهم عدلي لربما كان الزعيم الذي احتاجه مصر في ذلك المعترك ولكنه حتى كما كان، بذل الكثير في سبيل وضع أسس المستقبل لمصر، بالرغم من كراهية الملك له ورغم الدسائس التي حكيت ضده.

أما زغلول وحزبه الذي يعاونه - الوفد - فكانوا يمثلون من غير شك الرأي المصري العام لولا أنه وتابعيه كانوا عامل هدم لا عامل بناء ولقد سبق لنا ذكر عجالة عن خلق زغلول ولكن على الرغم من اتصافه بالذكاء والاعتدال فقد أرغمته الظروف على أن يصبح زعيماً للجهلة والغوغاء من غير أن تكون له القوة والحكمة الكافيتان لقيادتها.

وكان يحوم وراء ذلك كله شبح الشخصية الملغزة، شخصية الخديوي السابق عباس حلمي - ابن أخي الملك فؤاد - الذي خلع في سنة ١٩١٤ في مستهل الحرب العالمية والذي عاش منفياً في أوروبا. كان أثره في السياسة المصرية ضئيلاً ولكن كان

لدسائسه - الحقيقية أو الوهمية - أثر ملحوظ، وفي الواقع كان الخديوي السابق آخر شخص يمكن لبريطانيا العظمى أن تعيده إلى العرض أو حتى تسمح له بمجرد العودة إلى مصر، في حين أنه لم يكن له أي حظ من التأييد العام في مصر نفسها، ومع ذلك فقد كان يحلو لبعض المصريين - في الوقت الذي وجد فيه آخرون فائدة سياسية أو مالية - الدس الرفيق مع الخديوي المعزول، وكانت تسره هو هذه الدسائس ذاتها كما كان يستغل مشاغباته تلك على أمل الحصول بها على حلّ مالي أفضل لمطالبه من الحكومة المصرية.

كان منطق الحوادث التي تلت مباشرة عودة اللنبي بالتصريح إلى مصر هو، عرضه على السلطان، تأليف وزارة برئاسة ثروت باشا، ومواقفه مجلس العموم البريطاني على المشروع في ١٤ مارس بعد مناقشة دامت سبع ساعات بيّنت أول ما بيّنت الجهل المطبق لحقيقة الحال في مصر، ثم إعلان فؤاد ملكاً على مصر في اليوم الذي يليه، ومذكرة من الحكومة البريطانية لجميع الدول بانتهاء الحماية على مصر، تضمنت الفقرة التالية:

"إن انتهاء الحماية على مصر لا يتضمّن - مع ذلك - أي تغيير في الوضع الراهن بالنسبة لمركز الدول الأخرى في مصر نفسها. إن خير مصر ووحدتها أمران ضروريان لحفظ السلام ولسلامة الإمبراطورية البريطانية التي ستحافظ لذلك دائماً على العلاقات الخاصة بينها وبين مصر باعتبارها مصلحة ضرورية لبريطانيا طالما اعترفت بها الحكومات الأخرى. وقد حددت هذه العلاقات الخاصة في التصريح الذي يعترف بمصر دولة مستقلة ذات حكومة ملكية ولقد بسطتها حكومة جلالة الملك على أنها أمور تتضمن حقوق ومصالح الأمبراطورية البريطانية تضمنا حيوياً

ولن تسمح بالسؤال عنها أو ببحثها لأية دولة أخرى ويترتب على هذا المبدأ أن أية محاولة من دولة أخرى للتدخل في شؤون مصر سيعتبر عملاً عدائياً كما سيعتبر أي عدوان على أرض مصر عملاً يجب دفعه بكل الوسائل التي تحت أيديهم".

وإن ذلك في الحق لمبدأ "مونروي" لمصر.

وبعد ذلك غادر اللنبي مصر ستة أسابيع قضاها متجولاً في أنحاء السودان وغرضه بذلك أن يدع الحكومة الجديدة لتوطّد أقدامها ولتعد الدستور والإجراءات الضرورية الأخرى. ولكنه ما كان يعود في أوائل مايو حتى أطلت برأسها الآلام التي كان يعانيها ذلك النظام الجديد. وهذه هي العلل الثلاث التي تحتّم على اللنبي أن يوجد لها العلاج مدة العامين التاليين أو ما يقرب من ذلك: الهياج الزائد بسبب السودان، وجرائم جماعة من السفاحين ضد الإنجليز في القاهرة.

وأصبحت مسألة السودان في تلك الفترة أقوى سلاح للتهييج ضد بريطانيا ولقد استغل باستمرار وبسوء نية كشكوى من شكاوى المصريين حتى أدى ذلك إلى قيام الاضطرابات في السودان نفسه كما أدى إلى الجريمة التي نفد على أثرها صبر بريطانيا، ولكي نفهم عناصر الشحناء التي هيجت طبقات المصريين وأثارت شغبها يجب أن نذكر نبذة عن تاريخ السودان وأحواله. فالفلاحون لم يعنهم إلا تأمين مياه النيل، شريان الحياة في مصر، وقليلاً ما اهتموا بمن الذي يحكم السودان طالما لم يمنع ظلم ما من جريان النهر. أما عند طبقة المحترفين -المحامين والموظفين المدنيين والكتبة - فكان امتداد حكم مصر للسودان معناه كثرة الأشغال لهم، بينما كان إطلاق اسم مصر على السودان وازدياد قوتها فيه، في نظر الملك والطبقة العليا مسألة من مسائل الكرامة، على حين

أتاحت مسألة السودان هذه للمهيج المحترف فرصاً لا نظير لها لثلب الخيانة البريطانية. وأما البريطانيون أنفسهم فعلاوة على استيلائهم القوي القائم على الكرامة والمصالح كانوا مدفوعين في الحقيقة بدافع حكم السودانيين حكماً صالحاً وكانوا يحسّون أن هذا الحكم أضمن في أيديهم مما لو كان في أيدي المصريين.

ولا تجمع سكان وادي النيل الأعلى بأهالي الدلتا قرابة جنسية ما وإنما الصلة التي تربطهم هي مجرى النهر العظيم إذ يشتركون جميعاً في مياهه. وهذا هو تاريخ ضمّ السودان لمصر قبل سنة ١٩٢٢ بمائة عام: أرسل محمد علي بطل مصر الوطني، وكان ألبانياً، حملة إلى السودان سنة ١٨٢٠ طواه على أثرها في سلطانه ثم احتفظت مصر به في الستين عاماً التالية، ولقد أظهرت من جانبها ميلاً ضعيفاً لحكم أهله حكماً صالحاً حيث سمحت لتجارة الرقيق بالرواج من غير حائل ما، كما استغلّت أراضيه استغلال الإهمال حتى أدّت ستون عاماً من سوء الحكم فيه إلى ثورة المهدي وذبح الجيش المصري وبعثة غوردن لإخلاء السودان ثم إلى موته في الخرطوم. ولكن أعادت فتح السودان للمرة الثانية قوة إنجليزية مصرية بقيادة كتشنر فوجدته قد عانى من استبداد المهدي أضعاف ما عاناه من سوء الإدارة المصرية ولقد قدمت بريطانيا القيادة في هذه القوة وكذلك الجزء الأكبر من الجنود بينما قامت مصر بالنصيب الأوفى من النفقات أي نحو مليون ونصف مليون من الجنيهات من مجموع المبالغ التي أنفقت والتي كانت تبلغ ٢ مليوناً.

ولقد أثّر التصرف في مسألة السودان بعد رفض مطالبة فرنسا بجزء منه في حادثة فاسدة معضلة دستورية محرجة. فهل كان السودان مجرد مقاطعة مصرية ثائرة أعيد احتلالها وبالتالي فهي

ملك لخديوي مصر باعتباره وارثاً له من محمد علي الفاتح الأول؟ أم قد محي اسم مصر في الستين عاماً التي استمر فيها حكم المهدي؟ وإذاً أصبح الآن هذا البلد الضخم جائزة حرب يجب أن يقتسمها غزاته الذين ظفروا به؟ ثم أي حق لسلطان تركيا عليه وهو السيد الأسمى لمصر؟

ليس من طبيعة البريطانيين أن يعالجوا مشكلة من هذا القبيل علاجاً منطقياً أو مباشراً وها هو مركزهم في مصر شاذ لم يحدد مطلقاً ومن المؤكد أن شرعية مركزهم في السودان ستكون أكثر صعوبة في تنظيمها. لذلك طُلب إلى لورد كرومر ممثل بريطانيا في مصر والحاكم الحقيقي لها أن يجد الحل لهذه المشكلة وكان غرض الحكومة البريطانية الأكيد - وكذلك الشعب البريطاني على قدر عنايته بمسألة السودان - هو أنه يجب أن يعطى هذا الإقليم المضطرب، الهدوء وحسن الإدارة وخاصة بعد أن مضى عليه نحو ثلاثة أرباع قرن من سوء الحكم، وكانت الحلول المنطقية الأخرى واحداً من أمرين. إما أن يضم السودان ضماً صريحاً إلى بريطانيا العظمى، وإما أن يعترف به جزءاً من مصر على أن يحكمه موظفون بريطانيون تحت شعار مصري. كما هي الحال في مصر، أما كرومر فقد اختار على عمد منه اتفاقاً غير منطقي وأسماه "بالاتفاقية" ولقد استهلت بمطالبة بريطانيا العظمى بنصيبها "بحق الغزو". في الوقت الذي عرف فيه السودان في مادتها الأولى "بأن مصر قد فقدته مؤقتاً" وصعب أن تتفق إحدى الجملتين مع الأخرى. أما النتيجة العملية لهذه الاتفاقية فلم تختلف قط عن ضم السودان لإنجلترا إلا في أن مصر دفعت بسخاء نظير تلقيبها بلقب الشريك. ثم حكم السودان حاكم عام اقترحت اسمه بريطانيا العظمى وعينه خديوي مصر وراحت مصر ترسل جزءاً من

الحامية وتسدّ عجز الميزانية البالغة نحو مليونين من الجنيهات في العام.

ولا يمكن أن يبرّر هذه الاتفاقية - على عظم فائدتها لبريطانيا العظمى - إلا العمل المخلص المجرد من الأنانية الذي تمكّن به الموظفون البريطانيون من جلب السلام والرخاء لذلك البلد، على أنه طالما بقيت مصر نفسها طفلة تتعلم السير فسينظر إلى الحكم البريطاني في السودان نظرة الرضا كما سيرمي بالقليل من النقد وأما إذ نمت روح الوطنية المصرية فقد بات من الطبيعي أن توضع مثل هذه الاتفاقية التي قامت من جانب واحد موضع البحث من جديد. ومع ذلك فلم يستخدم الساخطون مسألة السودان بوجه خاص لإلهاب المشاعر ضد بريطانيا العظمى إلا بعد أن أزال تصريح سنة ١٩٢٢ كثيراً من أسباب التذمّر السابقة ومن بعدها لم تضيّع فرصة لاتهامها بسوء النية ولإثارة سوء الظن بها كما حدث مثلاً حين فسّرت الصحافة المصرية زيارة اللنبي للسودان بأنها مقدّمة لضمه إلى بريطانيا. ثم انتهى الأمر في النهاية بهذا السلاح أن كثر استعماله وأن أدّى إلى تلك الجريمة الكبرى والنكبة الفادحة.

وكانت المضايقة الثانية للنبي هي حملة القتل التي وجهت ضد البريطانيين فقد وقع في خلال سنة ١٩٢٢ اثنا عشر هجوماً على الإنجليز في القاهرة، قتل بسببها أربعة وجرح تسعة، وذلك بالإضافة إلى قتل اثنين من كبار المصريين. ولقد كانت حوادث القتل هذه كما ظهر بعد ذلك من عمل عصابة صغيرة يحركها قليل من المتعصبين الحسنو التثقيف. وقام بحوادث القتل التي نفذت بع ضعاف العقول من الطلبة من طبقة الأفندية وعدد من السفاحين المأجورين من المجرمين المحترفين. وربما كانت أغراض العصابة، في ما يظن إما تهديد البريطانيين وإما دفعهم

إلى الانتقام. ولكن لم يتخيّر هؤلاء الضحايا لأهميتهم أو لعداء عرفوا به لمصر وإنما لمجرد عدم توفر الأمن في اللحظة التي يتم فيها قتلهم فما أيسر أن تدرس الحركات اليومية لبعض الموظفين أو الضباط الإنجليز وأن يكتشف المكان الأمين الذي يمرّون به يومياً في إحدى الساعات المعينة وأن يتعقبه في الظلام أو حتى في النهار رجل ثم يصيبه من الخلف، وساعدهم على ذلك كره الرجل الإنجليزي لحمل السلاح ولاتخاذ احتياط من الاحتياطات وبذلك لم يخاطروا باحتمال مقاومة من الضحية لأنها عزلاء وتصاب من الخلف ولا من رجال البوليس لأنهم يهربون قبل أن يصل البوليس، ولا من الجمهور لأنهم يتخيّرون اللحظة التي لا يمرّ فيها واحد من الإنجليز أو الأجانب المحترمين بل لقد ضرب أحد ضحايا البريطانيين بالنار في مكان عام وأمام بعض الحوانيت فصرّح أصحابها بأنهم لم يروا ولم يسمعوا شيئاً، ثم عثر في ما بعد على شهود الحادث الحقيقيين بمحض الصدفة. وهذا الموقف الذي وقفه الجمهور المصري كان العامل الرئيسي الذي منع من تقديم هذه العصابة إلى القضاء بسرعة، إذ لم يعاونوا البوليس أية معاونة لا بمحاولة القبض على القتلة وقت حدوث الجريمة ولا بإعطاء المعلومات في ما بعد. ولم يكن ذلك تأييداً منهم لأولئك القتلة ولكن لخوفهم من الإرهاب والانتقام، وليس ذلك اعتباطاً إذ هم حاولوا فعلاً في بعض الأحيان قتل من قدّموا ضدّهم المعلومات أو عاونوا عليهم رجال البوليس.

بالرغم من أن عدد جرائم القتل كان صغيراً إلا أنها أثارت شعور الغضب وعدم الاطمئنان في نفوس الجالية البريطانية، إذ أضجرها عجز الجهات المسؤولة عن وضع حد لهذه الجرائم أو القبض على القتلة حتى لقد أيد بعض متطرّفيها ضرورة القيام

بأعمال انتقامية وإجراءات شديدة أخرى، وكادوا جميعاً يتفقون على أن أساليب اللنبي لم تكن لها القوة الكافية. ولكنه احتفظ برزانه ورفض أن يندفع في أعمال العنف غير المجدي. ربما كان قد تذكر فاجعة دنشواي المشؤومة التي وقعت قبل ذلك بستة عشر عاماً عندما وصمت القسوة المفرطة السمعة البريطانية في مصر وصمة خطيرة. وأمر باتخاذ كل وسائل الحيطة الممكنة فحرس الجنود البريطانيون الطرقات وزيد عدد رجال البوليس وحمل البريطانيون الأسلحة، ومع ذلك فقد دلّت كل الأخبار التي حصل عليها على أن المصريين - في معظمهم - لم يقرّوا القتلة وأنه من المحتمل ألا يكون لأعمال الانتقام ذات الصبغة العامة أثر ما. بل سيؤدي القبض فقط على تلك العصابة إلى زوال مفعولها السام، ولم يأت الوعد بالمكافأة التي ارتفعت إلى ٥ آلاف جنيه لمن يدلي بالمعلومات بنتيجة ما. واقترح مكتب الأجانب الاستيلاء على بعض مصادر الدخل لتعويض الضحايا في هذه الاعتداءات، فأجاب على ذلك اللنبي بأن هذا لن يزيد في طمأنينة الإنجليز بل سيقضي على كل فرصة لحسن التفاهم مع المصريين. بينما دفع التعويض السخي من قبل لتلك الضحايا. ثم اقتفت جماعة خاصة عيّنها اللنبي برئاسة موظف انجليزي منتقى أثر تلك العصابة حتى أماطت عنها اللثام في النهاية كما سيأتي تالياً. ولكن ظلت هذه الاعتداءات يومئذٍ مصدراً مستمراً للقلق والغيظ.

ثالثاً: الملك فؤاد - ولسوف تسجل المبارزات التي وقعت بين اللنبي وبين ذلك الملك الحاذق الطموح حول الدستور والأمور الأخرى في حينها في سياق القصة، كان ينطوي كل من الطرفين المتنازعين على الميل والاحترام للآخر وكانت لهما بين الجولات مناقشات تغلب عليها المودة في مواضيع يشتركان في الشغف بها

كأديان الإنسانية المتعدّدة، ولقد قدّر اللنبي ذكاء الملك كما احترم الملك وفاء للنبي.

ولقد بدأت الجمعية التي اجتمعت لإصدار الدستور برئاسة رشدي باشا - وهو رئيس الوزراء مدة الحرب - عملها في أبريل واستمرت فيه حتى نهاية الخريف. وأثارت مسألة السودان في المرحلة الأولى جدالاً حاداً مع الحكومة البريطانية. فلقد عرف السودان في المادة الأولى بأنه جزء متمم لمصر ووضع ملك مصر على أن يكون كذلك ملكاً للسودان. ومن الصعب أن ينتظر من الحكومة البريطانية أن تسمح بهذه المحاولة لتغيير اتفاقية سنة ١٨٩٩ وبإيجاد سابقة حكم قبل درس هذا التحفّظ وبذلك أصرّ اللنبي على أن تستبعد هذه المواد في الحال. فراح الوطنيون المصريون يصبّون طوفاناً من غضبهم بالخطب والمقالات ولكن ظل اللنبي والحكومة البريطانية ثابتين. ثم رأى الملك فؤاد الفرصة سانحة ليجتذب إليه حب الشعب بتأييد وجهة النظر الوطنية.

وقد اتخذت الجمعية من النظام البلجيكي نموذجاً لها فصاغت الدستور على أسس حرة. فاتفق على أن ينشأ مجلس نواب منتخب - على الأقل من الناحية النظرية - على قاعدة شعبية واسعة، ومجلس شيوخ ينتخب بعضه ويعين بعضه الآخر. وعلى أن يوضع الملك في مركز الملك الدستوري الدقيق.

واستقال ثروت في نهاية نوفمبر بسبب مشكلة السودان.

وفي نفس هذه اللحظة العصيبة أيضاً سحب عدلي - الجبان الذي لم يرد أن يتحمّل نصيبه من المقت بالموافقة على تعريف السودان ذلك التعريف الذي أصرّ البريطانيون عليه وربما قد روّعه قتل اثنين من زعماء الأحرار - تأييد حزبه لثروت، ثم استدعى الملك توفيق نسيم ليحل محله في الوزارة.

لم يكن رئيس الوزراء الجديد على كفاءة ممتازة لكنه كان أميناً مجدّاً يخضع لتأثير القصر ويميل إلى الاستجابة للرغبات الملكية.

وإن ما ناله عمل ثروت من الثقة لأقل مما كان يستحقه. فلقد واجه بنفسه الواجبات الصعبة لافتتاح النظام الجديد بشجاعة وعزم، ولم يكن عليه فقط أن يحل بعض المشكلات الشائكة مع الإنجليز كمواد السودان، وتعويض الموظفين الأجانب والأمر بحماية الضباط ليتيسر بذلك إلغاء الأحكام العرفية، وفي كل منها كان معرّضاً لأن يجلب على نفسه مقت أبناء وطنه، بل كان عليه أيضاً أن يفتتح عهداً جديداً من الحكم، وأن يعود على واجبات الوظيفة طبقة تكاد أن تكون عديمة المران والخبرة في تحمّل المسؤولية واستعمالها بمفردها. ولم يدرك واحد أبداً - ولا حتى ممن تتبعوا تاريخ مصر الحديثة - مدى التغير الذي حدث، فالطبقة الحاكمة في مصر قبل الاحتلال البريطاني كانت كلها من الوجهة العملية من أصل تركي ثم فقدت بعد ذلك هذه الطبقة خلال الأربعين عاماً من الحكم البريطاني روح السيادة فيها وأخذت تتجه إلى نواحٍ أخرى من النشاط. أما الوطنيون المصريون الذين يتوقون الآن إلىٰ توجيه شؤون بلادهم فكانت تنقصهم - غالباً - الشجاعة الأدبية الضرورية كما تنقصهم روح المسؤولية إذ طالما ألفوا الاعتماد على النصيحة البريطانية في كل إشكال يواجهونه أما الآن فقد أحسوا بالضياع عندما افتقدوا هذه النصيحة. ولقد كان من سياسة اللنبي - كما ذكرنا آنفاً - أن يضطرهم إلى مواجهة مشاكلهم وأخطارهم بأنفسهم حتى لقد خاطر بنفسه لكي ينفذ سياسته هذه.

ولم يكن الزمن بالمناسب لمثل هذه التجربة فلقد انهكت سنوات الحرب الأربعة والاضطراب الذي أعقبها في السنوات الثلاث التالية أداة الحكومة التي نقل منها المستشارون الأجانب

الآن بسرعة أملاها الشعور الوطني أكثر مما أملتها الحكمة الإدارية. وقدّمت الحوادث التي وقعت في تركيا في خريف تلك السنة قوة دافعة أخرى إلى جانب الوطنية والرغبة في إنهاء الأثر البريطاني فلقد هزمت اليونان في أغسطس وسبتمبر هزيمة ساحقة طردوا على أثرها من الأناضول فهلّل المصريون لهذا الحدث باعتباره نصراً للإسلام على النصرانية وباعتباره هزيمة للإنجليز. ولكن أدّى ثبات الإنجليز في خانق إلى استعادة كرامتهم كما أيّدت موقفنا الحربي مهارة سياستنا في نوفمبر بمؤتمر لوزان الذي أقيم لتنظيم معاهدة السلام مع تركيا. ولقد أثارت مسألة تمثيل مصر في هذا المؤتمر كثيراً من المباحثات السياسية وكانت لا تزال بغير حل عندما سقطت وزارة ثروت.

لقد زخر هذا العام بالحوادث المهمة حتى لم يستطع اللنبي السفر إلى إنجلترا في إجازته، ثم ماتت في الخريف أمه - التي كان لخلقها أثر كبير في تكوين خلقه هو - والتي كان يحبها كثيراً وهي في الثامنة والتسعين. ولقد ردّ اللنبي على أحد أصدقائه بهذه الكتابة التي تميزه:

"تقبّل تشكراتي الكثيرة على خطابك الحنون الرحيم بمناسبة وفاة والدتي، لقد ماتت بعد أن بلغت أقصى العمر والشرف وقد احتفظت بكامل قواها العقلية وشغفها التام بكل شيء حتى آخر لحظة تقريباً. لقد استبقتني مصر هنا هذا الخريف لكني رأيتها في الربيع الماضي وليس لي إذاً ما آسف عليه. ولقد قابلتها مابل في الشهر الماضي وأسلمتني آخر رسائلها".

ولقد اكتشف هوارد كارتر الذي كان يموّله لورد كارنارفون ذلك الاكتشاف التاريخي لقبر توت عنخ آمون في نوفمبر وكان اللنبي واحداً من القلة المحظوظة التي فتح القبر في حضرتها

وبذلك كان من الأوائل الذين شاهدوا الكنز العجيب الذي كان مذخوراً فيه.

ثم انتهت سنة ١٩٢٢ هذه الحافلة بالأحداث بمذكرة تهديدية وبجريمة وحشية حمقاء. إذ ضرب بالرصاص في ٢٧ ديسمبر الدكتور روبسون المحاضر بمدرسة الحقوق والذي كان معروفاً - على وجه الخصوص - بشدة صداقته للمصريين. قتل في وضح النهار بينما كان عائداً على دراجته من عمله إلى بيته. ولقد أثارت هذه الجريمة أعمق الشعور بالغضب في نفوس الجالية البريطانية وكان معظمه موجهاً ضد ضعف اللنبي المزعوم.

الفصل السادس
١٩٢٣ - سنة تقدّم

الكلاب تنبح ولكن القافلة تسير

مثل شرقي

ابتدأت سنة ١٩٢٣ التي كان يجب أن تكون سنة مثمرة في تاريخ التقدّم السياسي بظروف سيئة. فكانت مشاكل اللنبي الثلاث لا تزال قائمة، إذ لم تغير حتى الآن المواد الخاصة بالسودان تغييراً ملائماً، كما ظل مقتل روبسون مخيماً على العلاقات بين المصريين والبريطانيين من ناحية وبين الجالية البريطانية ودار المعتمد البريطاني من الناحية الأخرى.

ثم عقد اجتماع عظيم للبريطانيين في فندق شبرد بالقاهرة في ٢ يناير ليحتجّوا فيه على استمرار حملة الاغتيالات ولطلب اتخاذ إجراءات قوية للقمع، بينما أعلن اللنبي لرئيس الوزراء أن الأحكام العرفية لن تلغى طالما استمرت تلك الاعتداءات، وأنه لا بد من دفع غرامة لأرملة القتيل، وأنه يجب تقوية الإجراءات البوليسية، وأن دوريات الفرسان البريطانية ستعاود حراسة الشوارع في نفس الوقت.

ثم قفزت مسألة السودان إلى المقدّمة في أوائل فبراير، فلما وجد اللنبي تصميم الملك فؤاد على أن يسمّى ملكاً للسودان اضطر إلى طلب الاجتماع به ليصرّ أمامه على وجوب مراعاة وجهة النظر البريطانية ثم وقّع الملك الوثيقة التي قدّمها اللنبي. وبعد ذلك بيومين قدّم توفيق نسيم استقالته عندما أدرك أن الصيغة الخاصة بالملك في الدستور لن تمر بغير اعتراض. ولذلك أنّبه مولاه واعتبره جباناً.

واستمرت البلاد بعد ذلك خمسة أسابيع بغير حكومة. وظهر أولاً أن عدلي سيشكل الوزارة، لكنه جعل إلغاء الأحكام العرفية شرطاً لقبوله الحكم ودلّت الاعتداءات المتعددة بالقنابل على الجنود البريطانيين على أنه لا يمكن إلغاء الأحكام العرفية في تلك اللحظة. ولما كان عدلي لا يرغب كعادته في مواجهة المصاعب وغضب الشعب فقد رفض العمل. وبذلك ترك منصب رئيس الوزراء الذي لم يجلب في ما ظهر نفعاً لصاحبه ليتولاه رجل غيره معروف نسبياً هو يحيى باشا إبراهيم. كانت تنقصه مقدرة ثروت ونفوذ عدلي لكنه كان وطنياً نزيهاً كما كان غير عادي في شجاعته وعزمه.

ومع أنه تولّى منصبه في منتصف مارس إلا أنه نجح في إصدار الدستور الجديد بصيغته الأصلية بعد ذلك بشهر. ولقد شاهد هذا الشهر صراعاً مستمراً لعب فيه اللنبي دوراً عظيماً. فلقد أمكن في عهد وزارة نسيم تغيير مسودة الدستور تغييرات عدة زاد بها الملك من سلطته وامتيازاته، وسرعان ما تجلّى أن رئيس الوزراء الجديد لن يقدر على إرجاع النص الأصلي للدستور ما لم يلق المعاونة في سبيل ذلك. ومن هنا صمّم اللنبي على أن يقف بنفوذه إلى جانب الشعب.

وكانت الخطوة الثانية إلغاء الأحكام العرفية. ولم تكن بالمسألة الهينة كما قد يظن، إذ لا بد من إصدار قانون يمنع الرجوع في ما سبق اتخاذ قرار فيه في ظل الأحكام العرفية، وكان من الضروري كذلك أن تسد بعض الثغرات في التشريع المصري لتنظيم بعض المواد التي كان يعالجها القانون العرفي، كالاحتفاظ بالسلطة في تنظيم الاجتماعات العامة واتخاذ بعض الإجراءات لضمان سلامة الدولة إذا طرأ ما يدعو إلى ذلك في الحال. ولقد صدر القانون بمنع الإجراءات التي تتعرّض للمسائل السابق اتخاذ قرار فيها في ظل الأحكام العرفية في ٥ يوليو وصدر في نفس الوقت من القائد العام إعلان بإنهاء القانون العرفي الذي استمر العمل به منذ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤. ولكن على الرغم من اتهام القانون العرفي بالصرامة والاستبداد فإنه لم يتدخّل من الناحية العملية في حياة الموظفين العاديين إلا تدخلاً طفيفاً لا يعتد به. ولقد حدث أن طبق هذا القانون في بعض الأحوال الغريبة، فمثلاً نظمت بأمر منه الإيجارات بين المستأجرين وبين ملّاك الأراضي، كما منع به الاستغلال، كذلك اضطر الأجانب بأمر آخر إلى دفع بعض الضرائب المصرية التي لولا القانون العرفي لعوفوا منها بسبب الامتيازات. بل إن اللنبي قدم الميزانية المصرية مرة بأمر عسكري حين لم تكن هناك وزارة قائمة لتفعل ذلك. وانحصر في النهاية تطبيقه عملياً على التمكّن به من محاكمة المعتدين على رجال الجيش أمام المجالس العسكرية. إلا أن إلغاءه من غير شك يعتبر خطوة مهمة في تقدم مصر نحو الاستقلال.

أما الخطوة الثالثة فكانت إعداد قائمة التعويضات التي ستدفع للموظفين الأجانب – ونصفهم من البريطانيين – الذين سيحل

محلهم موظفون من المصريين. ولقد قدرت هذه التعويضات - التي كانت بالطبع ذات أهمية عظيمة عند الجالية البرريطانية - بسخاء كبير قد يكلّف الخزانة المصرية من ٦ إلى ٧ مليون من الجنيهات. وربما ظهر ذلك ثمناً فاحشاً للتحرّر من المساعدة الأجنبية، وكذلك انتقدته الصحافة المصرية. ومع هذا فلم تكن تلك الشروط مرهقة بحال ما، حيث خدم المستشارون الأجانب مصر بأمانة وجدّ، على أن ما تبقى في الخزانة المصرية من الاحتياطي الذي بلغ ١٨ مليوناً في آخر سنة ٢٣/ ٢٤ المالية ليثبت أن مصر لم تنتهب.

والآن تحققت أغراض اللنبي المباشرة: فقد صدر الدستور في الصيغة المقبولة، وألغى القانون العرفي، وحلّت مسألة تعويض الموظفين الأجانب حلاًّ مرضياً. وبدا التوقيف في حملة القتل في تلك الفترة فقد قبض على ١٤ طالباً قدموا للمحاكمة في يونيو وأدين من بينهم ١٣ وأعدم ٣ منهم في ما بعد.

وبدا مستقبل مصر وكأنه رهن يديها. فسوف تبحث مسألة التحفظات - عندما ينتخب البرلمان - ويمكن بعدئذ الوصول إلى تسوية نهائية ودّية للعلاقات المصرية البريطانية، ثم سافر اللنبي في الإجازة إلى وطنه إلى أن تحدث هذه الانتخابات وبقي بإنجلترا من أغسطس حتى نهاية أكتوبر منفقاً معظم وقته في صيد السمك كعادته إذ كانت هوايته المفضلة.

ولقد حان الوقت للعودة إلى المصري الذي كان، ولا بد أن يكون المعارض الأول لللنبي في سبيل الوصول إلى تسوية للعلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر، ولنتذكر أنه قبض على سعد زغلول في أواخر ديسمبر سنة ١٩٢١ لتحريضه على الإخلال بالنظام وأنه اعتقل منذ ذلك في عدن، ثم حمل من هناك على ظهر

الباخرة كليمانس Clematis في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ - أي يوم التصريح باستقلال مصر - وأبحر به إلى جزائر سيشل Seychelles في اليوم التالي. ولقد كان هذا النقل مقرّراً قبل ذلك ببعض الوقت، وكان قد اختير ميعاده بمحض المصادفة. ولكن زغلول اشتكى من اختيار ذلك اليوم بالذات ميعاداً لنفيه إلى جزيرة غير صحية بالقرب من خط الاستواء، ولكن لم يكن في الواقع جوّها غير صحي ولو أنه كان شديد الرطوبة بالنسبة لزغلول إذ كان يشكو من رئتيه. وبذلك نقل إلى جبل طارق في أوائل خريف سنة ١٩٢٢. وظل هناك حتى نهاية مارس سنة ١٩٢٣ عندما أطلق سراحه، حيث لم يبق ما يمنع من عودته إلى مصر بعد أن ألفي القانون العرفي. وفي ١٨ سبتمبر نزل إلى البر في الإسكندرية بعد أن نفي نحو العامين. ولقد حظي - كما كان طبيعياً - بترحيب صاخب من عامة الشعب في حين أعلن كثير من قادة المصريين عن تأييدهم له أمام الجمهور وإن كانوا يستشعرون الخوف من ناحيته في سرائرهم. وظهر زغلول معتدلاً أول الأمر في تصريحاته، لا يتحدث إلا عن وحدة الأمة، ولكن ما أسرع ما تغيرت حاله، إذ طفق ينقد كل شيء حدث في فترة غيابه، وبدا همه الوحيد أن يمحو كل تقدم عاد فيه الفضل إلى شخص سواه، واتضح مرة ثانية غروره وعناده، ثم مرض في اكتوبر واعتكف شهرين في مرضه وكان حزبه في هذه الأثناء قد نجح في الانتخابات الأولى نجاحاً ساحقاً.

ثم عاد اللنبي في أوائل نوفمبر إلى مصر ليجد الموقف السياسي وقد غدا معقداً، فقد اتضح أن يحيا باشا رئيس الوزارة رجل متعب، ووزارته عاجزة، بينما فسدت إدارة البلاد بعد أن

أبعد عنها المستشارون الأجانب. وانتهز الملك ضعف الوزارة ليزيد من نفوذه حتى أصبح الآن يتمتع بالسلطان الهائل وبات الخلاف بينه وبين زغلول محتمل الوقوع. إن كل شيء في أواخر سنة ١٩٢٣ كان يدعو إلى الكثير من التفكير والقلق. ومع ذلك فكان يبدو على حملة القتل أنها توقفت.

الفصل السابع
١٩٢٤: عام زغلول

- نصر، كارثة، أفول -

كانت سنة ١٩٢٤ في مصر عام زغلول، فلقد طلعت عليه وهو سيد مصر الأعلى لو استثنينا القوة الساهرة لبريطانيا العظمى وراء الموقف. وكان في اعتقاده أن يستطيع شلّ هذه القوة بمفاوضاته مع حكومة العمال التي تألفت في إنجلترا منذ عهد قريب، ولكن أظهره تصريف العام في قدرته الحقة ديماغوجياً له القوة في إلهاب الجماهير من دون الشجاعة أو الحكمة في قيادتها، وحاكماً غيوراً بغير الحنكة السياسية أو الإدارية، ومفاوضاً ظناناً ضيق الأفق لا كفاءة عنده في التفاهم، ثم عجلت بسقوطه - الذي لم يكن بد من حدوثه بسبب هذه العيوب إن عاجلاً أو آجلاً - آخر العام جريمة يعتبر فشله في قيادة أنصاره مسؤولاً عنها إلى حد كبير. وانتهى العام بالتخلص منه - في الواقع - كشخصية رئيسية في محيط السياسة المصرية كما سبق له ذل كمدة طويلة ولو بقي اسمه بعد ذلك يحتفظ بتأثيره في الشعب. لقد وضعت أول محاولة

للحكم الوطني في مصر منذ آلاف السنين في الكفة الفاشلة به.

ابتدأ العام ولا تزال وزارة يحيا في الحكم ولو أنها خضعت – تماماً – لمشيئة الملك فؤاد ولما أدرك بفطنته أن انتصار الزغلوليين في الانتخابات أمر لا مفر منه راح يعلن عن مجاملته للوفد. ومع ذلك فقد كان يؤمل في خلق معارضة قوية من أصحاب الأملاك ربما تتألف منها نواة حزب ملكي في يوم ما. كان يوم ١٢ يناير اليوم المحدد لأول انتخابات لبرلمان مصر الجديد فسافر اللنبي في ٧ يناير برحلة إلى السودان ظناً منه أن الحكمة تقتضيه التغيب في أثنائها وترك مهام دار المعتمد يتولاها الوزير كير Kerr مدة غيابه.

ولو أنه لم يكن هناك شكّ أبداً في نتيجة الانتخابات إلا أن نجاح الزغلوليين التام قد أدهش الجميع، الملك ودار المعتمد والمعتدلين من المصريين بل والزغلوليين أنفسهم. إذ أعلن في مجلس النواب ١٩٠ عضواً من أعضائه البالغ عددهم ٢١٤ عن تأييدهم لزغلول. حتى أن رئيس الوزراء نفسه سقط في الانتخابات ثم قدّم استقالته بعد قليل. لقد كانت مدته في الحكم مدة مثمرة لما أظهر من شجاعة وبصر بالأمور إذ شهدت فترته إصدار الدستور وقانون الانتخاب وإلغاء القانون العرفي – مما مكن من رجوع زغلول – كما شهدت حل مسألة تعويض الموظفين الأجانب الشائكة. وقد قلبت استقالة يحيى باشا مشروعات الملك رأساً على عقب إذ كان يعتمد على بقائه في الحكم ريثما يتمّ اختيار الأعضاء المعينين في مجلس الشيوخ. وبذاك اضطر الملك أن يطلب من زغلول تأليف الحكومة وأن يرضى بالتالي عمن يرشّحهم لتعيينات المجلس. وحل ٢٧ يناير سنة ١٩٢٤ فأصبح زغلول أول رئيس وزارة لمصر في ظل الدستور الجديد. وتولت الحكم في إنجلترا في نفس الوقت تقريباً أول حكومة للعمال

رأسها رامزي مكدونالد واحتفظ بوزارة الخارجية مع رئاسته للوزارة، وكانت له بزغلول معرفة شخصية وكثيراً ما كان يعبّر عن ميله لتحقيق آمال مصر في الاستقلال التام كما فعل آخرون من أعضاء حزب العمال. ولقد بدا زغلول في الحق يومها في ذروة النجاح. كانت له اليد العليا في السياسة المصرية، بينما غلب الضعف على الأحرار وبقية الأحزاب الأخرى، حتى الملك لم يطمع في معارضته فوق صداقة الحكومة البريطانية له وميلها إليه. بل إن دار المعتمد التي لم يكن له صلة رسمية بها منذ ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ - يوم أبدأت زيارته للسير ريجنالد وينجت معركة استقلال مصر - راحت تخطب ودّه. فلما رأى كير Kerr من المستحسن أن يتصل بزغلول قبل أن يصبح رئيساً للوزارة، زاره زيارتين خاصتين غير رسميتين ونجح خلالهما في إزالة الشك من نفسه وفي جعله يتأكد من حقيقة الدور الذي لعبه اللنبي في سبيل الحصول لمصر على مثل ذلك الدستور الحر. بل إن اللنبي نفسه توجه لزيارة زغلول بعد عودته مباشرة من السودان بالرغم من جريان العادة بضرورة زيارة رئيس الوزراء له أولاً. فتأثر زغلول بهذا التكريم وربّى عنده شعوراً بالإعجاب والحب للنبي وظل محتفظاً به إلى النهاية ولو أنه لم يكن متبادلاً.

وفي نفس الوقت قوبل أول طلب لزغلول من البريطانيين بالعفو عمن كانوا لا يزالون في السجون ممن صدرت ضدهم أحكام المجالس الحربية البريطانية بترحيب عدّه الكثيرون في مصر ترحيباً زائداً، بل لقد وافقت الحكومة البرريطانية على عفو أكثر مبالغة في كرمه مما طلبه زغلول أو توقعه وكان مثل هذا الوقت مما يبشر بسهولة المفاوضات للوصول إلى حل لمسائل التحفظات. ثم عبّر زغلول في أوائل مارس - قبل افتتاح البرلمان - عن رغبته في

السفر إلى لندن في موعد قريب للمباحثة في المسائل المعلقة بين بريطانيا ومصر.

ولم يصادف اقتراحه أول الأمر قبولاً في نفس مستر ماكدونالد إذ كان يفضل لو نوقشت في مصر النقط العامة لهذه التسوية على أن يسافر زغلول إلى لندن فقط في حالة الوصول إلى الاتفاق. ولكن صمّم اللنبي على أن تكون المفاوضات في لندن. فقد كان مقتنعاً باستحالة القيام بمناقشات مثمرة في جو القاهرة الصاخب حيث زغلول معرّض للضغط الدائم من المتطرفين، وقال سنجد أنفسنا في الحقيقة لا نفاوض زغلول وإنما سنفاوض عامة الشعب والصحافة. كما لم يكن في الحكمة في الوقت الذي تعلّقت به قلوب زغلول وأنصاره بالسفر إلى لندن أن ييأسوا من ذلك. وإضافة إلى استعداد زغلول. إن أي تسوية يعقدها ستحظى بالموافقة من مصر كلها وكلما أسرع بالمفاوضات كلما طاب ذلك. ثم أرسل مستر ماكدونالد الدعوة لزغلول بالسفر إلى لندن بعد مناقشة قصيرة.

ومع ذلك فما أسرع ما تبيّن أن زغلول إنما كان يعني إملاء لمطالب مصر أكثر مما كان يقصد المفاوضة فيها. وحتى لو كان هو مستعداً للتعقّل فسيرغمه صياح المتطرفين، الذي لم يقم بشيء لإخماده، على اتخاذ موقف لا يستطيع التقهقر منه، وبخاصة في مسألة السودان.

ويعتبر يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ الذي حدّد لافتتاح أول برلمان دستوري لمصر يوم فرح عظيم عام في القاهرة، فلقد ثابرت فيه الجماهير على زئير مستمر من الهتافات حتى بلغ بها الحماس درجة الجنون عندما بدت لأعينهم العربة الملكية وفيها إلى جوار الملك فؤاد مليكهم، زغلول معبودهم، من تحدّي الاستعمار البريطاني، ومن قاد الجماهير وشجعها على طلب

الاستقلال، والذي نفي مرتين، أما الآن فها هو ذا رئيس للوزراء.

ومن المهم أن نتأمل مشاعر الشخصيات الأولى في احتفالات ذلك اليوم: زغلول واللنبي. فزغلول نفسه لا بد أن اعتلج صدره بمزيج عجيب من المشاعر فلا بد أنه أدرك تناقص موقفه إذ كان يقود برلماناً أقامه تصريح٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ في نفس الوقت الذي رفض هو فيه ذلك التصريح رفضاً باتاً، ولكن لم يكن بد من العثور على طريقة للإفلات من هذه الورطة وربما فسرّ ذلك هتافات الجماهير المتكررة "النيل لا يتجزّأ" "السودان" وقليل من قدّر، وأقلهم زغلول نفسه، إلام ستؤدي كل هذه الهتافات.

وكان اللنبي في ثياب الفيلد مارشال شخصية الرائعة كعادته. وشعر بالغبطة وهو يراقب المنظر، إذ يرى السياسة البريطانية وهي تتحقّق بأمانة بالرغم من جميع الصعوبات، فأقيم برلمان حر تستطيع أن تخرج مصر فيه رجال دولة لهم السلطة المطلقة لربط بلادهم بأية تسوية مع بريطانيا. ثم راح ينظر من شرفة رجال السلك السياسي بمجلس النواب، إلى الملامح الجامدة التي توحي بعدم التفاهم في وجه الديماغوجي زغلول. لقد كانت المصاعب وشيكة الحدوث، ولكنها إن حدثت يومئذ فستحدث بأيدي المصريين. ولكن بقي على اللنبي أن يرى إلى أي مدة ستؤثر أو ستؤخر هذه المصاعب التسوية الإنجليزية المصرية التي كافح بإخلاص من أجلها.

ونظمت حتى في حفلة افتتاح البرلمان المظاهرات ضد الحكم البريطاني في السودان، وما فتئت حقوق المصريين في إدارة السودان التامة موضوع التهييج في البرلمان والصحافة واستمرت الدعاية في السودان نفسه بغير هوادة وبعنف خطير. وثمة علامات أخرى مزعجة. فقد قتل في أبريل طالبان مصريان شاويشاً من قوة

الطيران الملكي، وكانت هذه أولى الحوادث من نوعها من منذ سنة تقريباً، كما هوجم في البرلمان بعنف مركز السير لي ستاك كسردار للجيش المصري، ورفض البرلمان الموافقة على الدفعة السنوية التي تدفعها مصر لجيش الاحتلال، ورفضت الموافقة على قرار تعويض الموظفين الأجانب الذي أصدرته وزارة يحيا، وهدّدت الأمور بخلق أزمة في أواخر يونيو عندما أعلن لورد بارمور في مجلس اللوردات أن الحكومة البريطانية لم تكن لتنوي التنازل عن مركزها في السودان، فلقد أثار هذا الإعلان الاحتجاجات والمظاهرات في مصر، وصرّح زغلول في مجلس النواب بأنه لا يمكن كسب شيء بالمفاوضات ما دامت هذه وجهة النظر البريطانية، وبأنه نوى أن يستقيل. ولكن لم تكن استقالته بالجدية على الرغم من تقديمها للملك إذ سرعان ما أقنع باستمراره في الحكم. ثم خفف من حدة هذا التوتر التصريح السلمي الذي أدلى به مستر رامزي ماكدونالد في مجلس العموم، وأعدّت بعد ذلك العدّة لعقد اجتماع في لندن في نهاية سبتمبر.

وبينما كان زغلول في ١٢ يوليو يغادر محطة القاهرة إلى الإسكندرية في طريقه إلى أوروبا أطلق عليه أحد الطلبة رصاصة أصابته بجروح، ولكن لم تترك هذه الحادثة سوى أثر سياسي ضئيل ولو أنها أجّلت سفر زغلول للاستشفاء في فرنسا إلى نهاية يوليو.

ولم يكد يبتدئ أغسطس حتى كانت الدسائس المصرية في السودان قد أثمرت ثمارها السامة، فقام طلاب المدرسة الحربية في الخرطوم بمظاهرات مسلحة إلا أنها أخمدت في الحال وبغير ضحايا، بينما قامت فرقة السكة الحديد المصرية في العطبرة بمظاهرات خطيرة أطلقت عليهم فيها النار من بعض الجنود

السودانيين بقيادة ضابط مصري وسقط بسببها بعض من الضحايا. ثم منع في ما بعد من حدوث مثل هذه الاضطرابات في السودان، ولقد شهد السودان وصول عدد إضافي من الجنود البريطانيين وإبعاد فرقة السكة الحديد المصرية. أما في مصر فقد بلغت الحال فيها حد التهديد بموقف أشد خطورة من ذاك، فقد اعتقدت الصحافة والجمهور من دون بحث بأن الجنود البريطانيين إنما تعمّدوا إطلاق النار على المصريين، ومع ذلك فإن محمد سعيد باشا - القائم يومئذ بأعمال رئيس الوزراء في مصر، والذي يعلم الحقيقة تماماً - لم يفعل شيئاً لا لإعلان هذه الحقيقة ولا لإخماد مظاهرات الجماهير العنيفة. كل ذلك بالرغم من الاحتجاجات المتكررة من دار المعتمد وكان اللنبي نفسه في إجازة بالوطن بينما قدّمت في نفس الوقت في لندن مذكرة مصرية مشوّهة للحقائق وبطريقة مقصودة غير لائقة فباءت بتأنيب الحكومة البريطانية الشديد، كما صرح زغلول في باريس باستحالة المفاوضات حينئذ مع الحكومة البريطانية وإن أعلن موافقته على القيام بمحادثات شخصية مع مستر رامزي ماكدونالد لإزالة سوء التفاهم.

وفشلت المحادثات التي ابتدأت في لندن يوم ٢٥ سبتمبر الفشل الذريع. فمن الجلي أن زغلول إنما توقع أن يحادث بمفرده رئيس الوزراء محادثة خاصة، فلما أن وجد نفسه كذلك في وجه عدد من مستشاري وزارة الخارجية كما لو كانت المحادثات رسمية، غلبت عليه سمات الصلابة والعداء. ولقد وصف لورد لويد في كتابه "مصر منذ كرومر" أول اجتماع بهذا الوصف المناسب "بعض اتهامات العديمة الأثر المتبادلة عن أكثر الحوادث الضالّة في التاريخ الحديث" ووصفته رسمياً وزارة الخارجية بأنه "محادثات ذات صبغة مبدئية".

ثم قدّم زغلول في الاجتماع الثاني مجموعة من الطلبات خاصة بجلاء البريطانيين، وبإبعاد الموظفين البريطانيين وبالنفوذ البريطاني في مصر وبتنازل بريطانيا عن أي مطلب لها في حماية قناة السويس، وحماية الأقليات في مصر وقد عرض هذا الموضوع بتفصيل أكثر من ذلك في الاجتماع الثالث والأخير ولم تصل بالطبع هذه المحادثات إلى نتيجة ما، إنما دلّت على أن حكومة العمال تتمسك بمصالح بريطانيا الرئيسية في مصر والسودان كما تتمسك بها حكومة المحافظين.

لقد خاب من غير شك أمل زغلول وبات واجداً أن رامزي ماكدونالد هذا الذي سبق له أن وقف من المطالب المصرية موقفاً يغاير موقفه هذا تماماً عندما زار مصر وهو شخص عادي. لقد أمل زغلول في محادثات شخصية مع صديق يميل إلى رأيه وبذلك يمهّد الطريق لاعتراف بريطاني بالاستقلال التام لمصر إلا أنه بدل ذلك وجد نفسه يقابل وزير خارجية يؤازره موظفون لا ينثنون عن عزمهم وليس لديهم أقل استعداد للتزحزح. لا، لم يكن التقدّم في مثل تلك الأحوال ممكناً. فليس لعقل زغلول الضيق الكثير الظنون أية موهبة للمفاوضة. نعم كان في مقدوره أن يعرض أية قضية بكل قوة وأن ينزل أي صراع بكل شجاعة. ولكنه الآن توقع أن تقدّم له ثمرات النصر بغير مناقشة. لقد قرر مجرى حياته غلطتان خطيرتان. الأولى غلطة الإنجليز عندما رفضوا السماح له بالذهاب إلى لندن في سنة ١٩١٨. والثانية غلطته هو حينما فشل في انتهاز فرصة العرض السخي الذي قدمه ملنر له في سنة ١٩٢٠.

ثم عاد إلى مصر في أواخر أكتوبر كل من زغلول واللنبي. وسقطت في نفس الوقت تقريباً وزارة العمال برئاسة رامزي ماكدونالد وحلت محلها حكومة المحافظين وكان سير أوستن

تشمبرلين وزير للخارجية فيها. لقد استهلّت العلاقات بين اللنبي وماكدونالد ببعض الشكوك من الجانبين حيث مال رئيس الوزراء إلى اعتبار هذا الجندي رجعياً يستعمل القوة أكثر مما يجب، على حين كانت لللنبي بعض أسباب عدم الاثقة بتصريحات رامزي ماكدونالد السابقة في ما يتعلق بالمسألة المصرية. ولكن عندما فهم كل منهما الآخر عملا معاً في مظاهر الود الخالصة، حتى قال اللنبي في ما بعد إنه وجد الخدمة في حكومة العمال أكثر يسراً منها في حكومة الحزبين الذين عمل تحت رئاستهما. ثم بدا من الطبيعي أن تكون صلاته بأويستن تشمبرلن ودية لاشتراك الرجلين معاً في الكثير. ولكن كما سنرى في ما بعد أساء بعض سوء التفاهم إلى تلك العلاقات فجعلها قصيرة غير سعيدة.

قوبل فشل المحادثات في لندن بالهدوء في مصر، ولكن كان الهدوء يغطي الموقف بعض التغطية في الظاهر، واتضح بالرغم من ذلك لللنبي ولمستشاريه أن أزمة من الأزمات لا بد أن تقع قريباً. فقد كان هناك إلى جانب مسألة السودان مسائل عديدة بارزة أنكر فيها زغلول المصالح البريطانية كما أنكر سياسة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ثم ظهر أنه مصمم على خفض المركز القضائي والمالي للمستشارين حتى لا يعودا بعد ذلك قادرين على شيء، كذلك أعلن نيته إلغاء اتفاقية تعويض الموظفين الأجانب ورفض دفع بعض الأموال التي سبق أن تعهدت الحكومة المصرية بدفعها.

ولقد لخّص اللنبي بمهارة موقف زغلول الشخصي في رسالة إلى وزارة الخارجية فقال "من الواضح أن ما لن يستطيع فعله زغلول هو أن يفقد ذلك النوع من الشهرة الذي كان مدة السنوات السابقة نسمة حياته، والذي لم يعد يستطيع الاحتفاظ به الآن - كما كان في كثير من الأحيان السالفة - إلا بالتطرّف.

وظني أنه راح في أواخر اكتوبر يفقد مركزه بسرعة لفشله بلندن في الحصول على ما علم أن مصر تريده وتتوقعه منه وللعجز والظلم والفساد في إدارته الداخلية، من ناحية، كما كان من ناحية أخرى في خطر انفصال بعض أنصاره المهمّين من محيط الوفد الداخلي فيفقد بانفصالهم جزءاً كبيراً من ولاء جيشه من الطلبة.

وعلى ذلك فقد كان عليه أن يفعل شيئين وقد فعلهما. ولست أشك في قيامه بهما ضد عقيدته وربما بالرغم من إرادته - إلى أية درجة بالرغم من إرادته، ذلك ما لا يمكن كشفه بالضبط - فلكي يعوّض ما فقده من التقدير العام اضطر إلى تقوية حكمه الاستبدادي في البلد، ولكي يحتفظ بالرجال الذين هو في حاجة إليهم اضطر إلى توظيفهم. كان في خطر من فقد رجاله لحرصه الشديد عليهم. فاحتفظ بهم بجعلهم أكثر قوة من قبل، ثم خرجت من يده بعد ذلك سياسة الحذر بازدياد قوتهم".

قبض زغلول على البلاد بيد من حديد بتعيينه بعضاً من أشد المتطرفين من أنصاره في المناصب المهمة من دون نظر إلى مقدرتهم الإدارية، وبفصله من يشك في ولائه له من مديري الأقاليم، وباتخاذه إجراءات صارمة لقمع خصومه السياسيين. ثم صمم بعد ذلك على خلق أزمة ما، كما صمم على حرمان القصر من القدرة على مقاومة أوامره الديكتاتورية. ونفّذ ذلك في ١٦ نوفمبر باستقالة مفاجئة وبتعبئة جيشه من الطلبة والرعاع ليمروا في الشوارع ويتظاهروا مطالبين بعودته. وبلغت مناورته غايتها بعد اجتماع دام ساعتين مع الملك إذ سحب استقالته بعد أخذه لبعض التعهدات منه. بينما كان الطلبة - جنوده المدرّبون - يواصلون الهتافات خارج القصر "سعد أو الثورة" فلما غادر زغلول القصر شكرهم علانية وصرفهم.

بلغ حينئذ زغلول القمة في قوته وربما كان يحلم بديكتاتورية كدكتاتورية مصطفى كمال بتركيا. فلقد بلغ من اعتقاده بقوته أن عامل رئيس موظفي اللنبي، وقد أرسل لمناقشته في الاستشارة القضائية بخشونة وتهور مما أوجب تذكيره بأنه إنما يخاطب ممثل الحكومة البريطانية. ولكن ندر أن وقع العقاب على سوء استعمال القوة بمثل السرعة التي وقع بها هذه المرة. إذ حدثت - بعد ثلاثة أيام من انتصاره في القصر - جريمة سببها فشله في كبح عنف المتطرفين الذين لا يبالون من أنصاره. فأدّى ذلك إلى سقوطه من الحكم.

فبعد الظهر من يوم ١٩ نوفمبر في الساعة الواحدة والنصف أطلق الرصاص على السردار سير لي ستاك بينما كان عائداً إلى منزله من وزارة الحربية وجرح في مواضع ثلاثة، كما أصاب الرصاص ياوره الكابتن ب. ك من فرقة Black Watch وسائق السيارة وكان أسترالياً وجندياً سابقاً يدعى مارش. ولقد أطلق الرصاص جماعة من الأفندية ثم هربوا في عربة تاكسي كانت في انتظارهم، كذلك ألقيت إحدى القنابل ولكن لم تنفجر وقد ارتكبت الجريمة عندما أبطأت السيارة في منحنى شارع مزدحم وأصابت رجل البوليس الذي حاول متابعتهم إحدى الرصاصات، وقد أعطته الحكومة البريطانية ١٠٠٠ جنيه لشجاعته سلمها له لورد اللنبي بالمستشفى ثم قاد السائق الجريح السيارة في الحال إلى دار المعتمد حيث حمل السردار - وكان واضحاً أن إصابته خطيرة - ووضع على أريكة بحجرة الزائرين.

وبقي الياور والجندي - ولم تكن جراحهما خطيرة - في البهو كل ذلك أثناء مأدبة الغداء القائمة في الدار وكان من ضيوفها مستر اسكويت. وبينما كانت ليدي ستاك في حجرة الزائرين بجانب

السردار وكان اللنبي وبعض الموظفين والضيوف يتناقشون في هذه الجريمة بالبهو إذ أعلن وصول زغلول في الساعة الثانية والنصف. لقد علم بالجريمة وجاء ليقوم ببعض التحقيقات. فما رآه اللنبي حتى أشار بشدة إلى الياور الجريح وإلى السائع وهو يقول "هذه فعلتك" وكاد يقوده إلى السردار نفسه لولا أن أفهمه رجاله بعدم مناسبة ذلك لوجود ليدي ستاك معه. وما كان من زغلول إلا أن استدار من دون أن ينطق بكلمة وأسرع بالخروج.

توفى السير لي ستاك قبل منتصف ليل اليوم التالي بالمستشفى الإنجليزي الأميركي، لقد كان رجلاً ذا جاذبية شخصية فائقة، مضى عليه في مصر والسودان ٢٣ سنة وقد خدم مصر وإنجلترا بإخلاص وأحبه كثيراً المصريون والإنجليز واحترموه ولقد تركت هذه الجريمة أعظم الأثر في القاهرة ومصر، أما استنكار الجالية البريطانية فكان شديداً وجّه بعضه لللنبي إذ اتهمه كثيرون بتخطيه حدود التحمل لهياج المصريين هذا، بينما انتشرت الدهشة والذعر في الدوائر السياسية المصرية من نتائج هذه الجريمة.

كان ٢٢ نوفمبر - يوم جنازة السير لي ستاك - يوم درامة مثيرة. فلقد استشاط بعض من أعضاء الجالية البريطانية غضباً عندما علموا بأن زغلول والوزراء المصريين - وهم المسؤولون في نظرهم عن الجريمة إلى حد كبير - سيحضرون صلاة الجنازة بالكنيسة الإنجليزية، حتى قامت بينهم محاولة لإرغام اللنبي على تغيير الترتيبات التي ستتخذ، إلا أنها فشلت تماماً حين قال لهم إن السردار رئيس للجيش المصري ومسؤول أمام الحكومة المصرية فمن الصواب والحق أن يشترك أعضاؤها في جنازته.

ولا يمكن أن ينسى ذلك المنظر الذي كان في كنيسة "القديسين" فقد أرسل الملك فؤاد ياوره نائباً عنه، بينما لاح على

وجوه الوزراء المصريين - وعلى رأسهم زغلول - ما كانوا يحسونه من التوتر وما كانوا يرونه من عداء لهم في نظرات البريطانيين الموجودين بالكنيسة وازدحمت الكنيسة الصغيرة في نفس الوقت برجال البحرية البريطانية، والجيش وبالمدنيين من أعضاء الجالية، وبرجال السلك السياسي في كامل ثيابهم، كما حضر ممثلو جميع الجنسيات الأجنبية في مصر. بينما قد تألف في الخارج موكب كبير يضم كل الجنود البريطانيين في القاهرة حتى كادوا يبلغون في طول موكبهم المقبرة نفسها كما تجمعت الجماهير الغفيرة على طول الطريق وبدا اللنبي في داخل المقبرة ببذلته الخاكية شخصية جليلة مرهوبة تشعر بوطأة الانفعال العميق ولو أنه انفعال مكتوم. ثم وقف وحده قبالة النعش ما يقرب من عشر دقائق ينتظر وصول ليدي ستاك وابنتها. ثم حمل النعش أخيراً إلى القبر - بعد صلاة بسيطة قصيرة - على أكتاف ثمانية من الضباط الإنجليز ممن يعملون بالجيش المصري. ولقد اشترك الأمراء المصريون والشيوخ والنواب في الموكب الطويل الذي كان يستغرق مروره بأحد الأماكن ساعة من الزمن حتى كاد يخيل إلى المرء أن القاهرة خرجت كلها لتشاهد تلك الجنازة، فلما وقف اللنبي بجوار المقبرة ظهر عليه التأثر الشديد كما تجلّى في وجهه أنه أقدم على قرار خطير، ولم يقع في تصرف الجماهير في القاهرة ما يمكن أن تعاب عليه، أما في الإسكندرية فقد وقعت بعض المظاهرات التي كان يهتف فيها "يسقط الإنجليز" وذلك خارج الكنيسة التي أقيمت بها الصلاة التذكارية.

ولكن لم تنته دراما ذلك اليوم بالجنازة، فقد كان مقرراً أن يجتمع البرلمان في الخامسة من ظهر ذلك اليوم وراحوا ينتظرون في قلق ما سوف يتخذ من قرارات بينما ظن أن الحكومة ربما

تستقيل. وراح اللنبي بدوره في دار المعتمد ينتظر بصبر فارغ برقية من وزارة الخارجية إذ كان مصمماً على تقديم الانذار النهائي للحكومة المصرية بعد ظهر ذلك اليوم. وكان قد أبرق للوطن بشروطه المقترحة وطلب منهم الرد ظهر ٢٢ نوفمبر. فلما أن انقضى الظهر ولم يأت الرد بلغ نفاذ الصبر باللنبي مداه، فقد كان مصرّاً على تسليم المذكرة لرئيس الوزراء قبل أن يجتمع البرلمان في الخامسة. كان يخشى أن يقدم زغلول استقالته قبل أن يتم هو ذلك، فلما بلغت الرابعة والربع رأى أنه لا يستطيع انتظار موافقة وزارة الخارجية أكثر من ذلك. وكان قد أمر فرقة فرسان لانسرز Lancers بأن تقف بجانب ثكنات قصر النيل بعد انتهاء الجنازة ثم أمرها الآن بالقيام بحركة استعراض أمام دار المعتمد لتحرسه في ذهابه إلى مكتب رئيس الوزراء. لقد ندر أن استخدم اللنبي الاستعراض والاحتفال، ولعلها المرة الوحيدة التي تعمّد فيها استخدام الأساليب المسرحية. ولكن كان لا يزال أمامه قرار خطير ليتخذه فبينما هو يغادر دار المعتمد ليركب عربته إذا بأحد موظفيه يهرع إليه. لقد وصلت البرقية التي طال انتظارها من وزارة الخارجية وراحوا يحلون شفرتها، وكانت برقية طويلة وبذلك وضح أنها ليست موافقة تامة منهم على مقترحات اللنبي. وانتظر حتى إذا أدرك أنه مستحيل أن يتم حل شفرتها قبل الساعة الخامسة قرر أن يمضي في تنفيذ إنذاره بغير تردّد فسار - ببذلته الرمادية العادية - بين حرسه من اللانسرز يقصد رئيس الوزراء، وكان مكتبه في مواجهة دار مجلس النواب حيث راح النواب يتجمعون فيه انتظاراً لعقد الجلسة. وبعد أن تلقّى من الفرسان تحيتهم وصدح موسيقاهم دخل اللنبي البناء واتجه رأساً إلى غرفة رئيس الوزراء. ثم قرأ عليه بالإنجليزية نص مطالبه وترك له ترجمتها الفرنسية، ثم

عاد إلى عربته. وتلقّى من الفرسان تحية أخرى أمام الجماهير المتجمعة ورجع وسط حرسه في بطء إلى دار المعتمد، ليعلم من البرقية الجديدة إلى أي حد كان عمله هذا موافقاً أو غير موافق لرغبات حكومته.

وكان هذا نص إنذار اللنبي:

لقد قتل الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصري والضابط الممتاز بالجيش البريطاني بوحشية. وإن حكومة صاحب الجلالة الملك لتعد هذا القتل الذي يجعل مصر الآن محل احتقار العالم المتمدن - نتيجة طبيعية لحملة العداء الموجهة ضد الحكومة البريطانية والرعايا البريطانيين في مصر والسودان، تلك الحملة المؤسسة على الكنود الأحمق بالنسبة للفوائد التي هيأتها بريطانيا، تلك الحملة التي لم توقفها حكومة دولتكم، والتي دبرتها هيئات على صلات وثيقة بحكومتكم. ولقد حذرتكم حكومة صاحب الجلالة منذ أكثر من شهر من النتائج التي سوف تترتب على فشلكم في وضع حد لتلك الحملة، وبخاصة في ما يتعلق بالسودان، ولكن لم يوضع لها حد، وها هي الحكومة المصرية تسمح بقتل حاكم السودان العام، وتبرهن بذلك على أنها غير قادرة أو غير راغبة في حماية أرواح الأجانب. لهذا تطلب حكومة جلالة الملك من الحكومة المصرية:

١ - اعتذاراً كافياً عن الجريمة.

٢ - القيام بالتحقيق لمعرفة مرتكبي الجريمة وبأقصى النشاط الممكن ومن دون احترام للشخصيات، وتقديم المجرمين - أيّاً كانوا وأياً كانت سنهم - للعقاب الذي يستحقونه.

٣ - تمنع بكل شدة وتخضع كل مظاهرة سياسية شعبية.

٤ - تدفع الحكومة المصرية لحكومة جلالة الملك غرامة مقدارها ٥٠٠,٠٠٠ جنيه.

٥ - الأمر في مدى ٢٤ ساعة بسحب الضباط المصريين من السودان، والوحدات المصرية الصميمة الموجودة بالجيش السوداني مع إدخال التغييرات الناتجة من ذلك والتي ستذكر بعدز

٦ - إخطار المصلحة المختصة بأن حكومة السودان ستزيد مساحة أراضي الجزيرة التي تزرع بالري من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مساحة غير محدودة، وبالنسبة لما تدعو الحاجة إليه.

٧ - سحب كل معارضة في ما يتعلق بالمسائل المذكورة في ما بعد، وذلك وفقاً لرغبات حكومة جلالة الملك في ما يختص بحماية مصالح الأجانب في مصر.

وإذا لم تنفذ هذه المطالب فوراً فإن حكومة جلالته ستتخذ في الحال الإجراءات الفاعلة لحماية مصالحها في مصر والسودان.

ولقد فصلت المطالب المذكورة في المادة الأخيرة في وثيقة منفصلة. وهي ضرورة اعتبار الوحدات السودانية في الجيش المصري جزءاً من قوة الدفاع السودانية التي تدين بالولاء لحكومة السودان فقط، ووجوب إعادة النظر في مسألة استبعاد الموظفين الأجانب بما يتفق والمصالح البريطانية، ووجوب إبقاء المستشارين المالي والقضائي.

ولما حلت شفرة البرقية الواردة من وزارة الخارجية وجد أنها حذفت طلب التعويض وطلب إعادة النظر في مسألة الموظفين على حين غيرت طلب ري منطقة غير محدودة من أراضي الجزيرة إلى: "زيادة ري الجزيرة إلى الحد الذي يمكن اعتباره غير ضار

بمصر من طريق لجنة فنية تضم إليها عضواً تعينه الحكومة المصرية". كما خففت لهجة الاتهام الموجودة في الديباجة. ولو قرأت وثيقة وزارة الخارجية عقب الحادثة في جو هادئ وبغير عجلة لأمكن اعتبارها عرضاً لوجهة النظر البريطانية أكثر اتزاناً وأقل تعرضاً للاتهام بالانتقام وبالتحري عن فرصة الكسب مما اتهم به البعض إنذار اللنبي. فقد احتج هؤلاء بقولهم إن المطالبة بثمن الدم أمر مشين بينما تعويض الموظفين وري السودان مسألتان لا علاقة لهما بالقتل. ومع أن الحكومة البريطانية قد أيدت إنذار اللنبي إلا أنها انزعجت لما اعتبرته منه عملاً مفاجئاً عنيفاً وطلبت منه إيضاحاً له. ورد اللنبي بقوله إنه اعتبر المطالبة بذلك المبلغ الكبير أمراً ضرورياً ليقتنع المصريون بالنتائج الإجرامية لسياسة حكومتهم، وأنه قصد بري الجزيرة نفس السبب لتظهر لمصر القوة التي نستطيع استخدامها إذا لزم الأمر بسيطرتنا على السودان. ولم يقصد اللنبي أبداً بري منطقة غير محدودة أن تروى في الحقيقة من غير اعتبار للمصالح المصرية. ولكنه أراد بذلك أن شيئاً من التنازل يمكن تقديمه لحكومة مصرية أكثر صداقة.

ولقد ضمت مسألة حقوق الموظفين الأجانب في مطالب الإنذار كأفضل حل لصعوبة قائمة، ولكي لا يقدم مثل هذا الطلب إلى حكومة صديقة تخلف حكومة زغلول التي توقع اللنبي استقالتها التي كان يطمع في مجيئها نتيجة لإنذاره ويمكن قول الكثير عن وجهة نظر اللنبي التي لقيت التأييد الإجماعي النافع من الجالية البريطانية والجاليات الأجنبية في مصر.

وجاء الرد المصري الذي أعلن اشمئزازه من تلك الجريمة بعدم الموافقة على أي مطلب من المطالب السابقة إلا على مطلب التعويض فقط. ثم أسرع اللنبي بإخبار الحكومة المصرية عن

إصداره الأوامر المتعلقة بسحب القوات المصرية من السودان، وبإعطائه مطلق الحرية لحكومة السودان في زيادة المساحة التي تروى من أرض الجزيرة. كما أمر باحتلال الجمارك المصرية بإسكندرية ضماناً لتنفيذ شروطه الأخرى. وكان ذلك منه مرة ثانية إقداماً على عمل لم ينتظر عليه موافقة حكومة صاحب الجلالة. وهنا استقالت وزارة زغلول بعد أن دفعت ١/ ٢ مليون جنيه مع عدم موافقتها على تنفيذ المطالب الأخرى وارتقى "زيور باشا" رئاسة الحكومة. لم يكن على مقدرة عظيمة ولكن كانت له شجاعة كبيرة وتفاؤل لا تخمد جذوته. وهو من أصل قوقازي، ولو أنه مسلم إلا أنه تلقّى مبادئ تعليمه عند الجزويت. كان ضخم الجسم، فيه روح المرح التي كثيراً ما تلازم مثل تلك الضخامة التي اضطرتهم إلى عمل مقعد خاص به في رئاسة مجلس الوزراء. وهو لغوي قدير، ومن طبيعته - ولو أن ذلك مما يضايق - أن يمزج في كلامه بين اللغات المختلفة فيتكلم بالإنجليزية والفرنسية والإيطالية والعربية والتركية في آن واحد. وكانت تنحدر على أسفل خده الأيسر دمعة لا تنقطع، إذ لم يكن يخلو فمه قط من سيجارة في جانب من جوانبه يدخل دخانها في عينه.

ولقد سبق لزيور أن تبوّأ المناصب الوزارية مرات عدة منذ سنة ١٩١٩ وارتقى الحكم زغلول سنة ١٩٢٤ اختير أول رئيس لأول مجلس شيوخ مصري. وهو مؤمن بالصداقة الإنجليزية وبذلك كان بطبيعته ومظهره الرجل المطلوب للخروج بمصر من هذا الموقف الصعب. كان له من الرأي الصائب ما يفهم به أن السياسة الوحيدة لمصر هي موافقتها على المطالب البريطانية بغير سؤال. وكان خبيراً بالإنجليز بحيث أدرك تماماً أنهم لم يكونوا ظالمين بعد أن يفرّغ غضبهم. فوافق على شروط الإنذار. وجلت بذلك الجنود

البريطانية عن الجمارك، وكما سبق لللنبي عند ما رسم خطته بالشطط في مطالبه بات من الممكن الآن التساهل مع حكومة صديقة. كان من نتائج ذلك أن حددت المساحة التي ستروى من أرض الجزيرة لجنة مثّلت فيها مصر.

هكذا كانت قصة مقتل السير لي ستاك، وهكذا كان الدور الذي لعبه اللنبي في الحصول على الترضية عينها. أما من وجهة نظر الحكومة المصرية فكان - كما قيل عند إعدام دوق "دانجين" D'enghein قبل ١٢٠ عاماً - "إنها أسوأ من جريمة، إنها غلطة فاحشة" ويمكن تبرئة زغلول من أي معرفة سابقة بالجريمة وإن يكن أدرك تماماً نتائجها المشؤومة التي عادت عليه، حتى قال بحزن بعدها بقليل "كانت ضربة قاضية لي" ويبدو أنه لم يقدّر أبداً مسؤوليته هو عن القتل بفشله في السيطرة على أشد أتباعه تطرفاً.

وأما من وجهة النظر البريطانية، فقد حل ذلك القتل العلاقات الإنجليزية المصرية عندما تهددت بخلق أزمة حقيقية، حتى ليمكن القول بأن جثة السردار كانت تهيئة من الأقدار لحل موقف لم يكن يطاق. ولقد قوبل عمل اللنبي بالمدح لشجاعته وتصميمه، كما لقي القدح لتهوّره وفظاظته التي لا مبرر لها. ولكن أجمع الذين شهدوا الموقف وعرفوا المصريين على تأييده تقريباً. أما البعيدون عنه فقد اتهموه بنقدهم. بينما فهم المصريون أنفسهم اليد القوية، ولم ينتظروا أقل من ذلك. ولكن يجب أن نتذكر الحوادث التي عمل اللنبي تحت تأثيرها، فلقد رأى السردار الجريح المتألم يحمل إلى دار المعتمد كما أحس بموجة السخط التي أثارتها الجريمة في نفوس البريطانيين والأجانب المقيمين بمصر فشعر بأن المصريين خانوه. لقد كانت له اليد الطولى في الحصول على استقلالهم، فهو الذي صمم - ضد آراء كثيرة - على أن يعطي المصريون الفرصة

لإدارة شؤونهم الخاصة، ثم تحمل الأخطار للوصول إلى تلك الغاية - لا في ما يتعلق بسمعته فقط - التي لم تكن تعنيه قط، بل في ما يتعلق أيضاً بأرواح مواطنيه ومصالحهم وهي التي كانت تعنيه جداً ثم ها هو يجازى على دفاعه عن مصر بتلك البطولة بهذه الجريمة. لذلك كان انفعاله قوياً، أشبه بغضبه عند ما كان يجد ضابطاً وثق به لا يستحق هذه الثقة. لم يغفرها لزغلول أبداً، بل كان يتكلم عنه بعد ذلك فيقول "ذلك العجوز الخبيث".

ولم يتم إخراج الوحدات المصرية من السودان بغير قلاقل خطيرة. فسحبت الوحدات المصرية نفسها بعد أن تظاهر بعضها بالمقاومة، ولكن قامت قوة سودانية أفسدتها الدعاية المصرية - وكانت أشد مراساً - بثورة لم يخمدها إلا إراقة دم كثير. ومما يثبت أن رأي اللنبي وتقديره لمصر لم يذهب به مقتل سيرلي ستاك، رفضه تأييد طلب حكومة السودان القوي إزالة العلم المصري من كل أبنية السودان.

اختتمت سنة ١٩٢٤ التي كانت ذات أهمية كبيرة في الشؤون المصرية بنهاية أهدأ نسبياً. فلقد قبل زيور باشا جميع المطالب البريطانية وظفر ببعض التساهل من البريطانيين. وعيّن صدقي باشا - وهو شخصية قوية - وزيراً فانهمك في إصلاح ما سببته إدارة زغلول من أضرار. ثم حل البرلمان على أن تجرى الانتخابات الجديدة في أوائل سنة ١٩٢٥.

وقدم اللنبي استقالته من منصب المعتمد البريطاني، ولم يعرف ذلك وقتها على وجه العموم. وقد رفض سحب استقالته بالرغم من رجاء وزارة الخارجية المتكرر، ولو أنه وافق على الاستمرار مؤقتاً في الخدمة. ومع أن أسباب استقالته ترجع إلى نهاية ١٩٢٤ إلا أنه يحسن معالجتها في الفصل الخاص لسنة ١٩٢٥ وقت أن نفذت استقالته.

الفصل الثامن
١٩٢٥ - اللنبي يغادر مصر

حضر اللنبي إلى مصر وسط عاصفة هوجاء وغادرها وهي في هدوء رائع يناقض اضطرابها يوم مجيئه، ويبشّر بالكثير من الخير. ولقد ازدادت اليوم رفعة المكانة التي بلغتها بريطانيا في مصر عما كانت عليه منذ أن غادرها لورد كتشنر في ١٩١٤.

التيمس في ٢٠ يونيه ١٩٢٥

سنصف باختصار - قبل أن ندرس الأسباب التي أدّت إلى استقالة اللنبي - الحوادث السياسية التي وقعت في الستة الأشهر الأولى من ١٩٢٥ إلى الوقت الذي غادر فيه اللنبي مصر. فلقد صفا الجو بتلك العاصفة التي هبت على أثر مقتل السير لي ستاك وأعقبتها فترة من الهدوء النسبي. كذلك أدّت جهود صدقي باشا - التي تمتاز بالكفاية بالرغم من خروجها على كل مبدأ - إلى إضعاف قوة حزب زغلول إلى معركة انتخابية وشيكة الحدوث للبرلمان الجديد. ثم جاءت نتيجتها النهائية في مارس بالتعادل الظاهر بين الحكومة والمعارضة حتى اعتبرها الطرفان نصراً لكل

منهما، ثم اجتمع البرلمان في العاشرة من صباح ٢٣ مارس. ولما استأنف عمله - بعد أن افتتحه الملك رسمياً - بدأ بانتخاب زغلول رئيساً للمجلس بأغلبية ١٢٣ صوتاً مقابل ٨٣. فكانت صدمة لوزارة زيور الذي كان يعول على أغلبية يمثلها. وبدأت جلسة المساء في الخامسة ولم يحضرها واحد من الوزراء، ثم استمرت طبيعية حتى ٧,٤٥ مساءً عند ما فتحت الأبواب ودخل رئيس الوزارة يتبعه أعضاؤها ثم قرأ مرسوماً ملكياً بحل البرلمان فكأنه بذلك قد مكث أقل من ١٠ ساعات، وكان بكل تأكيد أقصر برلمانات التاريخ عمراً. ووعدت الحكومة بإجراء انتخابات أخرى في الخريف بعد أن تصدر قانون انتخاب جديد.

وبقيت الحال هادئة في نفس الوقت وكانت الحادثة الرئيسية وقتئذٍ هي القبض والمحاكمة والإدانة لقتلة السردار. جاءت إدانتهم نتيجة لعمل باهر من أعمال البوليس قام بالدور الأول فيه ضباطه البريطانيون. وكانت الصعوبة في هذه الحادثة ككل الجرائم السياسية الأخرى التي وقعت في السنوات الأخيرة في مصر هي الحصول على الأدلة ضد الجناة الذين كانوا معروفين كثيراً أو مشتبه فيهم بقوة من البوليس وأحياناً ما كان يقبض على الفعلة الحقيقيين ثم يطلق سراحهم لقلة الأدلة ضدهم حدث أن كانت هذه العصبة المنظمة المسؤولة عن حوادث القتل تهدد - لو استلزم الأمر - الشهود لكي لا يتقدموا، بل كانت - عند الضرورة - تعدّ شاهدي الزور للدفاع عن أعضائها! وعلى ذلك فما دام لم يقبض على القتلة وأيديهم ملوثة بدماء ضحاياهم فإن الأمل الوحيد بقي في أن يؤخذ الاعتراف من أحدهم بالحيلة أو بوعد بالعفو عنه.

وبعد بحث طويل استطاع رؤساء البوليس البريطانيون أن يثقوا من طالب حقوق قديم سبق له أن اشترك في ١٩١٥ بدافع خاطئ

من الوطنية في محاولة للقضاء على السلطان حسين. وحكم عليه بالإعدام ثم خفّف إلى حكم بالأشغال الشاقة المؤبدة واشتغل في ليمان طره عشرة أعوام في تكسير الحجارة قبل أن يسمح له بمغادرة السجن بعد أن صدر العفو العام. ولما أفرج عنه ووجد أن أولئك الذين استخدموه إنما استغلوا فيه وطنيته فقط كأداة لهم، ثم لم يعد لهم حاجة به الآن، فقد صمم على الانتقام، ثم اشتركت العوامل المختلفة - من الأمل في ١٠,٠٠٠ جنيه وهي المكافأة المعروضة لمن يدلي بالمعلومات عن قتلة السردار؟ إلى الأمل في أن يفوز بالعفو عن جريمته الأصلية في دفعه إلى خدمة البوليس. فظهر في صورة من يتحرّق إلى الانتقام من البريطانيين حتى حاز ثقة هذه العصبة القتالية، وأصبح بسرعة قادراً على أن يخبر ضابط البوليس الذي يشرف على القضية بأسماء قتلة السردار ولقد قرّر أن يستخرج البوليس بالإرهاب والاعتراف من أضعف عضو في العصبة وهو طالب مصري شاب. وقبض على عضو مع الجناة الآخرين وسمح بإذاعة تقرير قيل إنه اعترف فيه. ولقد حمل وكيل البوليس الطالب وأخاه - وكان عضواً آخر من أعضاء العصابة - على الاعتقاد بأن الاعتراف قد تمّ فعلاً، ولما وجدا أن منزلهما يراقبه البوليس، قاما في محاولة جنونية للهرب إلى ليبيا من طريق الصحراء الغربية، آخذين معهما الأسلحة التي استعملت في حادثة القتل، وهناك عند حافة الصحراء قبض عليهما. ثم اعترف أضعف الأخوين وهو في حالة ذعر فظيع.

وقد وقعت حوادث القبض في نهاية يناير فلم تأت نهاية مايو حتى قدّم سبعة من الرجال للمحاكمة بتهمة القتل، وحكم بالإعدام على ستة نفذ الحكم في خمسة منهم. أما الطالب الذي انقلب شاهداً ملكاً فقد استبدل إعدامه بالأشغال الشاقة المؤبدة، بينما

تسلّم وكيل البوليس مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه مكافأة مع العفو عنه في الجريمة التي ارتكبها ١٩١٥.

وهكذا ختم الفصل الأخير في المأساة التي كان لها أعظم الأثر في تاريخ مصر. وغادر اللنبي مصر - وهو من قام بدور من أدوارها الرئيسية - بعد أسبوع من النطق بالحكم.

أما الحادثة التي أدّت إلى استقالة اللنبي فهي القرار المفاجئ لوزير الخارجية مستر اوستن تشمبرلن في فترة الأزمة التي أعقبت مقتل السردار، فأرسل إلى مصر - من دون أن يستشير اللنبي - موظفاً دبلوماسياً أقدم منه، وسرعان ما أصبح هذا بطريقة آلية ممثل وزارة الخارجية الرئيسي في مصر، ومستشار اللنبي المهم. وكان هذا العمل من وجهة النظر الحربية مساوياً لطرد أهم ضابط في أركان حرب جنرال - في أثناء المعركة - من دون التنبيه عليه. وطبيعي أن يعتبر اللنبي ذلك عملاً يتضمن عدم الثقة بكل من ضباطه وبه.

ولو أن هذا القرار جاء مفاجأة إلا أن جذوره ترجع إلى زمن بعيد. فلقد وجدت منذ تصريح ١٩٢٢ وجهة نظر لجماعة من ذوي النفوذ في لندن داخل وزارة الخارجية وخارجها على السواء، استمروا في كرههم للقرار الأصلي الذي فرضه اللنبي على الحكومة ثم راحوا يتطلعون بنفور متزايد إلى المصير الذي انقلبت إليه الحوادث في مصر والطريقة التي فسّرت بها سياسة التصريح وطبقت. ولقد ازداد ذلك النقد الموجه إلى اللنبي قوة وانتشاراً خلال ١٩٢٤ عندما كانت القوة في يدي زغلول، فكان يجد ذلك النقد الوقود المستمر في الرأي العام البريطاني - وأحياناً عند الأجانب - في مصر نفسها. وأكبر ما وجّه إلى اللنبي من التهم هي أن ضعفه وأعضاؤه أمام الهياج الذي وقع في مصر قد عرّضا مصالح بريطانيا بل حتى حياة البريطانيين أنفسهم للخطر. ثم بدا

مقتل السير لي ستاك مبرراً لهذا النقد. ومع أنهم أقروا الشدة التي أظهرها اللنبي عقب الحادث، فقد اعتبرت شروط إنذاره خطلاً في الرأي، وعد عمله ذلك عملاً لا رويّة فيه، فلقد بدا اللنبي في نظر وزير الخارجية كأنما أخذ الشكيمة بين أسنانه ولذلك صمم وزير الخارجية على أن يستعمل له "الفرملة" وسرعان ما هرع إلى مستر نيفل هندرسون وأمره بالذهاب إلى القاهرة، ولو قد جاء هذا التعيين بعد مشاورة سابقة للنبي لكان خليقاً به ألا يرفع صوته بكلمة اعتراض، وكما حدث فإن نص وطريقة كل من التعيين العلني والتبليغات الرسمية إلى اللنبي مما يعتبر شيئاً من سوء الحظ.

لقد قصد بالتعيين العلني أن يكون مستر هندرسون "وزيراً كامل التفويض، بينما يعمل بالمفوضية في القاهرة." وهذا هو اللقب العادي لدرجة الوزير في السلك السياسي، كما لم يرد به أن يتضمن شيئاً غير مألوف، ولكن لحدوثه في ذلك الوقت جعل من الطبيعي أن يفسر ذلك في القاهرة على أنه إشارة تنطوي على رسالة خاصة هي تغيير في السياسة وإلى حد ما على الأقل إلغاء سلطة اللنبي. ولقد ارتكب مستر تشمبرلن بطريقة تبليغه التعيين للنبي ما يصح أن يعد دائماً غلطة خطيرة في معاملة اللنبي إذ لم يكن تام الصراحة معه وهذه هي الأسباب التي دعت إلى تعيينه لمستر هندرسون.

"إني لمتأثر من الصعوبة التي ألقاها في محاولة وضع رأي وغرض حكومة جلالة الملك في متناول يدك، بمجرد برقيات متبادلة وعلى ذلك فقد قررت أن أرسل مستر نيفل هندرسون إلى القاهرة. إنه موظف ذو خبرة فائقة، ولقد شرحت له مشافهة شرحاً وافياً - مما لا يمكن توفّره في المراسلات التلغرافية - الأغراض

التي ترمي إليها حكومة جلالة الملك، والصعوبات التي تود لو تتفاداها ولقد وضعت فيه ثقتي التامة ويقيني أنه سييسر لك العمل بالبيانات التي سيكون في مقدوره أن يقدمها لك وسينضم إلى رجالك بدرجة وزير، ولسوف يخفف كما أرجو من العبء الذي لا بد أن يكون على رجالك القليلين هذه الأيام".

وكان أول رد للنبي على ذلك وهذا - من خصوصيات ولائه لرجاله - أن أبرق إلى وزير الخارجية بأنه سيكون سعيداً بتلقي مساعدة مستر هندرسون في أثناء فترة الشدة، وبأن يعرف منه رأي وغرض وحكومة صاحب الجلالة، لكنه سيكون مسروراً لو أخذ تأكيداً بأن القصد من ذلك ليس هو إراحة مستشاره كلارك كر Clark Kerr الذي يضع فيه كما يضع في بقية رجاله ثقته الكاملة. وكان الرد يرمي إلى أن وزير الخارجية - ولو لم يقصد إهانة هذا المستشار - إلا أن مستر هندرسون - بالطبع - سيصبح المقدّم على كل رجل من رجال اللنبي".

ورأى اللنبي في نفس الوقت أثر التعيين العلني في مصر، فأبرق بأن ذلك قد حمل على أنه مساو لتنحيته عملياً، وأنه قد أضعف مكانته إضعافاً شديداً، وسيصبح مركزه في الواقع غير مفهوم، ما لم يستطع وزير الخارجية أن يرى لنفسه مخلصاً يصحّح به ذلك الأثر بإصدار بيان في الحال يقول فيه إن مستر هندرسن إنما جاء فقط بقصد دراسة الموقف وتسهيل تبادل الآراء بين وزير الخارجية وبينه، وإنه سيغادر مصر إلى لندن بعد أسبوعين من وصوله.

كان شعور اللنبي في الواقع حيال غرض وزير الخارجية الذي صرح به من "وضع رأي وغرض حكومة جلالة الملك في متناول يده تماماً" أنه يمكن أن يتوفر ذلك - إن لم يكن أفضل منه بزيارة

مؤقتة، أكثر مما يتوفر بالتعيين الدائم، ومع ذلك فلو أن هذا التعيين قد تم بسبب عدم الرضى عنه أو عن رجاله لكان من الواجب أن يقال ذلك صراحة.

ثم تبودلت برقيات عدة جرت على هذا المنوال حاول فيها وزير الخارجية إقناع اللنبي بأن التعيين كان تعييناً عادياً، يقصد به فقط تقديم المعاونة له وملأ الفراغ الشاغر بين رجاله. بينما أصرّ اللنبي على أن أثر التعيين في مصر كان مما يؤسف له، وأنه ما لم تصبح زيادة مستر هندرسن مجرد زيارة مؤقتة، فإنه سيحافظ على عزمه على الاستقالة. وكانت آخر برقية في سلسلته ما يأتي:

"إما أن يكون لك ثقة بي أو لا يكون. وحيث إنك قمت بتعين عجيب لرجل من رجالي في أثناء أزمة من دون أن تستشيرني، وأعلنت ذلك من غير أن تترك لي فرصة أعبر فيها عن رأيي، فإني أعتقد أنك لا تثق بي. وإذاً يكون من واجبي أن أستقيل. ولكن يجب أن تعرف أنه في بلاد كهذه يكون التفسير الوحيد فيها لمثل هذا التعيين هو عدم الإصرار على الغرض، مما يعد في مثل هذه اللحظة مصيبة من المصائب. لست أبغي سوى المصلحة العامة، لكني لا أرى خلاصاً من هذه المشكلة ما لم تستطع أنت عمل الترتيب لإعلان أن هندرسن إنما جاء فقط برسالة خاصة، ولفترة وجيزة جداً، وسيسرني كما قلت في برقيتي السابقة لقاء مستر هندرسون، وتلقي معونته وإني لأقرر تضامني معك التضامن المطلق في التعاون الصادق المفيد في هذا العمل المهم العام. ولست أحب أن أقحم مسألة استقالتي في هذه اللحظة، غير أني لا أزال عند برقيتي السابقة في يوم ٢٧ نوفمبر".

وللأسف ازداد شك اللنبي في إخلاص مستر شمبرلن باكتشافه عند وصول مستر هندرسن، أن الوزير الذي كان يريد أن يضع في

متناوله تماماً رأي وغرض حكومة صاحب الجلالة، قد دعي في الواقع على عجل من إجازته وأنه حظي فقط بمقابلة واحدة مع وزير الخارجية قبل أن يقوم بالسفر. كما لم تكن له خبرة بمصر سابقة.

وبعد ذلك بأسابيع ثلاثة، عندما انتهت عملياً الأزمة التي سبّبها مقتل السردار كتب مستر شمبرلن للنبي يأسف على "سوء التفاهم" الذي وقع بينهما، ويسأله السماح بأن يقدم استقالته.

"إذ إن الرغبة الطبيعية لرجل عظيم خدم التاج، هي أن ينتهز الفرصة التي أتاحها انتهاء فصل من علاقاتنا بمصر، وابتداء آخر كوقت مناسب لنشدان الراحة من عناء مثل هذه الفترة المديدة والخدمة الشاقة، وللختام الطبيعي والأشرف لمجرى حياتك العظيم في الشرق الأدنى أولاً كجندي والآن كسياسي".

وأقر اللنبي الروح التي أملت على مستر شمبرلن خطابه، لكنه رفض أن يوافق على اعتبار المسألة مجرد سوء التفاهم مؤقت، وكتب عن الاقتراح الخاص بالأسباب التي يقدم بها استقالته يقول:

"ليست لي مشاعر خاصة في هذه المسألة، لكني - ولو أني أشكرك على الحل الذي اقترحته - لا أستطيع أن أطلب التخلي بقصد الاستراحة من عناء لا أحسّ به وعلى ذلك يجب أن أرجو - عندما تنتهي الأزمة - أنك سوف توافق على طلبي بخصوص السماح لي بالاستقالة من عمل الحالي على الأساس الذي قدمته في برقيتي بتاريخ ٢٦ نوفمبر".

وكم كان كدر اللنبي عظيماً عندما ظهر الخبر بأنه قدم استقالته في جريدة من جرائد لندن، وعندما أبرق بالخبر إلى مصر. وقد كان هو في نفس الوقت هدفاً لهجمات سامة وبوجه خاص في بعض النواحي من صحافة لندن. لم يسبق لرجل أن أعار النقد

الشخصي انتباها أقل منه، ولكن كان لهذه الهجمات ولخبر استقالته أقوى الأثر في اضطراب الموقف السياسي قبيل الانتخابات، كما كانت مما تشجّع به الزغلوليون. وعلى ذلك طلب اللنبي أن يكذّب الخبر الخاص باستقالته، واقترح بأن تكفّ الصحف المسؤولة هنا عن هجماتها مدة قصيرة، تلك الهجمات الضارة بمصالحنا، والتي ربما كانت العامل الحاسم في نجاح الزغلوليين أو هزيمتهم، ثم أضاف "لو أنهم أحبوا العودة إلى الهجوم بعد أسبوعين أو ما يشبه ذلك، فلن تجدي هذه الاعتراضات بعدها".

وكتب اللنبي برقية في ٢ مايو لوزير الخارجية يقول إنه يعتبر الوقت الذي يجب فيه عليه أن يقدّم استقالته للملك ويعلنها قد حان. ولقد عارضت خطاباً لمستر شمبرلن كتب قبل ذلك بيومين، يذكر فيه نفس الاقتراح، ويبدو أنها كانت المرة الوحيدة في هذه المأمورية المؤسفة التي كانا فيها على اتفاق تام. ولكن كانت لا تزال هناك واقعة قبل ختام الفصل لكي تضيف إلى حنق اللنبي. فلقد طلب - بوجه خاص - أن يعطي إشارة قبل يومين عن التاريخ والساعة التي سيعلن فيها اسم خلفه حتى يستطيع أن يخبر الملك فؤاد ورئيس الوزراء قبل أن تصل الأخبار إلى مصر، كما أنه نصح بشدة أن يصحب التعيين تأكيد بأن تغيير الأشخاص لا يعني تغييراً في السياسة ثم بعد ذلك بأسبوع علم من تلغراف لروتر بأن سير جورج لويد قد قبل مركز المعتمد البريطاني خلفاً له. وكان الإعلان - ولو أنه غير رسمي - صحيحاً. ومن الطبيعي أن يغضب اللنبي من عدم أخذ رأيه، ومن الإهمال الذي سمح بأن يصبح خبر التعيين ملكاً مشاعاً في مصر قبل أن يعلم هو نفسه به.

غادر اللنبي مصر بعد شهر في ١٤ يونية. وكان هذا الشهر الأخير

له بمصر فرصة لسلسلة رائعة من المدائح وجّهت لعمله ولشخصيته في صحف بريطانيا وفي مصر على السواء، ومن جميع الجاليات في مصر، ولقد استخدم أصدقاء اللنبي في وزارة الخارجية نفوذهم لدى الصحف في وطنه لمصلحته، كما بذلوا جهدهم للتحقّق من أن ما قام به قد اعترف به في مقالات كتبت عقب رحيله. لم يلق هو انتباهه للهجمات الخبيثة التي وجّهت ضده في بعض الصحف قبيل ذلك، وربما كان له الحق في أن يتيه فرحاً بالثناء الذي ناله في سواها. ولم يكن هو حسن الرأي في قيمة مديح وهجاء الصحفيين، ولكن كان التعبير عن رأي المصريين من الذاتية والصدق بحيث لا يمكن أن يكون مخطئاً. لقد أدخل على قلبه السرور الحقيقي، وزادته حرارة الشعور التي لم يتوقّعها هو إلا قليلاً.

وربما كان أحسن تسجيل للأيام الأخيرة التي قضاها اللنبي في مصر هذه المقتطفات من الرسالة الرسمية التي بعث بها الوزير مستر هندرسون إلى وزارة الخارجية.

٢٨ نوفمبر ١٩٢٥

من المناسب أن أسجل بعض الشواهد الرائعة لمدائح التقدير والحب التي قدّمت للورد وليدي اللنبي خلال المدة التي سبقت مباشرة مغادرتهما لمصر.

فمنذ اللحظة التي عرف فيها الجمهور أخبار استقالة فخامته الموشكة وهو وليدي اللنبي يتلقّيان ما لا يحصى من الرسائل والبرقيات. ولا يمكن بأي حال إنكار روح الإخلاص والأصالة فيها. لا من الإنجليز والجاليات الأجنبية فقط بل من كل ناحية من نواحي الرأي العام في مصر لو استثنينا الزغلوليين.

وغمر في نفس الوقت فخامتيهما طوفان من الدعوات لإقامة حفلات الوداع والتكريم لهما.

ولقد جعل قصر الوقت الباقي أمامهما مستحيلاً أن يقبلا من تلك الدعوات إلا القليل. فاقتصر بالنسبة للمصريين على حفلات العشاء الرسمية في القصر، ومع رئيس الوزراء، وعلى حفلة تناول الغداء مع ثروت باشا، وعلى حفلة الشاي بعد الظهر في الكونتيننتال وهي التي نظمها محمد باشا الشريعي ومبروك باشا فهمي وصالح لملوم باشا.

ولقد تبودلت الخطب الودية في هذه الحفلات الثلاث الأخيرة. وقد صرح قضاة لهم حق الحكم على هذه الحفلة الثالثة - حفلة الشاي بعد الظهر - بأنها كانت إحدى الحوادث الرائعة من نوعها التي شوهدت في مصر مما يمكن أن تعيه ذاكرة المعاصرين. إذ اشترك فيها أكثر من ١٥٠٠ مدعو كلهم - إلا مائتين منهم - كانوا مصريين، وكان من بين هؤلاء عدد محترم من أعين الأقاليم الذين سألوه في أحوال كثيرة قبول دعواتهم أيضاً. ولقد تكلم معهم أو سلّم بيده عليهم جميعاً، وكانت حرارة مشاعرهم من الوضوح بمكان. وأن حقيقة مجيئهم من مسافات بعيدة في أعداد كبيرة من دون خشية من العواصف المحتملة لبرهان رائع على التغير الروحي الذي أصبح ظاهرة ملحوظة في المرحلة الأخيرة من عمل فخامته.

أما في يوم مغادرة فخامته للقاهرة فقد اصطفّت على جانبي الطريق جماهير غفيرة أظهرت صداقتها، وكان المنظر في داخل المحطة ذاتها منظراً رائعاً، وكان الحشد هناك - الذي وجد من الضروري تحديده بإصدار التذاكر - فريداً في بابه مما تعيه ذاكرة الحاضرين. ولقد عجز كثيرون من المصريين - وكانوا أصدقاء مقربين للورد والليدي اللنبي - عن إخفاء عواطفهم. بل إن القطار الخاص الذاهب إلى بورسعيد قد أوقف - طاعة لرغبة الجماهير - في بنها والزقازيق حتى يتاح للأعيان إلقاء كلمات التوديع، وأخيراً

نظمت الجالية البريطانية في بورسعيد مأدبة غداء لفخامتيهما قبيل نزولهما إلى البحر.

ولقد أخذ اللورد وليدي اللنبي نفسيهما - في الأسبوع الأخير - بالرد على جميع الرسائل التي وجهت لهما، غير حافلين بما ينطوي عليه ذلك من جهد. وكان الأثر الذي تركه هذا العمل الأخير الدال على العطف في العقلية المصرية - وخاصة وهي كعادتها تستهويها مثل هذه التصرفات الدالة على الذوق - أثراً عميقاً. ولقد أخبرني أكثر من مصري - في إخلاص واضح - بأن رسالة توديع اللورد اللنبي له ستظل من أعظم كنوزه الغالية. ويمكن للإنسان - على وجه العموم - أن يقول وهو واثق، إنه لا يوجد غير قليل من ذوي الاعتبار في مصر - من أية جنسية - من لم يترك فيهم رحيل فخامتيهما - لسبب ما أو لغيره - إحساساً بخسارة شخصية".

إن المصريين شعب عطوف، تعجبه الطبائع الكريمة، وهم شعب مهذب، يقدرون الأخلاق الطيبة، ولو أنهم شعب غير عنيف إلا أنهم يعجبون بالقوة ويحترمونها. ومع أن يد اللنبي كانت شديدة عليهم في بعض الأحيان، فإنهم أدركوا العطف الذي تنطوي عليه سريرته. لقد كان سمحاً، بسيطاً، مستقيماً - حتى في وقت قسوته - مع المصريين الذين عاملهم، وما داخلهم الشك مطلقاً في قوة خلقه وغرضه، ولقد أدهشهم أن رأوها متهمة في أعين مواطنيه.

تذييل

هكذا كان سجل الأثر الذي تركه اللنبي في ست سنوات مهمة مضطربة من تاريخ مصر، لقد فهم هذا الأثر إلى الآن فهماً حسناً وقدر تقديراً طيباً في مصر أكثر مما لقيه من ذلك في وطنه هو

حيث هوجم عمله أو أنكر. ومن الممكن أن تتمكن القصة التي قدّمت في هذه الفصول من إظهاره أحسن من قبل. إن كل بريطاني في مصر لمدين له بدين من الشكر، فلقد حافظ - في أشد الفترات صعوبة في العلاقات بين البلدين - على مصالح بريطانيا المهمة من دون أن يقع منه ما يؤلم. ولقد وفّر لمصر الاستقلال من حكومة أبيّة.

ومن المؤسف أن تنتهي مدته في مصر بجريمة مروعة، وبعدم الوفاق الذي أدّى إلى استقالته. ولولا ذلك لربما قد توّج اللنبي عمله ذاك بمعاهدة على أساس التحفظات، تلك المعاهدة التي لم تتحقق إلا بعد ذاك بعشر سنين، إذ لم يوجد الشخص الذي يضع المصريون في حسن عقيدته وأمانته ثقتهم العظمى كما وضعوها فيه. ولم يصفح اللنبي قط عن الشخصين الذين كانا المسؤولين قبل كل شيء: زغلول وأوستن شمبرلن، وليس ذلك لأسباب تتعلق منه بالطموح، أو لاحتفال منه بشهرته، بل لأنه اعتبر زغلول خائناً للثقة التي أظهرها بالشعب المصري، ولأن أوستن شمبرلن لم يكن بالنزيه معه. وهذان هما الخطآن اللذان كان يعاقب عليهما - طول حياته - بأقسى مقته: خيانة الثقة التي يضعها فيمن يعمل معهم، وفقدان الإخلاص في القول وفي الكتابة.

ومن المحتمل أن يكون اللنبي من بين الثلاثة العظام، الذين عملوا في مركز المعتمد بمصر: كرومر، كتشنر، اللنبي - أكثرهم قرباً من قلوب المصريين - على الأقل المصري المتعلّم - فلقد كان كرومر - البار والمستقيم - محترماً، لكنه كان مكروهاً على التحقيق، وكان كتشنر محبوباً معجباً به ولكن يشك في أنه حظي بمثل المنزلة التي حظي بها اللنبي. اللنبي الذي أثّرت أمانته ونزاهته

في الحديث والعمل في جميع المصريين الذين اتصل بهم. كذلك قدّرت شخصية الليدي اللنبي وجاذبيتها تقديراً كبيراً.

لقد خلف اللنبي لورد لويد. وكانت سياسته البطش، ولكن لا البطش ولا قلم السياسي الطيّع أو لسانه المقنع بقادر على تغيير الحقيقة التي أدركها اللنبي في مصر، وهي الروح الذي استيقظت في شعب مصر.